

2022



السنة الثانية

العدد (19- الجزء 1) - 2022

سلسلة أوراق ديموجرافية

إصدار خاصة بمؤتمر جودة حياة

الجزء 1 : محور التمكين الاقتصادي للمرأة

تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة
سلسلة أوراق سياسات



تحت رعاية

أ.د/ هالة السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية
ورئيس مجلس إدارة المركز الديموجرافي

سلسلة اوراق ديموجرافية

سلسلة أوراق سياسات تصدر عن المركز الديموجرافى تهدف السلسلة إلى مساعدة ودعم متخذي القرار ضمن مشروع "التخطيط السكاني فى إطار رؤية مصر 2030" وذلك للخروج بخطط لإدارة البرنامج السكانى فى مصر على مختلف القطاعات

لجنة الاستشاريين والمحكمين

أ.د. ماجد عثمان	وزير الاتصالات السابق
أ.د/ حسين عبد العزيز	مستشار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
أ.د/ محمود السعيد	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
أ.د/ السيد خاطر	عميد كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية - جامعة القاهرة
أ.د/ هبة نصار	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
أ.د/ أحمد زايد	أستاذ الاجتماع بكلية الآداب - جامعة القاهرة
أ.د / كمال سامى سليم	أستاذ الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
أ.د/ أيمن عبد الوهاب	نائب مدير مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
أ.د. حسام عبد العال	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة والتشريع الضريبي كلية الحقوق- جامعة عين شمس
أ.د/ محمد صالح	وكيل كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي - جامعة القاهرة
أ.د. منى عصام	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
أ.م.د/ أمل كامل حمادة	أستاذ مساعد علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
أ.م.د. أميرة تاوضروس	أستاذ مساعد الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
أ.م.د. عمرو حسن حسين محمود	الأستاذ المساعد بكلية الطب- جامعة القاهرة

د. خيرى الحارثي	نائب رئيس مجلس الدولة ومنتدب لتدريس مواد القانون بكلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
د. فاطمة رزق الله محمد فرج	مدرس بقسم الحوسبة الاجتماعية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة والخبير الرقمي ومدير وحدة التدريب والاستشارات بالمركز الديموجرافى
د. ياسمين غريب	مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة



هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. أميرة تاوضروس

أستاذ مساعد الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
ومدير المركز الديموجرافي بالقاهرة

نائب رئيس التحرير

د. ياسمين غريب

مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
وخبير اقتصادي بالمركز الديموجرافي بالقاهرة

مدير التحرير

د. قياتي عاشور

مدرس علم الاجتماع السياسي بكلية الآداب - جامعة بني سويف

المحررون

د. نهلة محمد شوقى

أ. داليا عبد الغنى محمد

أ. تيسبا أسامة سالم

التنفيذ والإخراج

أ. عياد فارس

المصمم الجرافيكي لسلسلة أوراق ديموجرافية

قواعد النشر

- 1 - في حالة قبول مقترح ورقة السياسات للنشر، تؤول كل حقوق النشر للمركز، ولا يجوز نشرها في أي مجلة أو دورية أو مؤتمر سواء ورقيا أو إلكترونيا، إلا بعد موافقة هيئة التحرير.
- 2 - يتم اختيار المحكمين ذوي الخبرة في مجال التخصص.
- 3 - يتم تحكيم أوراق السياسات بالسلسلة وفقا لأسلوب Double-Blind Review
- 4 - الالتزام بقواعد النشر العلمي الموجودة في دليل المؤلفين.
- 5 - الالتزام بقواعد الأمانة العلمية والافتباس العلمي.
- 6 - الالتزام بالرد على أي استفسارات خلال عملية النشر.
- 7 - الالتزام بإجراء التعديلات المطلوبة من قبل هيئة التحكيم.
- 8 - الالتزام بعدم إجراء أي تعديلات جوهرية على ورقة السياسات بعد إقرار التعديلات من قبل لجنة التحكيم.
- 9 - الالتزام بالمواعيد المحددة لتسليم النسخة النهائية لورقة السياسات.
- 10 - يتم ترتيب عملية نشر أوراق السياسات في سلسلة أوراق ديموجرافية وفقا لألوية ورودها إلى هيئة التحرير بعد إجازتها من قبل المحكمين، ووفقا أيضا لاعتبارات علمية وفنية قد تراها هيئة التحرير.

العملية التحكيمية لسلسلة أوراق ديموجرافية

هناك عدد من المراحل في العملية التحكيمية لأوراق السياسات المقدمة على النحو التالي:

1 - مرحلة التقديم

- يتم استقبال الأوراق المقدمة للنشر في إطار الخطة البحثية التي يضعها المركز.
- يقوم الباحث بتقديم مقترح للدراسة أو ورقة السياسات في حدود 1000 كلمة.
- يتضمن المقترح عرضا مختصرا لموضوع الدراسة، وأهمية وهدف الموضوع محل البحث والمنهجية المستخدمة ومصادر البيانات، بالإضافة إلى استعراض بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع محل البحث، وأيضا تقسيم الدراسة.
- يتم عرض المقترح على هيئة التحرير لتقييم المقترح، ويتم الرد على الباحث بنتيجة تقييم المقترح خلال أسبوع من تاريخ التقديم، لإتاحة الفرصة له للنشر في مجلة أخرى في حالة رفض المقترح.
- يتم الاعتماد في التحكيم على أسلوب مخفي الهوية Double-Blind Review لضمان الكفاءة والنزاهة والشفافية.
- في حالة قبول المقترح، تطلب هيئة التحرير من الباحث تقديم الدراسة كاملة خلال ثلاثة أسابيع، مع الالتزام بدليل المؤلفين الخاص بسلسلة أوراق ديموجرافية.
- في حالة استخدام استقصاء أو أي أداة تحليلية، يتم تقديم نسخة كاملة منها إذا لم توجد في متن الدراسة.

2 - مرحلة التقويم

- يتم الاعتماد أيضا في تحكيم الدراسة كاملة على أسلوب التحكيم مخفي الهوية Double-Blind Review
- يتم عرض الدراسة كاملة على هيئة تحكيم خارجية، تتكون من نخبة مميزة من الخبراء ذوي الألقاب العلمية والعملية المتقدمة، والتي تتمتع أيضا بخبرة طويلة في مجال التخصص.

- توضح هيئة التحكيم الخارجي مستوى الأبحاث المرسله إليها اعتمادا على استمارة تقييم يتم إرسالها إلى المحكمين مع الدراسة، وتتضمن الاستمارة عددًا من المعايير لتقييم الدراسة من مختلف الجوانب، بالإضافة إلى تقرير عن نقاط القوة والضعف في الدراسة والتوصيات المقترحة.
- تستغرق عملية التحكيم الخارجي للدراسة فترة زمنية تتراوح من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.

3 - مرحلة التعديل

- تُرسل تقارير المحكمين إلى الباحثين لإتمام التعديلات المطلوبة وإرسال الدراسة مرة أخرى بعد التعديل، وذلك خلال أسبوع من استلام الباحث للتعديلات، ثم يتم التأكد من إتمام كل التعديلات التي تم تقديمها في استمارة التقييم لاستكمال باقي إجراءات النشر.

4 - مرحلة النشر

- في هذه المرحلة يتم نشر أوراق السياسات المقبولة في العدد المحدد للسلسلة، وإصدار العدد بصورته النهائية.

في إطار رؤية مصر 2030، والتي يأتي على رأس أولوياتها الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتماشياً مع المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية تحت رعاية فخامة السيد رئيس الجمهورية، والذي يسعى للارتقاء بالخصائص السكانية وضبط النمو السكاني، جاءت فكرة تدشين مؤتمر علمي بعنوان **”جودة حياة“** والذي يُعنى بتحسين جودة حياة الفرد والأسرة والخصائص السكانية من خلال تهيئة البيئة اللازمة لدعم واستحداث خيارات جديدة تعزز مشاركة المواطن في الأنشطة الصحية والثقافية والتعليمية والانماط الأخرى الملائمة التي تساهم في تعزيز جودة حياة الفرد والأسرة، وتوليد الوظائف، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز مكانة المواطن المصري.

ويُعد مؤتمر **”جودة حياة“**، والذي تم عقده خلال شهر مارس 2022، هو المؤتمر العلمي الأول الذي يخدم أهداف المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، حيث جاء هذا المؤتمر لسلط الضوء على أحد أهم مجالات البحوث والسياسات الأسرع نموًا واهتمامًا في العالم في الوقت الحالي، والمتمثل في مجال السياسات الداعمة للارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين الخصائص السكانية بجمهورية مصر العربية، وهو ما يهدف إليه المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

ومن هنا، يهدف هذا المؤتمر إلى الوقوف على مفاهيم جودة الحياة ورفاه الأفراد والمجتمعات، والانتقال من الفهم الضيق للتنمية بمؤشراتها المادية التقليدية إلى مفهوم يرتبط بالعيش الكريم للمواطن وكيفية بناء نموذج اقتصادي جديد للتنمية يحقق جودة الحياة، وتوسيع مفهوم القضية السكانية بحيث أنه لا يقتصر فقط على محور الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والتعرف على مسؤولية الأطراف ذات الصلة (الأفراد، المنظمات، المجتمع المدني، الحكومات) بقضية تحقيق جودة الحياة، والاضطلاع على سبل الاستفادة من مختلف العلوم للوصول إلى جودة الحياة.

وفيما يتعلق بالمشاركة والتحكيم، يعد مؤتمر **”جودة حياة“** مؤتمرًا دوليًا، حيث حظى بمشاركة دولية من عدد من الدول (الإمارات العربية المتحدة- فلسطين- الجزائر- مصر). وتقدم إلى المؤتمر عدد (120) ورقة سياسات، وقُبل منها عدد (50) ورقة سياسات. وقد تم قبول أوراق السياسات باللغتين العربية والانجليزية في إطار خمسة محاور متعلقة بجودة حياة المواطن، وهي: محور التمكين الاقتصادي للمرأة، ومحور الصحة الإنجابية، والمحور الثقافي والإعلامي، ومحور التحول الرقمي، والمحور التشريعي والأمني. وقد مرت عملية تحكيم أوراق السياسات المقدمة بعدد من المراحل، وهي: مرحلة التقديم، ومرحلة التقويم، ومرحلة التعديل، ومرحلة النشر. وتشمل هذه الإصدار على عدد من أوراق السياسات التي تم قبولها للنشر بدورية سلسلة أوراق ديموجرافية، والتي تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة منذ عام 2021.

أ.م.د. أميرة تاووروس

مدير المركز الديموجرافي بالقاهرة

محتويات العدد

الصفحة	الموضوع	
القسم العربي		
39-11	د. رانيا عبد المنعم خبير التشريعات الاقتصادية ومحاضر القانون الخاص المستشار د. معتز أبوزيد نائب رئيس مجلس الدولة ومحاضر القانون العام	1 - التمكين الاقتصادي للمرأة (الأهمية - الفرص - التحديات)
63-40	د. منى توفيق يوسف خبير بالمركز الديموجرافي بالقاهرة	2. أهمية تعليم الفتيات وجودة الحياة في مصر
79-64	أ.د. هاني سامي أبو العلا أستاذ جغرافيا العمران ونظم المعلومات الجغرافية، وكيل كلية الآداب، جامعة الفيوم-خبير نظم المعلومات الجغرافية بالهيئة المصرية العامة للتخطيط العمراني	3. المدينة الصديقة للمرأة والتنمية العمرانية المستدامة: من منظور تخطيطي لتمكين المرأة المصرية
113-80	د. محمد شعبان طه عبد العال مدرس بقسم الاجتماع-كلية الآداب- جامعة بني سويف	4. الحراك المهني للمرأة والسلوك الإيجابي: بحث ميداني مقارن

القسم الإنجليزي English Section		
Subject		Page
The Impact of Female Students' Capabilities on Women's Empowerment for Achieving Sustainable Tourism Development: Evidence from Egyptian Faculties of Tourism and Hotels	Dr. Yehia Shihata Elzek Faculty of Tourism and Hotels, University of Sadat City, Menofia, Egypt	5 - 27

محور التمكين الاقتصادي للمرأة

التمكين الاقتصادي للمرأة الأهمية - الفرص - التحديات

د. رانيا عبد المنعم¹
المستشار د. معتز أبوزيد²

المستخلص

اهتمت العديد من الدول في السنوات العشر الأخيرة بالسياسات الاقتصادية والدراسات الإحصائية التي تكشف عن طبيعة مشاركة المرأة الاقتصادية وإمكانية دعم هذه المشاركة وتحقيق التمكين اللازم للمرأة في هذا المجال، لم يكن هذا بالأمر المفاجئ إنما هو تطور حتمي لمبادئ الحقوق الاقتصادية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تبلورت في الألفية الجديدة في صورة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وكانت جمهورية مصر العربية من الدول التي اقتحمت هذا المجال بصورة واضحة ومؤثرة متفوقة في ذلك على العديد من الأنظمة الاقتصادية الأخرى حيث استندت في ذلك الى غطاء تشريعي شامل وفعال بجانب سياسات وخطط حكومية جديدة ورشيدة تكشف عن استراتيجيات الحوكمة والحكم الرشيد بشأن إدارة الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية ووصول الناتج القومي لأعلى مستوياته واستفادة جميع شرائح المجتمع من هذه التنمية وإدماج طوائف المجتمع جميعا في ذلك وخاصة النساء واللاتي أصبحن يشكلن ثغلا سياسيا ومشاركة مؤثرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وتكشف من خلال البحث الفرص المواتية لدعم وتمكين المرأة المصرية وكذلك المعوقات التي تواجه المرأة من الوصول إلي ذلك سواء أكانت هذه المعوقات بسبب قوالب المجتمع النمطية أو بسبب نظرة المرأة نفسها الى مشاركتها الاقتصادية أو بسبب عدم اكتمال جهود الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة بشكل كامل ومستدام، مع تقديم بعض التوصيات لتجاوز هذه المعوقات واستثمار المسارات والفرص.

الكلمات الدالة: التنمية المستدامة، التمكين الاقتصادي للمرأة، دعم المرأة المصرية، حقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية

¹ خبير التشريعات الاقتصادية ومحاضر القانون الخاص
² نائب رئيس مجلس الدولة ومحاضر القانون العام

Women's Economic Empowerment Importance - Opportunities – Challenges

Abstract

In the last ten years, many countries have been interested in economic policies and statistical studies that reveal the nature of women's economic participation and the possibility of supporting this participation and achieving the necessary empowerment of women in this field. This was not a random accident but it is an essential evolution of the economic rights mentioned in The Universal Declaration of Human Rights, which crystallized in the new millennium in the form of the United Nations Sustainable Development Goals. And the Arab Republic of Egypt was one of the countries that stormed this field in a clear and influential way, superior to many other economic systems, as it relied on a comprehensive and effective legislative cover along with new and rational government policies and plans that reveal good governance strategies regarding Managing resources, achieving economic development, reaching the highest levels of the national product, benefiting all segments of society from this development, and integrating all sectors of society in that, especially women, who have become a political value and an influential participation on the economic and social level. And through the research, it was presented the favorable opportunities to support and empower Egyptian women, as well as the obstacles that women face from accessing that, whether these obstacles are due to the stereotypical patterns of society, or because of the woman view of herself economic participation, or because the state's efforts to achieve economic development and empowering women are incomplete. Completely and sustainably, with presenting some recommendations to overcome these obstacles and invest paths and opportunities.

Keywords: sustainable development, women's economic empowerment, support for Egyptian women, human rights, economic rights

المقدمة

يعد التمكين الاقتصادي أحد أهم السياسات التي تنتهجها الدول لرفع مستوى معيشة الأفراد ونمو الدخل القومي بجانب ادماج جميع الشرائح الاجتماعية في هذا النمو ولا شك أن المرأة عنصر فاعل في المجتمع وأن تمكينها اقتصادياً يعتبر محركاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة، فإن عدم مساهمة المرأة في سوق العمل، يعني أن تتخلى الدولة عن جزء كبير من طاقتها الإنتاجية، وأن تقبل بجزء من قدراتها فقط، حيث إن استفادة المرأة من برامج التمكين الاقتصادي له دور هام في الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ولكن لا يمكن أن تحقق المرأة هذا الدور إلا من خلال مشاركتها في العمل لذلك التحدي ليس فقط في توليد فرص عمل وانما في توفير فرص عمل أفضل لعمل ومجالات استثمار النساء.

أن قضايا تنمية دور المرأة وجهود تمكينها على جميع الأصعدة؛ لا بد وأن تبدأ من مستوى القاعدة، وأن تشمل جميع النواحي الحياتية بما في ذلك التعليم والتدريب والتوظيف، لم يعد مجرد حديث ذوبعد اجتماعي أو بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، وانما أصبح ضرورة اقتصادية لتفعيل الاستفادة من الطاقات الإنتاجية والابداعية التي تتمتع بها المرأة لتحقيق النمو، إذ أكدت العديد من الدراسات أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتحقيق المساواة يعزز فرص النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وكذلك قضية التمكين الاقتصادي للمرأة هي قضية محورية في رؤية مصر المستقبلية، وفي التوجه التنموي للدولة، فقد ارتكز تخطيط الدولة المصرية في كل المحاور على مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي، حيث جاءت المرأة كشريك رئيسي في إعداد وصياغة وتنفيذ هذه الخطط.

وقد استهدفت الاستراتيجيات الوطنية لمصر معالجة العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث حددت عددًا من المؤشرات الكمية الرئيسية لقياس مدى التقدم المتحقق في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، وعملت الدولة خلال السنوات الأخيرة على تنفيذها من خلال عدد من الآليات تمثلت في تهيئة البيئة التشريعية والمؤسسية وكذلك الثقافية المناسبة لتمكين المرأة اقتصادياً، هذا بجانب مجالات التعاون الدولي التي قطعن فيها الدولة المصرية شوطاً كبيراً ونجاحاً ملحوظاً انعكس داخلياً على قوة وفاعلية هذه الاستراتيجيات.

وعلى ذلك نتقدم بهذا البحث والذي يشكل أهمية كبيرة لاستيضاح جهود الدولة المصرية في مجال تمكين المرأة اقتصادياً وتناول الأمر بالدراسة التحليلية الوصفية التي تعنى بملاحظة ما أحرزته الدولة المصرية في هذا المجال وما يواجهها من تحديات وما تهيأ لها من فرص.

ويختلف هذا العرض عن الدراسات السابقة في مجال تمكين المرأة اقتصادياً حيث كان الأمر يعتمد على قياس المؤشرات وترتيب الدول فقط وذلك من خلال دراسات احصائية لمراكز متخصصة ومنظمات المجتمع المدني بعيداً عن تقييم هذه المؤشرات وتحديدها والوقوف على تمثيلها مع مبادئ حقوق الانسان وخطط التنمية المستدامة أم أنها محاولات لم تؤت ثمارها بعد.

ومن خلال هذا البحث نتعرض لاشكاليته من خلال ثلاثة أجزاء وهي:

- 1 - التعريف بالتمكين الاقتصادي للمرأة
- 2 - بيان النطاق التشريعي والتنفيذي والمجتمعي
- 3 - الفرص والتحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة

ونرجو أن نكون على النحو المتقدم قد قدمنا عملاً مفيداً ونافعاً يعتمد على التنسيق ما بين البيانات والمؤشرات الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى المحلي والدولي وربط ذلك بالبيئة التشريعية الخاصة في مصر وما يكون في ذلك من ارتباط بقيم المجتمع وتقاليد، وأن نكون قد قدمنا ذلك دون إيجاز مخل أو أطنا بمل دون زيادة أو تقصير.

الجزء الأول أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة

تمهيد

تعتمد الدراسات العلمية والبحثية على تحديد مجالاتها والبداية بالتعريفات والتقديم اللازم لموضوعاتها ونظراً لحداثة موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة وسرعة تطوره وارتباطه بالعديد من المتغيرات والمستجدات المحلية والدولية فكان من الضروري تقديم ذلك في بداية البحث وبيان التصورات المتاحة والمستهدفة من هذا المجال.

التمكين الاقتصادي للمرأة والتعريف والتصورات

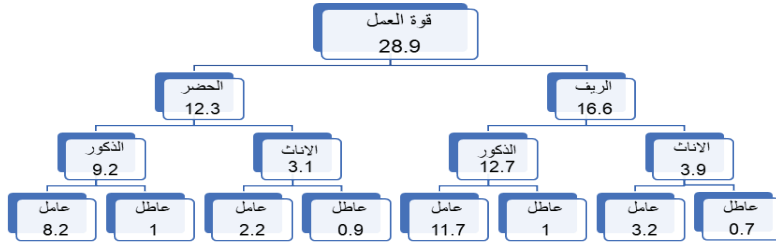
يمكن تعريف هذا المفهوم بأنه العملية التي يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها وتقديم مجتمعتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتكسيها الثقة بالنفس والقوة في التصدي، لعدم المساواة بينها وبين الرجل، وهذا تعريف عام لجميع الجوانب العملية لتمكين المرأة. ومن هنا فإن تمكين المرأة يهدف إلى تشجيع النساء على معرفة حقوقهن، وواجباتهن، والعمل على النهوض بهن، فالتمكين يدعم المشاركة.

ولما كانت مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الاقتصاد الرسمي، ولا سيما في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية يقدم إتاحة العديد من الفرص أمامها للحصول على العمالة الكاملة وعلى عمل لائق على قدم المساواة مع الرجل؛ وتمكين النساء في القطاع غير الرسمي؛ وضمان المساواة في معاملة المرأة والرجل في أماكن العمل، وكذلك ضمان المساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو عن العمل المتساوي من حيث القيمة في الحضر والريف، وضمان المساواة في الوصول إلى مواقع السلطة وأخذ القرار، ولقد شهدت العديد من البلاد التحولات البارزة في هذا المجال خلال العقود الأخيرة. فقد أدت تغييرات ملحوظة في القانون، في العديد من البلدان، إلى تمكين المرأة. وبالنسبة إلى الملايين من النساء - لا كهنّ بالطبع- توسع نطاق الخيارات المتاحة والحقوق الفعلية توسعاً هائلاً. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2020).

وتعتبر مصر من الدول التي تتمتع بتحول ملحوظ في المشاركة الاقتصادية للمرأة ومؤشرات مساواة تمكينها مع الرجل وهو ما كشفته عنه الإحصائيات التي جرت في مصر مؤخراً بشأن مشاركة المرأة في قوة العمل وفقاً لما انتهى إليه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2017 حيث يُقدَّر أن حجم القوى العاملة في مصر بلغ 28.9 مليون في عام 2016، وكانت النساء تؤلّف ما نسبته 24.2% من إجمالي قوة العمل. وترتفع نسبة القوى العاملة المقيمة في الريف عنها في الحضر (16.6 مليون و 12.3 مليون على الترتيب (ونسبة الإناث أعلى قليلاً في الحضر) 24.9% (عنها في الريف) 23.7% وكما هو مبين في الشكل أدناه، بلغت قوة العمل من النساء قرابة 7 ملايين في 2016، 3.1 مليون منهن يعشن في الحضر و 3.9 مليون في الريف. وتتقسم قوة العمل من الإناث إلى 5.4 مليون امرأة عاملة و 1.6 مليون عاطلة، وهو ما يُمثّل معدل بطالة قدره 23%،

وأن هذه الإحصائيات يتعين تأسيسها على الأساس العلمي الصحيح بناء على هذه الدراسات المسحية والمؤشرات الرقمية من جانب كما يلي:

الشكل رقم (1) توزيع قوة العمل في مصر عام 2017



المصدر حسابات المؤلفين من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2017

وبجانب هذه الدراسات المسحية التي تكشف عن نسب يتعين زيادتها لتحقيق التمكين الاقتصادي بصورة فعالة، فإنه كان من الضروري مراجعة المظلة التي يتعين التحرك من خلالها وإمكانية تغيير هذه النسب إلي واقع أفضل من خلال الواقع الدولي لحقوق الإنسان وما تكتسبه المرأة المصرية بناء على ما ورد بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بجانب ما يتطلبه الأمر الى تفعيل وإحداث هذه التغييرات، وما يتعين أن يجري من تحولات عميقة في المفاهيم المكتسبة للذكورة والأنوثة، لإزالة ما يمكن أن يعيق مشاركة المرأة الكاملة في المدرسة والعمل والاقتصاد، وفي الأحياء، وفي السياسة وفي المجتمع وفي المنزل. (البنك الدولي، 2018، ص. 44)

التمكين الاقتصادي للمرأة وحقوق الإنسان

يعتبر الارتباط بمجالات حقوق الإنسان هو النطاق الأوسع والأشمل في برامج وسياسات التمكين الاقتصادي للمرأة حيث انه لا يمكن تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل كامل دون حماية حقوق المرأة وتمكينها، وحقوق المرأة متأصلة في حقوق الإنسان. وعدم تمكين المرأة وحرمانها من حقوقها - أو رفض تمكينها ومنحها حقوقها - يقيد خيارات الملايين من البشر وحريةتهم.

جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 ليؤكد في مادته الأولى على أن «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وبفضل تمتعهم بالعقل والضمير يجب أن تكون علاقاتهم المتبادلة قائمة على الأخوة». وهذه الكلمات، البسيطة جداً بطبيعتها، هي أيضاً عميقة جداً- إن كرّسنا لحظة لنفكر فيها. فقيمتنا جميعنا متساوية. وحقنا في الحرية متأصل بكل واحد منا - حقنا في التحرر من الخوف والعوز، وفي حرية الاختيار بأبسط أشكالها، بما في ذلك حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتنا الشخصية.

كما تؤكد المادة الثانية أن جميع الأشخاص يتمتعون بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تفرقة أو تمييز بسبب الجنس، أو اللون، أو العنصر، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي، السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الردة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون تفرقة بين النساء والرجال، ولن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي، أو القانوني أو الدولي لبلد، أما المادة الثانية فقد أقرت أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

كما أكدت المادة (23) على أنه لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما له حق الحماية من البطالة (23/1) ولكل فرد - دون أي تمييز - الحق في أجر متساوي لهم.

انفرد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمجموعة من النقاط جعلته أشهر وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، فقد أضفى الطابع الدولي على حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى صارت بنوده مقياساً لسلوك الدول لدرجة من احترامها لحقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، ومن جانب آخر تأثرت به دول عديدة، فضمنت معظم ما ورد به من حقوق في دساتيرها وتشريعاتها، واحتوى أيضاً هذا الإعلان على قدر من حقوق الإنسان المدنية.

وتؤدّي استقلالية المرأة وخياراتها وحقوقها إلى نمو اقتصادي أكبر الأمر بديهي بما أنّ المرأة تشكّل نصف سكان العالم. وهو نمو أكثر استدامة أيضاً، بما أنّ ركائزه أوسع نطاقاً ومنافعه أكثر. وعلينا ألا ننسى أبداً أن نركّز على هذا الجانب. ولا يمكننا تمكين المرأة والفتاة إلا إن احترمنا حقوق الإنسان للمرأة وحميناها وحققناها.

فالتمييز على أساس الجنس محظور بموجب معاهدات حقوق الإنسان - بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللذان ينعنان، بموجب المادة 3 المشتركة بينهما، على حق الرجال والنساء في التساوي في التمتع بجميع الحقوق ومنها الحقوق الاقتصادية. (<https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/sustainable-development-goals.html>)

تؤكد أيضا المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية الخاصة بالعنف ان للمرأة الحق في التمتع علي قدم المساواة مع الرجل بكل الحقوق الانسان وحرياته الأساسية وفي حماية هذه الحقوق والحریات وذلك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية او في أي ميدان اخر ومن ضمن هذه الحقوق الحق في المساواة والحق في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز والحق في شروط عمل منصفه.

وان التمييز ضد المرأة، بإنكاره أو تقييده تساويها في الحقوق مع الرجل، يمثل إجحافا أساسيا ويكون إهانة للكرامة الإنسانية.

وأكدت أيضا علي ذلك اتفاقية القضاء علي التمييز ضد المرأة لسنة 1981، والتي تُعتبر الشرعة الدولية لحقوق المرأة، تحدد ما يشكل تمييزاً ضد المرأة وتضع برنامجاً للعمل الوطني من أجل إنهاء هذا التمييز.

وعرفت في مادتها الأولى التمييز ضد المرأة بأنه أي تفرقه أو استبعاد أو تقييد يتم علي أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، إهانة أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحریات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية أو في ميدان اخر بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلي أساس المساواة بينهما وبين الرجل .

وتتخذ جميع التدابير المناسبة لإلغاء القوانين والأعراف والأنظمة والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة، ولتقرير الحماية القانونية الكافية لتساوي الرجل والمرأة في الحقوق

- ينص علي مبدأ تساوي الحقوق في الدستور أو يكفل قانونا علي أية صورة أخري

- وان يتم في أسرع وقت ممكن تصديق علي الصكوك الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمتعلقة بالقضاء علي التمييز ضد المرأة، أو الانضمام إليها، وإلي تنفيذها علي وجه التمام.

التمكين الاقتصادي للمرأة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

ظهرت أهداف التنمية المستدامة، عبارة عن مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية 2030، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

وتهدف أهداف التنمية المستدامة إلى وضع حد للتمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان. إذ لا تزال هناك أوجه كبيرة من عدم مساواة في سوق العمل في بعض المناطق، مع حرمان المرأة بصورة منتظمة من المساواة في الحصول على الوظائف.

ويأتي الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والسعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات دون كفالة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية مثل الحق في الميراث أو دون ضمان حصول الجميع على خدمات جيدة للصحة الجنسية والإنجابية. والذي يقرر وجود عدد أكبر من النساء في المناصب العامة اليوم من أي وقت مضى، إلا أنه يمكن تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين دون تعزيز السياسات والتشريعات التي تشجع على تقلد النساء مناصب قيادية.

وتمثل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة. وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع. ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف أنها تركز على شمولية الجميع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع.

وتتماشى هذه الجهود مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ 17 وعلى وجه الخصوص مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى منح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك في الوصول إلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية والهدف الثامن بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمُنتجة، والعمل اللائق للجميع.

واشتملت هذه الأهداف بصورة واضحة مجال التمكين الاقتصادي للمرأة والذي يمثل قدرتها على النجاح والتقدم اقتصادياً وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها - هـ وحق إنساني أساسي فقد صدقت جميع دول المنطقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ومع ذلك، فقد سجّلت 7 بلدان تحفظات على المادة 15 (المتعلقة بالمساواة في حقوق المرأة في إبرام العقود وإدارة الممتلكات) و11 بلدًا على المادة 16 (المتعلقة بحق المرأة المتزوجة في حياة الممتلكات وإدارتها والتصرف فيها على قدم المساواة مع الرجل). ينعكس ذلك سلبيًا على التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة لأنه يؤثر على وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد.

ولما كان التمكين الاقتصادي للمرأة هو إحدى الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ويُعدّ كذلك توسيعا الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمرًا مهمًا لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة، فقد تضافرت جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتُشير الأدلة إلى إسهام المساواة بين الجنسين بشكل كبير في النهوض باقتصادات المجتمعات والتنمية المستدامة، مما يضمن حياة أفضل للنساء والرجال والمجتمع ككل.

وتعمل هيئة الأمم المتحدة على دعم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. وبالتعاون مع شركائها، تصمّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنفيذ برامج تهدف إلى دعم النساء للحصول على دخل أعلى، وتحسين الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وزيادة الأمن، بما في ذلك الحماية من العنف والذي يعتبر عائق للمرأة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. (<https://www.un.org/ar/our-work/support-sustainable-development-and-climate-action>)

في جميع برامج التمكين الاقتصادي، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الوصول إلى النساء الأكثر احتياجًا، في كثير من الأحيان من خلال المشاركة مع المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، تشمل الفئات المُهمَّشة النساء الريفيات، وعاملات المنازل، وبعض النساء من المهاجرات وذوات المهارات المُتدنية. من خلال اعتماد نهج شامل للبرامج، تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المساهمة في تأمين مستويات أعلى من الدخل، وتحسين الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وزيادة الأمن لجميع النساء، بما في ذلك الحماية من العنف بكافة صوره سواء أكان العنف الأسري أو العنف في العمل .

وعلى النحو الإقليمي المباشر في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، يعمل المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية مع شركائه من أجل تحقيق جملة أمور، من بينها:

- توفير دعم سياسات للحكومات لترجمة مستهدفات أهداف التنمية المستدامة إلى السياق الإقليمي والمحلي.
- تعزيز السياسات القائمة على الأدلة المراعية للنوع الاجتماعي من خلال إشراك الشبكة الاقتصادية للمرأة العربية وهي منبر للدعوة ونشر المعرفة تحت مظلة جامعة الدول العربية.
- تعزيز قدرة المجتمع المدني على الدخول في حوار مع الحكومات بشأن ضمان أن تكون القوانين والسياسات ذات الصلة مُراعية للنوع الاجتماعي.
- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتوفير خدمات مُراعية للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي.
- تعزيز العمل اللائق والعمالة المُنتجة من خلال معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة التي تواجهها المرأة - بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.
- تعزيز روح ريادة الأعمال لدى النساء، وتخفيف الحواجز والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية لتنمية روح ريادة الأعمال - بالاشتراك مع اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة.
- تصعيد التركيز على النساء في النقاش حول الهجرة والمساهمة في تعزيز الفرص المتكافئة الأمنة والمساواة بين الجنسين للعاملات المهاجرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة.
- تعزيز مبادئ تمكين المرأة (WEPS) والانخراط مع القطاع الخاص لتحسين وضع المرأة في الاقتصاد من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام.
- تحدي الصور النمطية للجنسين، وزيادة الوعي والدعم للتصدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي على مستوى الفرد والأسرة والذي يعوق المرأة ويكرّس عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع.

الجزء الثاني

فرص التمكين الاقتصادي للمرأة

تمهيد

يتجسد التمكين الاقتصادي للمرأة على نحو متكامل ومتساند فهو ليس إجراء للقيام به أو عدة خطوات للحصول على نتيجة ما وإنما هو فكر استراتيجي وحالة اجتماعية وثقافية وإطار تشريعي يتحد كل منهم مع الآخر حتى تصل هذه الفوائد إلى مستحقيها وبالتالي يمتد هذا الأثر إلى المجتمع ككل.

واستنادا الى أن فكرة التمكين الاقتصادي هي فكرة مجتمعية ومتعددة الجوانب فان ذلك لا يقف فقط عند حد الخطة والتنفيذ وانما في إطار التفاعل والمشاركة وتوزيع الأدوار وهو ما يجب النظر إليه من خلال النصوص القانونية وتدبير السلطة لدعم أفكار التمكين وكذلك المشاركة المجتمعية من الأفراد بجانب تحقيق الشراكات مع التجارب الأخرى والاستفادة من التجارب الناجحة، وهو ما سنقوم بتقديمه في ها الجزء من البحث.

التشريعات والنظم القانونية

يختلف النظم الدستوري المصري الحالي عن سابقة فالتحولات السياسية التي جرت في مصر في عام 2011 ثم عام 2013 قد تناولت بالتغيير العديد من ثوابت المجتمع وأساسياته الى أن طالبت يد التغيير بعض التشريعات والقوانين بل وتعدت ذلك الى تغيير المنظومة الدستورية في مصر، فالدستور المصري الصادر عام 2014 تضمن العديد من المبادئ الدستورية ليست فقط بالجديدة وانما هي مستجدة على النظام المصري فيما يرتبط بدعم المرأة فهي مقدمة الدستور المصري قد تصدرتها عبارات تؤكد على المسار الدستوري إلي يقوم على تفعيل الديمقراطية والمساواة بعبارات تؤكد على ذلك على النحو التالي:

”نكتب دستوراً يفتح أمامنا طريق المستقبل، ويتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي شاركنا في صياغته ووافقنا عليه. نكتب دستوراً يصبون حرياتنا، ويحمي الوطن من كل ما يهدده أو يهدد وحدتنا الوطنية. نكتب دستوراً يحقق المساواة بيننا في الحقوق والواجبات دون أي تمييز. نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصري، السيد في الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا.“

وتتابعت بعد ذلك النصوص الدستورية التي توضح ذلك تفصيلا وتؤكد عليه، على النحو الذي جاءت عليه المادة 9 من ذات الدستور والتي تنص على أن تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز، ثم تأتي المادة 11 التي تميز هذا الدستور عن الدساتير السابقة بشأن دعم مكان المرأة في المجتمع في جميع المجالات على النحو التالي حيث نصت على أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً.

لم يقف الأمر عند هذا الحد وانما اشتمل الدستور على بعض الأفكار التي تدعم المرأة اقتصاديا ولو بشكل غير مباشر مثل نصوص حق التعليم ومحو الأمية الرقمية ودعم المشروعات الصغيرة والعمل الأهلي بجانب رعاية الملكية بأنواعها وزيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد وحقوق التعليم والمساواة وتكافؤ الفرص وتحقيق الرعاية الصحية والمساواة في تطبيق القانون .

هذا بجانب ما تضمنه الدستور المصري من نصوص خاصة بإنشاء الكيانات التي تساعد على تفعيل هذه المبادئ المجالس القومية للأمومة والطفولة والمرأة وحقوق الانسان وكذلك انشاء هيئة متخصصة تعنى الأنشطة التي تشارك فيها المرأة وتدعمها مثل هيئة المساواة ومنع التمييز والتي تجري حالياً مناقشات البرلمان حول اعداد تشريع بشأنها .

وعلى صعيد آخر فان هذه النصوص الدستورية تمت ترجمتها الى قوانين وتشريعات تتفق مع المبادئ سالفه

البيان وأن البرلمان المصري الحالي والذي بدأ عمله بعد تطبيق دستور عام 2014 كان ولا يزال حريصا على صيانة وتفعيل هذه المبادئ الدستورية واصدار تشريعات في هذا السياق فتكون اعلاء للقواعد الدستورية ودليلا للتطبيق في سياسات وقرارات الحكومة .

وبالفعل قام البرلمان المصري منذ عام 2015 مع أولى دوراته البرلمانية في اصدار العديد من التشريعات التي تدعم المرأة وتضمن دورها في المجتمع وتنميته وذلك من خلال مراجعة ومدارسة جميع القوانين المرتبطة بالمرأة مثل قوانين الأحوال الشخصية والذي يتم طرحه من خلال تناول جديد وشامل حاليا في البرلمان المصري، فضلا عن اعادة النظر في نصوص قانون العقوبات المرتبطة بالاعتداء بالضرب والجرح والتمييز أو العنف النفسي أو الاجهاض والاعتصاب وختان الاناث ولا شك أن البعد الاجتماعي الآمن الذي تعكسه هذه النصوص يوفر المناخ الآمن للدعم الاقتصادي للمرأة .

وفي نطاق آخر أدرك البرلمان المصري ضرورة المراجعة والنظر والتحديث في التشريعات القائمة والتي ترتبط بدعم المرأة وتمكينها مثل قانون رقم 154 لسنة 2004 المعدل لقانون الجنسية رقم 26 لسنة 1975 الذي نص على حق الأبناء للام المصرية في الجنسية المصرية، وكذلك قانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بقانون رقم 11 لسنة 2013 وتخليه عن النزعة الذكورية في نصوصها واعترافه بالمرأة كعائل للأسرة وهو من التشريعات التي أشاد الجميع باستخدامها للألفاظ الحساسة للنوع الاجتماعي والقانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر، وكذلك قانون رقم 45 لسنة 2014 بإصدار قانون تنظيم المشاركة السياسية وقانون مجلس النواب رقم 46 لسنة 2014 والذي اشترط عدداً من المقاعد للسيدات في نظام القوائم، بجانب قانون رقم 23 لسنة 2012 بنظام التأمين الصحي للمرأة المعيلة من فرض تأمين صحي للمرأة المعيلة والاعتراف بوجودها في المجتمع .

وكذلك أضاف البرلمان في أدائه الحديث وتشكيله الجديد بعد دستور 2014 عدة تعديلات على تشريعات ترتبط بتمكين المرأة أو التخفيف من مظاهر التمييز التي كانت تعاني منها في ظل التشريعات القائمة مثل القانون رقم 106 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم السجون حيث نص على حماية الأم السجينة وحقها في إبقاء طفلها حتى يبلغ الرابعة من العمر والحصول على حق الزيارة بعد هذا السن، بالإضافة إلى تأخير عقوبة التنفيذ لحين بلوغ الطفل عامين، قانون رقم 82 لسنة 2016 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، بجانب قانون رقم 219 لسنة 2017 المعدل لقانون الموارث، رقم 77 لسنة 1943 والذي لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يجربون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذي له عظيم الأثر على النساء وتغيير النظرة الى حق المرأة في الميراث وحماية ذلك الحق والعمل على صيانتته مما كشف عن موارد مالية متعددة للمرأة مما قدم دفعا جديدا لفكرة التمكين الاقتصادي للمرأة .

وفي اطار اثرات التشريعات الاقتصادية المتخصصة أدر البرلمان في تحركه الجديد قانون الاستثمار الموحد رقم 72 لسنة 2017 الذي نص في المادة رقم 2 على تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وقانون رقم 175 لسنة 2018 مكافحة جرائم تقنية المعلومات، بجانب قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018 والذي كفل حصول جميع المصريين ومنهم المرأة على العلاج بالمجان لغير القادرين، والقانون رقم 149 لسنة 2019 بإصدار قانون ممارسة تنظيم العمل الأهلي، فضلا عن القانون رقم 11 لسنة 2019 باصدار قانون المجلس القومي لاشخاص ذوي الاعاقة، بجانب القانون رقم 148 لسنة 2019 باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات، والقانون رقم 6 لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 لمواجهة المتهربين من دفع النفقة أو المتعنتين في سداد ديون النفقات.

ومما لا شك فيه أن صدور القانون رقم 30 لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم المجلس القومي للمرأة وهو الذي جاء محل قرار رئيس الجمهورية بإنشاء هذا الكيان المختص بدعم المرأة في جميع المجالات ضمانا لاستدامة وانعكاس التزامات مصر الدولية ووجود آلية معنية بشئون المرأة، ومما لا شك في أن تنظيم هذا الكيان بقانون يعد ترسيخا وثباتا تشريعيًا يعطيه قوة للتحرك وتأثيرا وفاعلية في أداء المهام المنوط بها.

ولاتساع النظرة التشريعية تم تدعيم هذه المنظومة بالعديد من التشريعات ذات الأثر المباشر مثل مناقشة إصدار قانون جديد للعمل به العديد من مبادئ المساواة وتمكين المرأة هذا بجانب إدار قانون الاستثمار الجديد عام 2017 وقانون حماية البيانات الشخصية لسنة 2020 وقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2020، وهو ما يعني أن البرلمان المري قد انتهج في تشريعاته مسارا داعما للمرأة بتهيئة المناخ التشريعي اللازم لدعمها وتنمية دورها في المجتمع والحفاظ عليه.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ولم تصح القواعد السابقة نصوصا صماء ولكن تم تفعيلها من خلال القرارات التنفيذية والأحكام القضائية مثل صدور الكتاب الدوري رقم 29 بتاريخ 12 نوفمبر 2017 من وزارة العدل والخاص بأثبات الولاية التعليمية للحاضن وكذلك قرار وزير العدل 9200 لسنة 2015 لتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق (الخاص بطالب الزواج الأجنبي من الطالبة الزواج المصرية)، وقرار وزير العدل رقم 9200 لسنة 2015 الخاص بتعديل بعض أحكام بالمرسوم باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم 68 لسنة 1947 المعدل بالقانون رقم 103 لسنة 1976 والخاص بزواج أجنبي من مصرية.

ويدعم ما سبق صدور الكتاب الدوري لوزير التربية والتعليم رقم 29 لسنة 2017 بأثبات الولاية التعليمية للأمر المطلقة دون الحاجة لحكم أو قرار، وقرار شيخ الأزهر رقم 32 لسنة 2018 بحظر نقل السيدات العاملات من مكان عملهم لمكان آخر بدون رغبته إلا بعد عرض مبررات النقل، قرار عام 2018 من وزير الإسكان إضافة المرأة المعيلة ضمن أولويات المتقدمين للحصول على الشقق السكنية في مشروعات الوزارة، فضلا عن قرارى (123، 124) هيئة الرقابة المالية بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات³.

هذا بجانب دور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة 6 من قرار وزير الداخلية رقم 3973 لسنة 1996 والتي كانت تمنع أبناء الأم الأجنبية التي تحصل على الجنسية المصرية من الحصول على الجنسية بالتبعية .

الإرادة السياسية والتحول المجتمعي

إن وجود طقس سياسي واجتماعي مرحب بدعم وتمكين المرأة من أهم عوامل تحقيق هذه التنمية وتوسيع الاستفادة منها وبناء على ما اكتسبه المصريون من خبرات التحول السياسي بعد عام 2013 وهو ما استثمرته القيادة السياسية الواعية والقوية بعد أول انتخابات رئاسية في ظل الدستور المصري الجديد عام 2014 في تحقيق مردود أوسع من المشاركة السياسية الى التنمية الاقتصادية بما فيها من جوانب دعم تمكين المرأة .

وهو ما أكدته هذه الدراسة بشأن مؤشرات تمكين المرأة في القطاع الخاص حيث غطى مسح لمؤسسات الأعمال أجرته في 2017 مجموعة البنك الدولي للشركات المتوسطة والصغيرة أن في مصر يوجد 1827 شركة في الاقتصاد غير الزراعي الرسمي والخاص. حيث تم احتساب خمسة مؤشرات تتعلق بحصة الإناث في الملكية، وفي المناصب الإدارية العليا، وفي الوظائف الدائمة على أساس الدوام الكامل. ويعرض الجدول التالي نتائج

³ حقوق المرأة وتمكينها في كافة المجالات.. دراسة للمركز المصري تكشف خطوات فعلية اتخذتها الدولة لتمكين المرأة المصرية بمختلف المناصب السياسية والقيادية. وترصد برامج الحماية والمبادرات المختلفة للاهتمام بالسيدات - مقال / محمود العمري - منشور بموقع جريدة اليوم السابع - بتاريخ 10 / 4 / 2021

المسح ويقارن بين المؤشرات الخاصة بمصر وما يقابلها من المؤشرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل كما يلي:

الجدول رقم (1) نتائج مسح مجموعة البنك الدولي عام 2017

الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مصر	حجم الشركة			
			كبيرة	متوسطة	صغيرة	
33.6	23.3	17.8	26.7	24.2	14.1	شركات تشارك نساء في ملكيتها
19.3	5.4	4.9	2.4	5	5.1	شركات تتقلد فيها النساء مناصب إدارية عليا
30	17.61	13.4	15	16.2	12	العاملات في وظائف دائمة بدوام كامل
25.4	13.5	9.5	14.1	13.4	7	عاملات الإنتاج في وظائف دائمة بدوام كامل
29.2	17.6	9.5	22.4	14.6	4.7	عاملات في غير الإنتاج بوظائف دائمة بدوام كامل (الصناعات التحويلية)

المصدر: مجموعة البنك الدولي (2017). مسح مؤسسات الأعمال. موجز إعلامي عن مصر لعام 2016.

*يحتسب هذا المؤشر باستخدام بيانات من شركات الصناعات التحويلية فقط. (البنك الدولي، 2018، ص. 51)

وتأسس ما سبق على ما أعربت عنه القيادة السياسية المصرية من نيتها وعزمها في على تحقيق ذلك الدعم والتمكين في إطار تحقيق أجندة الرئاسة المصرية من خلال استراتيجيات وطنية متوسطة المدى ومبادرات شاملة لجميع قطاعات المجتمع وخاصة الجانب الخاص بدعم المرأة اقتصاديا حيث قامت الدولة المصرية بوضع عدد من الاستراتيجيات التي تسعى إلى حماية المرأة المصرية وتمكينها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وكان أبرزها الآتي: استراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030 والتي تسعى إلى التأكيد على التزام مصر بحقوق المرأة، ووضعها موضع التنفيذ وفقاً لما أقرته المواثيق الوطنية والدولية. والاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية، عند وضع الخطط التنموية؛ من أجل توفير الحماية الكاملة لهن والاستفادة الحقيقية من الطاقات والموارد البشرية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص كما نص عليه الدستور.

وعلى جانب آخر تم وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015 - 2020، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة ختان الإناث 2016-2020.

ولم تقف الجهود الرئاسية عند هذا الحد وإنما بجانب الخطط والاستراتيجيات كان التوجيه للحكومة بصياغة التشريعات اللازمة لدع هذه الجهود ومنها مشروع "قانون الصندوق القومي لرعاية المرأة المصرية" يهدف إلى تقديم الرعاية للمرأة في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية، من خلال دعم وزيادة مساهمتها في الخطط القومية للتنمية. وإقامة وتمويل عدد من البرامج والمشروعات الخاصة بتمكين المرأة اقتصادياً.

هذا بجانب مشروع قانون سرية بيانات المجنى عليهن في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي ومشروع قانون تجريم الزواج المبكر للفتيات: قَدّم المجلس القومي للمرأة مقترح مشروع قانون لتجريم زواج القاصرات، ومنع زواج الأطفال.

هذا فضلا عن المبادرة الأوسع والأكثر تأثيرا من الرئاسة المصرية بالتوجيه بإصدار مشروع قانون العقوبة البديلة لحبس الغارمين: في إطار مبادرة ”سجون بلا غارمين وغارمات“ تم التقدم بمشروع قانون ”العقوبة البديلة لحبس الغارمين“ بهدف تحويل عقوبة الحبس قصير المدة لبدائل عدة، ويقضى المشروع بتوفير مشروعات صغيرة ومتوسطة، من خلال الجهات المعنية، وتشغيل المحكوم عليهم في قضايا الدَّين في تلك المشروعات لتحقيق الإنتاج، واستغلال قيمة وربحية ذلك الإنتاج لصالح الدولة، وللمساهمة في تسوية الدَّين، وأخيرا تحقيق دخل للمحكوم عليه خلال تلك الفترة.

وبجانب ما تقدم فإن المبادرات الرئاسية جاءت على نحو آخر من برامج تقديم الدعم الاقتصادي المباشر ومن خلال برامج مخصصة للمرأة في مصر ما بين مبادرات توفير الدخول والإعانات إلي مبادرات الدعم المادي والإقراض ورعاية الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المرأة والتي تعكس كذلك بعدا اجتماعيا يساعد على إيجاد مجتمع اقتصادي داعم للمرأة ومن ذلك:

برامج الضمان الاجتماعي: وتقوم بالإشراف عليها وزارة التضامن الاجتماعي من خلال منح مساعدات نقدية شهرية للنساء والأسر الفقيرة، بجانب إنشاء صندوق تأمين الأسرة: يوفر دعماً نقدياً للزوجة بشرط وجود علاقة زوجية انتهت بالطلاق أو بوفاة الزوج.

وكذلك برنامج تكافل وكرامة: والذي يهدف إلى حماية الفقراء من خلال تقديم دعم نقدي بشكل دوري، حيث تم تنفيذ البرنامج لتسجيل 1.5 مليون أسرة فقيرة، وذلك من خلال مشروع البنك الدولي للمساندة الفنية لتطوير قطاع الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 2 مليون سيدة مستفيدة من برنامج تكافل وكرامة (80% من المستفيدين نساء)، منهن 175 ألف سيدة تقريبا من ذوى الاحتياجات الخاصة، وهو البرنامج الذي قدم الكثير من أوجه الدعم للمرأة خاصة في فترة جائحة وباء كورونا.

وقدم المجلس القومي للمرأة برنامج ”مستورة“ وهو ”قروض دوار“ موجه للمرأة لإنشاء مشروعات متناهية الصغر، بإجمالي تمويل قدره 250 مليون جنيه. وتم صرف 320 مليون جنيه مصري إلى 19000 مستفيدة من خلال قروض مستورة، بينما تم تخصيص 3000 من قروض مستورة للنساء ذوى الإعاقة، وكذلك تستفيد النساء من 89% من برامج الحماية الاجتماعية (2.25 مليون أسرة- 10 مليون فرد) في عام 2018 فقط.

هذا بجانب برنامج سكن كريم: ويهدف إلى تحسين الأوضاع السكنية والمعيشية للأسر الفقيرة، وذلك بتوفير أبسط شروط الكرامة والإنسانية والسماح للأسر الأولى بالرعاية والأكثر فقرا بالعيش في ظروف بيئية وصحية مناسبة، إذ يقوم البرنامج بعمل التدخلات اللازمة من أسقف المنازل وخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب والتي تستفيد منه شريحة كبيرة من النساء سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مع إطلاق منظومة التأمين الصحي الشامل الجديدة في بورسعيد، والأقصر بتوفير أحدث وأفضل المستشفيات والوحدات الصحية على أعلى مستويات الرعاية الطبية لتحقيق تغطية صحية شاملة لكل المصريين وخاصة النساء.

أما عن أحدث المبادرات والتي شارك فيها المجتمع وشجعها بكل طوائفه فهي مبادرة ”حياة كريمة“ (يونيو 2019) والتي استهدفت توفير الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجا خلال عام 2019، وتضمنت شفاً للرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية والعمليات الجراحية، وصرف أجهزة تعويضية، وتنمية القرى الأكثر احتياجا وفقاً لخريطة الفقر.

وأدى ذلك الي ظهور البرامج الاقتصادية التخصصية مثل برنامج الشمول المالي للمرأة، وإعداد كوادرنشر الوعي بمفهوم الشمول المالي، وتوعية السيدات بالخدمات البنكية، في هذا الصدد تم توقيع بروتوكول الشمول

المالي للمرأة بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة في سبتمبر 2017. ويأتي هذا البروتوكول في إطار مبادرة للتمويل متناهي الصغر بقيمة 6.1 مليار جنيه أطلقها البنك المركزي من أجل تحقيق الشمول المالي بقصد ضمان التمويل المصرفي للمشروعات متناهية الصغر للنساء. (ncw.gov.eg)

ومن ناحية أخرى فإن الترحيب المجتمعي الذي صاحب التعديلات الدستورية والتشريعات وكذلك خطط واستراتيجيات الحكومة التي تنفذ هذه المبادئ كان من أهم العوامل المؤثرة في تمكين ودعم المرأة فمنذ مشاركة المرأة في التطورات السياسية التي جرت في مصر عامي 2011 و2013 وأضحى للمرأة دور واضح ومؤثر في الحراك المجتمعي والتغيير الذي شمل المجتمع في ذلك الوقت جعلها تقف على قدم المساواة مع الرجل في مراحل تنمية المجتمع بل ولتأصيل ذلك في المجتمع.

وبناء على تقدم أصبح المجتمع المصري يتقبل قوالب نمطية جديدة تستوعب المرأة كعنصر فاعل وشريكة نجاح وأصبحت الأوساط المجتمعية والاقتصادية ترحب بفكرة وجود المرأة والمشاركة وهو الأمر الذي عانت منه المرأة المصرية لفترات طويلة إلا أنه تكشف للجميع أنه لا يصح أن تظل هذه المصطلحات باقية في مجتمع يسعى نحو التنمية والديمقراطية.

وعلى جانب حكومي مواز كان إنشاء هياكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مثل وحدات لتكافؤ الفرص بالوزارات ووحدات النوع الاجتماعي من أفضل الأمثلة على ذلك إذ تم إنشاء وحدة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز التابعة لوزارة القوى العاملة، ووحدة النوع الاجتماعي بهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إنشاء "وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة" تابعة لوزارة الداخلية وقطاع حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي، وهو ما سائر التوجه المجتمعي وأفكاره الجديدة.

التعاون الدولي والتجارب الرائدة

كشفت العرض السابق عن الجهود التي بذلتها الدولة المصرية على النطاق الشعبي والرسمي لدعم وتمكين المرأة اقتصاديا ولكن الربط واجب بين هذه الجهود وما يتحرك من خلاله العالم من مبادئ حقوق الإنسان بجانب الاتفاق الدولي على تحقيق أهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة والتي ركزت بشكل مباشر على دعم وتمكين المرأة اقتصاديا كأحد أهم هذه الأهداف.

ويعد التعاون الدولي على تحقيق ذلك مكسبا سياسيا محققا للدولة المصرية على المستوى الدولي وكذلك نجاحا بشريا واجتماعيا على المستوى المحلي حيث اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أجندة 2030 للتنمية المستدامة في عام 2015، واعتبارا من دور مصر المحوري في المنطقة الجغرافية وتأثيرها وتأثرها بذلك المحيط وانطلاقا من تلك الرؤية وضعت الدولة المصرية استراتيجيتها للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، لترسم إجراءات الحكومة على مدى السنوات المقبلة، وتعمل كاستراتيجية إنمائية طويلة الأجل تغطي الأبعاد الإنمائية الثلاثة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد اعتمدت الدولة المصرية في هذه الخطة المستدامة للتنمية عدة ثوابت وعوامل لهذه الخطة وهي:

الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته: وتشمل الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع، توفير منظومة متكاملة وشاملة للحماية الاجتماعية، تعزيز الإتاحة وضمان جودة وتنافسية التعليم، تعزيز الإتاحة وضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة، تعزيز الإتاحة وتحسين جودة الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي، الكهرباء، إدارة المخلفات، المواصلات، والإسكان)، تحسين البنية التحتية (الطرق والمرافق وغيرها) ورفع معايير السلامة والأمان بها، ضبط النمو السكاني وتحسين الخصائص السكانية، إثراء الحياة الثقافية، تطوير البنية التحتية الرقمية.

وذلك السعي الى العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة: ويشمل تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، تحقيق العدالة المكانية وسد الفجوات التنموية الجغرافية، تمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجا وضمان حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دعم المشاركة المجتمعية في التنمية لكافة الفئات، تعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية وتنوعها الثقافي . بجانب تحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوع: ويشمل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائا ومستدام، رفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق، تحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، تحقيق الشمول المالي، ادراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية، تحقيق الاستدامة المالية، التحول نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة.

الا أن التجربة الرائدة على النطاق الدولي هو ليس ما تسعى إليه الدولة المصرية فقط حتى تصبح نموذجا على نطاقها الإقليمي العربي والأفريقي والمتوسطي على التنمية وتحقيق الاقتصاد القائم على دعم النوع الاجتماعي الا أن الدولة المصرية كذلك حرة على مد جسور التعاون الدولي وتبادل الخبرات في هذا الشأن وتعميم الاستفادة حيث قدمت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ تقريراً من وحدة التنمية المستدامة حول الملامح العامة لوضع مصر في التقرير السنوي لمؤشر التنمية المستدامة SDG Index 2021 والذي نشرته جامعة كامبريدج في يونيو الماضي بالتعاون مع مؤسسة Bertelsmann Stiftung الألمانية وشبكة حلول التنمية المستدامة SDSN التي تعمل تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، وأشار التقرير إلى الاستقرار النسبي في تصنيف مصر، حيث احتلت المركز 82 من بين 165 دولة مصنفة خلال 2021 وحصلت على درجة 68.6 من 100 وهو ما يفوق المتوسط الإقليمي عند 67.1 درجة، وذلك مقابل المركز 83 من بين 166 دولة خلال 2020 بدرجة 68.79 من 100، وذلك بالرغم من التحديات غير المسبوقة التي شهدتها مصر والعالم جراء التداعيات السلبية لجائحة كورونا في الفترة الأخيرة التي أدت لتراجع تصنيف عدد من الدول الأخرى (صندوق النقد الدولي، 2013)

وأكد التقرير أن مصر حافظت على ترتيبها إقليمياً بين الدول العربية والأفريقية، وذلك بالرغم من التغييرات المحلية والدولية التي شهدتها المنطقة نتيجة للجائحة، والتي كان لها تأثير سلبي على تقدم تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وحققت مصر تقدماً في أربعة أهداف أممية في عام 2021 وهي الهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد، والهدف السادس الخاص بالمياه النظيفة، والهدف التاسع الخاص بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، بالإضافة إلى الهدف الثالث عشر الخاص بالعمل المناخي، وهو ما انعكس من خلال تحسن مؤشرات معدل التحاق الأطفال بالتعليم، وارتفاع نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت، وأشار التقرير إلى أنه فيما يخص العمل المناخي فقد تحسن الوضع المصري في مؤشري انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في صادرات الوقود الأحفوري وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود.

فضلا عن أن موقف مصر في معظم الأهداف الأممية احرز تقدماً خاصة في الهدف الثالث من أهداف الأمم المتحدة الخاص بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف السابع الخاص بالطاقة النظيفة، والهدف العاشر الخاص بالحد من أوجه عدم المساواة، وفيما يخص مؤشر تأثير الامتداد العالمي International Spillover Index والذي يقيس تأثير السياسات المحلية لكل دولة على الدول الأخرى بالسلب أو بالإيجاب في أربع مجالات أساسية وهي التداعيات البيئية والاجتماعية الناتجة عن التجارة، التدفقات الاقتصادية والمالية الدولية، وحفظ السلام والتداعيات الأمنية .

ونظرا لما حققته الدولة المصرية من عوامل الاستقرار والنجاح على نحو ما تقدم أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في فبراير 2022 ، دليل خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي ، بالتعاون مع مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبالتنسيق مع الجهات الحكومية

ذات الصلة. ويضع الدليل، الذي يعد الأول من نوعه، إطاراً متكاملًا وقابلًا للتطبيق لدمج الفئات الاجتماعية (المرأة، الطفل، ذوي الاحتياجات الخاصة) في الخطط والبرامج التنموية، من خلال تحديد احتياجات هذه الفئات، ورصد الفجوات التنموية بينها، وبالتالي توجيه الإنفاق العام لتلبية هذه الفجوات، بما يتسق مع رؤية مصر 2030، والأهداف الأممية للتنمية المستدامة .

ان ما تقدم لا يوضح فقط تقدم الدولة المصرية في هذا المضمار وإنما يوضح الأهمية البالغة التي توليها الدولة لتمكين الفئات الاجتماعية على كل المستويات، يتضمن الدليل مقدمة تتناول المنهجية التشاركية في إعداد الدليل، بالتعاون مع 12 جهة حكومية، منها المجلس القومي للمرأة، المجلس القومي لشئون الإعاقة، لمناقشة ومراجعة كل التشريعات والاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، نتج عنها وضع مصفوفة متكاملة للتخطيط المستحيب للنوع الاجتماعي، تتضمن 143 تدخلًا تنمويًا، و146 مؤشرًا لتقييم أداء هذه التدخلات .

ولا يمكن في هذا السياق إنكار الإشادة بعدد من الأمثلة عن الممارسات الجيدة، التي أعلنتها مصر والعديد من الدول العربية باتخاذ الخطوات اللازمة لتضمن المساواة الكاملة بين الجنسين، وعزمها تعديل التشريعات بطريقة تيسر وصول العمّال الزراعيين، ومعظمهم من النساء، إلى التأمين الصحي ومعاشات التقاعد. وما إن تدخل هذه الخطط حيّز التنفيذ حتى تُمكن العديد من التونسيّات - وكل المجتمع.

هذا فضلا عن أن جهود الدولة المصرية تدرك وعلى وعي تام بالدور الدولي والاهتمام المتزايد بأشراك النساء في سوق العمل والتغلب على العقبات التي تمنع من ادماج النساء في فرص الاستثمار وريادات الأعمال وتقليص الفجوة بين الجنسين في الوظائف والأجور هذا فضلا عن تفعيل السياسات الرامية إلى تحقيق العدالة الضريبية وتكافؤ الفرص والتحول إلى زيادة الطلب على عمالة السيدات، هذا بجانب إتاحة الفرص إلى المشاركة والاطلاع على التجارب التي انتهجتها باقي الدول سواء المتقدمة أو النامية لتحسين وتدعيم فرص التمكين الاقتصادي للمرأة.

ومما تقدم فان سعي الدولة المصرية لم يقف عند حد التخطيط والتشريع بل ان مراحل التنفيذ جعلت من ذلك البرنامج المصري لاصلاح اقتصاديات المرأة ودعم تمكينها نموذجا من ضمن النماذج العالمية الذي تستند اليه مصر في تحقيق المزيد من النجاح في خطط التنمية الاقتصادية وليس فقط نمو اقتصادي مؤقت في إطار متميز من التعاون الدولي والتلاحم الرسمي والشعبي حول ذات الأهداف.

الجزء الثالث

تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة

تمهيد

تظهر المؤشرات والبيانات والمعلومات التي تم عرضها فيما سبق أن هناك مجالا واسعا للتعاون والعمل على مجالات تمكين المرأة اقتصاديا وكذلك يسفر ذلك عن وجود العديد من الفرص التي يتعين استثمارها في هذا الشأن، إلا أنه وعلى نحو آخر لا يمكن إنكار وجود بعض التحديات، فبلوغ النجاح صعب في مجالات التمكين بعد بكل تأكيد، والوضع ليس سهلا أبداً فكرياً أو تنفيذياً فالنضال مؤلم في بعض الأحيان، والجميع على إدراك ووعي بذلك. ومع أن حقوق المرأة، في كل مكان، وفي جميع المجالات، في تقدّم مستمرّ و مع ذلك لا تزال حواجز هائلة تعيق حقوق المرأة.

التقاليد والقوالب النمطية القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية المتخلفة

كانت وما زالت وستظل المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع الإنساني، وهي تؤدي دوراً أساسياً في تطويره وتميمته، حيث استحوذت قضايا المرأة ووضعها وموقعها من قضايا العمل والتنمية المستدامة على حيز كبير، وتنامت المنظمات والحركات النسائية المستقلة بهدف نهضة وتطوير دور المرأة في التنمية، وتبني خطاب تمكين المرأة بهدف مشاركة المرأة في التنمية والعمل والاستقلال والاعتماد على الذات، وخلال هذا العقد كان هناك تحولاً واضحاً نحو الشراكة في النشاط الاقتصادي وفي عملية التنمية، ترمي إلى منح المرأة المساواة في فرص التعليم والتدريب والعمل .

فضلا عما تعانيه النساء في العائلات المصرية من تدني قدرة المرأة على التملك والإرث في بعض المناطق لوجود بعض الأعراف السائدة مخالفة للقوانين والشرائع السماوية المختلفة التي لا تمنع توريث الأراضي الزراعية والممتلكات للإناث وهذا ما ينعكس سلباً على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً. مما يفقد المرأة الكثير من فرص الحصول رأس المال اللازم لبدء مشروعاتها الاقتصادية الممكنة.

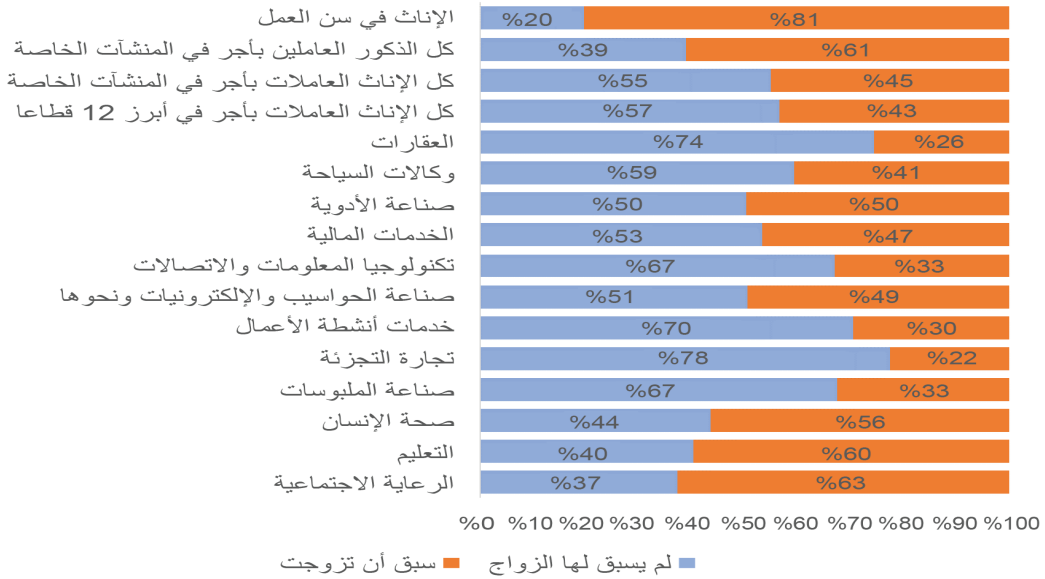
عندما نتعرض للتحديات الاجتماعية، تبرز أمامنا عوامل عدة، هي نتاج فطرة واكتساب وخبرة تستند إلى ثقافة وفكرٍ يتغلغان بعقل المجتمع، هذا الفكر المغرور في مجتمعنا الذي يتوشح بالثقافة مرة، والعادات مرةً أخرى، ظل يعاقب المرأة اجتماعياً على وجودها في أي دور خارج هذا الإطار المحدد والخانق لها، وبالطبع فإن أكثر الأطراف التي تضغط على المرأة تحت تأثير هذا التهديد الأسرة.

إن واقع النهوض بالمرأة هو في تعزيز قدراتها وتمكينها ومشاركتها واتخاذ اتجاهٍ جادٍ في المجتمع، والمساهمة في توعيتها، وتغيير الأوضاع جعلها تبحث عن ذاتها، وإبراز مكانتها بعونٍ من هنا واهتمامٍ من هناك لتنمية كيانها باتجاه النهوض والتأييد. فوفقاً للبنك الدولي، إن 2.7 مليار امرأة في جميع أنحاء العالم محرومات بحكم القانون من الحصول على الوظائف نفسها التي يتمتع بها الرجل. وفي 18 بلداً، يستطيع الأزواج بحكم القانون أن يمنعوا زوجاتهم من العمل. كما تقرض بلدان أخرى قيوداً تمييزية على المرأة والفتاة، بما في ذلك على مستوى الوصول إلى حقوق الملكية، ومعاشات التقاعد، والرعاية الاجتماعية والقروض.

وتمثل القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع على هذا النحو عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة ومن أمثلة هذه القيم، سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاعتها بشكل مطلق للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر، والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت وعدم إقرار العادات والتقاليد بتوظيف المرأة حيث أن توظيف المرأة وفقاً لهذه العادات يحط من قدرها ويقلل من قيمتها كما أنه دليل على الحاجة، كذلك فإن سيدات الأسر ذات الدخل المرتفعة لا تعمل بالقرية.

وبناء على ذلك يمكن عرض بعض المؤشرات التي انتهت إليها إحصاءات الجهاز المركز للتعبيئة العامة والإحصاء عن مشاركات المرأة في المجالات الاقتصادية وتأثير الحالة الاجتماعية في ذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (2) المشاركات الاجتماعية للمرأة في المجالات الاقتصادية وتأثير الحالة الاجتماعية



0% 10% 20% 30% 40% 50% 60% 70% 80% 90% 100%

■ لم يسبق لها الزواج ■ سبق أن تزوجت

المصدر: حسابات المؤلفين من مسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للقوى العاملة، 2008 - 2014. (البنك الدولي،

2018، ص. 34)

ويضاف إلي ما تقدم أن المجتمع مازال ينظر بعين الشك إلى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الأمور الاجتماعية العامة وقد يرجع ذلك إلى الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية، وأنها تعطي مكانة أعلى للرجال في كافة شؤون الحياة، وقد أدى ذلك إلى ضعف ثقة المرأة بنفسها وعدم وعيها بحقيقة قدرتها، واستسلامها لهذه العادات.

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن الواقع المجتمعي والثقافة السائدة فيما يتعلق بالمرأة يلعبان دوراً أساسياً في قضية المشاركة وحدودها المتاحة والممكنة، التي وجب التعامل معها لكي يتم وضع استراتيجيات تقوي النساء في مكان العمل، وفي الأدوار التي تخرجهنّ عن الأدوار التقليدية.

فهناك عدة قيود يفرضها المجتمع على نوعيّة العمل الذي يليق بالمرأة والذي يناسبها، كما أنّه لا توجد هناك قوانين مفعلة لحقوق المرأة أو حمايتها من العنف، وهناك عوائق نفسية مرتبطة بذات المرأة نفسها واستسلامها وخضوعها لثقافة ذكورية في العديد من الأحيان، بالإضافة لقبولها بأن تلعب أيّ دور يوكل إليها، إنّ ثقافة العيب التي يمارسها المجتمع كما أنّ خوفها من خوض غمار التجربة بممارسة أعمال غير تقليدية أو الطموح بتسلّم مناصب قيادية تكون فيها صاحبة القرار والموقف، وعلى النقيض تماماً من نجاح المرأة في تخطي ثقافة العيب فإنّ التخلف وإن اختلفت معدّلاته من مجتمع لآخر فإنّه ما زال يضرب في مقتل وضع المرأة؛ ما انعكس أحياناً على تقييم المرأة بشكل مهين، علاوة على النظرة الدونية للمرأة من قبل الرجل، وكثرة المسؤوليات المنزلية التي حصرت عمل المرأة في المنزل، إضافة إلى الحدود والشروط التعجيزية التي يضعها سوق العمل.

إنّ المفاهيم المجتمعية في أدوار المرأة والرجل هو السبب الرئيسي في حرمان المرأة من العمل؛ وذلك نتيجة للعقلية المحصورة، إضافة إلى العيب الاجتماعي، وطبيعة بعض الأعمال التي لا تناسب المرأة كالمحاكم والقطاع الأمني مثلاً، وترجع قدرة المرأة على تجاوز هذه المسائل إلى دعم المرأة نفسياً من قبل الأهل في المنزل، وبعض الأفكار المتفتحة خارج الصندوق، مثل صون إرادة المرأة وانتقاء العمل المناسب لها، فالمشكلات موجودة في العمل للرجل والمرأة على حدّ سواء، ولكن هناك بيئة لا تناسب المرأة لممارسة عملها بأريحية في بعض الأعمال، ومنها

الأعمال التي تحتاج لنزول ميداني، فالغيرة من نجاح المرأة في سوق العمل تعدّ أبرز المشكلات التي تواجهها المرأة في مجتمعاتنا العربية، وهو ما يعدّ سبباً من أسباب انحصار عمل المرأة بأعمال معينة، وهو ما يمنعها من استغلال مواهبها في ممارسة بعض الأعمال.

تعتمد مواجهة العقبات التي تعترض تمكين المرأة اقتصادياً، على إجراء إصلاحات تغطّي مجموعة كبيرة جداً من القضايا. ولا بدّ من بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان حق المرأة والمراهقة في الصحة، بما في ذلك وصولهما إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسيّة والإنجابيّة. كما أنّ إمكانيات المرأة على المستوى الاقتصاديّ تتقلّص تلقّصاً ملحوظاً بسبب حالات الحمل غير المقصودة، وتردّي الصحة الجنسيّة والإنجابيّة، ومحدوديّة وصولها إلى خدمات تنظيم الأسرة. وتُسْتَبعد المرأة أيضاً بسبب الوصمة المستمرة المتعلّقة بالحيض والرضاعة الطبيعيّة وانقطاع الطمث. (البنك الدولي، 2018، ص. 44)

تجدد كذلك الإشارة إلي أنه مع تغيّر الأدوار بكل مضمونها بين أفراد الأسرة وخروج المرأة للعمل واستقلالها الاقتصادي عن الرجل، والآثار الناجمة عن الانفتاح، أصبحت المرأة تقوم بأدوارٍ عدة، إضافةً إلى الأدوار الأساسية التي تقوم بها وفي ذات الوقت ظهرت عوامل أخرى للمساندة الاجتماعية للمرأة في المنزل، ومن جهةٍ أخرى تطلعات الأبناء واختلاف أنماط تفكيرهم، واكتساح التكنولوجيا صميم حياتهم الاجتماعية والثقافية، فكانت هناك سلسلة من التغيرات ناجمة عن ذلك الانفتاح، شملت كافة الجوانب الثقافية والاجتماعية والتربوية، ولم تترك هذه التحولات جانباً من جوانب الأسرة والمجتمع إلا شملتها رياح التغيير من كافة الأبواب، وأحدثت بداخلها العديد من التغيرات، وكان من الضروري أن ينعكس ذلك الانفتاح على الفكر الا أن ذلك أدى إلي ارتباط المرأة بالوظائف المنزلية بصورة أكبر مما احدث العديد من المشكلات الأسرية التي تعوق المرأة من دمجها ودعم تمكينها الاقتصادي والتي يمكن عرضها كالتالي:

- عدم تقبل الزوج لعمل الزوجة: بعض الرجال لا يتقبلون فكرة عمل الزوجة لأسباب عديدة منها التعصب والتمسك بالعادات والتقاليد، أو بسبب التقصير في الواجبات الزوجية لذلك تنشأ عاقبة كبيرة أمام المرأة في حال رفض زوجها العمل.

- صعوبات تربية الأطفال: الأم هي المعلمة والمربية التي تنشأ أطفالها وتؤمن لهم بيئة مناسبة للنمو والنضج، ففي حال كان الأطفال صغار قد تواجه المرأة بعض الصعوبات في الموازنة بين التربية والعمل، وخاصة في حال عدم توافر مكان ليبقى فيه الأطفال أثناء فترة العمل.

- التوازن مع الأعمال والواجبات المنزلية: سيكون من الصعب لدى بعض النساء تحمل ضغط الموازنة بين الأعمال المنزلية من تنظيف وترتيب وتجهيز الطعام وبين العمل، فذلك قد يسبب إجهاد كبير مالم تنظم وقتها وأعمالها بشكل مدروس ومريح بجانب مشاكل الروابط الأسرية والتي قد تأتي من عدم توفر الوقت لتشارك فيه أبنائها أو زوجها تفاصيل يومهم، ولن تجد العائلة وقتاً لصلة الرحم ولا للزيارات الاجتماعية وذلك سيسبب مشكلة وضمور في العلاقات الاجتماعية.

- الحمل والإنجاب: تتعرض المرأة لصعوبات في العمل في حال كانت حاملاً، وخاصة إذا كان العمل مجهداً فقد يسبب الإجهاض، لذلك تعد المرأة الحامل من أكثر النساء التي تواجه مشاكل في العمل على الصعيد الصحي والجسدي والنفسي.

الاءعلم والاءرب واءور الاءنولوجى فى مصر يعد معوقاً أساسىاً أمام المرأة المصرىة

بذلت مصر جهداً كبرىاً لاءسفن وضع المرأة المصرىة من خلال اءاءاء عءء من الإءراءاء الاءى تعمل على اءمكئها فى كافة المءالاء السىاسىة والااقصاءىة والاءءماعىة، والقضاء على كافة مظاهر الاءمىز ضءها، بالإءفاءة إلى اءقءق إءصلاء اءشرىعى ىءءم هذا الاءوءه على نحو ما اءءم، فضلاً عن اءاءاء إءراءاء اءءء إلى اءعبىر القىم والمفاهىم المءءمعىة الاءاطئة المؤءرة سلباً على المرأة واءعفل ءورها، ءىء الاءؤمن الاءولة بأن الاءءمىة الشاملة لا ىمكن أن اءءقق ءون مءارءة إءبابىة من المرأة، باءبارها نصف المءءم، كما اءبئى الاءولة سىاساء ءوءى إلى اءءعم مكانها ااقصاءىاً واءءماعىاً وءقافىاً واءشعبىها على المءارءة السىاسىة بءمىع صورها. ولكن مازل هناك عءة اءءاءاء الاءوءه وترابء بمفاهىم واهءماماء المرأة فى المءءم .

ىضعف انءفااض مسءوى الاءعلم والاءرب وءاصة فى ظل اءور الاءنولوجى الهائل من فرص اءمئل النساء فى وظائف مءالاء الاءنولوجى المءلوماىة والعلوم والرىاضىاء والهءءسة ومن اهم الاءءاءاء أىضا ع اءشارك المرأة بارءءها الفاعلة فى عملىاء الاءمكئ الااقصاءى الا أن الأمر على نحو آءر ىءمل مءارءة من المرأة كءلك فى ضىاع العءىء من الفرص على إءمام عملىة الاءمكئ واءهور اءءاءاء ءءىءة على سبىل المءال عزوف كءىر من النساء عن المناصب القىاءىة نظرا لما اءصىفه هذه المراكز القىاءىة من أعبائهن وعءم الاءوازن فى الاءزىع الاءوء المءاء لها بىن مهام العمل واءءلبااءه وكءلك ءورها الأسرى (كأم ومربىة وزوءة) ضمن إطار اءءماعى لا ىشءع على المءارءة بىن الرءل والمرأة فى اءمل أعباء الءىاءة، إءفاءة إلى قصور الاءءماء الاءى ءعئها على أءاء أءوارها المءءوءة كءوافر ءور الءضانة.

وىعضء ءلك ءءرة فرص الاءرب والاءهل بل والوعى اللازم للمءءم بضرورة مءارءة المرأة فى المءال الااقصاءى مما ىفرز فكرا بعءم الزامىة العمل فى بعض الأحيان للنساء، وأن الرءل المسؤول الأول والأءىر عنها ءءى لو أن بعضهن لهن القءرة على العمل، ومع ءلك اءرفض؛ ءءى لا ىءءمء عليها الرءل، واءكءفى بالءور المنزلى النمطى الءى بعكس آءاره عليها أولاً وأءىرا .

وفى إطار ءعم وربط مءرءاء الاءعلم بسوق العمل وءاباء الاءءمىة اءءعئ الاشارة الى أن هناك ءفاوئا كبرىاً بىن الرءل والمرأة ظهر فى ارءفاء مءءلاء الأمىة لءى الإناء عن الءكور، وزىاءة مءءلاء اءسربهن من الاءعلم، وانءفااض مءارءة المرأة فى القوى العاملة.

وآرءع نسبة الأمىة ءاصة المرأة الرىفىة، وقء ىرءع ءلك إلى الموروء الءقافى الءى ىرى عءم ضرورة الاءعلم الإناء والءوف علئهن من السفر ءارء مءءم القرىة اللاءى ىعشن فئها وأن المرأة مصبرها للزواء ولا ءءوى للاءعلم وبالءالى عءم وعى المرأة بءقوقها مما ىعرضها لءالاء العفف وىنءهك ءقوقها الإءسانىة.

وانءض أىضا أن المسءوى المهارى للمرأة فى الرىف ضعىف رعم إنها ءؤوبىة ومءبرة ولكن فى ءءوء وفى إطار شءىء الاءواضع، وءلك لبعءها عن فرص المءرفة والءقنىاء الاءى من شأنها أن اءسن نوعىة الءىاء واءساعدها على الاءكىف مع المءعبراء والاءطورااء الاءءماعىة والءقافىة والااقصاءىة.

ولءلك فمن اهم الاءءاءاء والءقوبااء الاءى الاءوءه واءعرقل ءقوق النساء ءوااء سواء اكان ءلك فى نوعىة الاءعلم والاءرب والءى لا ىلائم مع قءراءهم الاءعلمىة واءقلهم وءركءهم.

وآظهر هذه المءكلاء بوضوء فى الاءوء الزاهن مع الاءوسع فى اسءءءم الاءنولوجى وأءهزة الاءصال الءكىة واءببىقااءها المءءلفة الاءى ءوءب الاءعامل مع هذا الزءف الرقمى والاستقاءة منه فى مءالاء الااقصاء والءءارة وإءماء ءلك فى النظم الاءعلمىة وبرامء الاءرب.

فضلا عن أن نقص الفرص المتاحة للمرأة في التعليم والتدريب يجعلها تتخلف عن أي تحول رقمي تقوم الحكومة بتنفيذه في الوقت الحالي وبعدها عن أنشطة ومبادرات ونوعيات المشروعات التي تناسب عدم قدرتها على الانتقال أو تتعارض مع متطلبات الأسرة ودور المرأة العائلي وبالتالي فإن هناك ضرورة إلى التوعية بمستجدات التطور التكنولوجي والانتقال إلى مرحلة المجتمع المعرفي، والذي يتفق مع دور ورسالة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والذي يمكن استغلال قدراته واتساع انتشاره لنشر هذه الأفكار خاصة للنساء.

أن الوضع الاقتصادي الهش للمرأة العاملة يكون له تأثير سلبي على مشاركتها وتعتبر أن «اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤديان إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائماً للدخل، وكذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، ما يؤدي إلى الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصادات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدلات البطالة.

ومما يؤثر كذلك على نجاح افكار التمكين الاقتصادي للمرأة وجود بعض النماذج الاقتصادية الحالية التي لا تأخذ في الاعتبار الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي - على الرغم من أن الاقتصاد المحدد رسمياً لا يمكنه أن يستمر من دون إنجاز أحدهم هذا العمل. ولتيسير مشاركة المرأة في الاقتصاد المنظم، لا بد من تخصيص حصة أكثر توازناً وتكافؤ الأعمال الرعاية والمسؤوليات المنزلية غير المدفوعة الأجر. وتبقى البرامج مثل إجازة الوالدين أو ساعات العمل المرنة أو برامج رعاية الأطفال أساسية في هذا المجال.

وبجانب ما تقدم لا يخفى تأثير الأفكار الجديدة الخاصة بالتنمية البشرية وتحفيز الذات وكيفية استغلال واستخدام الطاقة البشرية والعمل على تنميتها وتوضيح الدور الذي تلعبه المرأة في ذلك وهو ما يتعين على النساء بأنفسهن السعي إليه خاصة مع توفير مناخ ديمقراطي ودور أوسع للمبادرات الاجتماعية ودور أكبر للمجتمع المدني الذي يقدم هذه الخدمات فضلا عن إثراء سوق العمل بهذه المشروعات الخاصة بتنمية المرأة وترقيتها اجتماعيا وهو ما يعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد القومي ودمج المرأة وتمكينها الاقتصادي

سياسات التنفيذ والتحديات التي تواجه المرأة في مكان العمل

إن إشكالية التحديات التي تواجه عملية تمكين المرأة اقتصاديا يتعين النظر إليها من خلال نطاق أكبر من المشكلات التي تعوق هذه العملية استنادا إلى ما ترسخ في المجتمع من قوالب وصور نمطية وكذلك ما قد تتقاعس عنه النساء بناء على ترتيب أولوياتهن أو أفضل الأوضاع من وجهة نظرهن لحياة اجتماعية واقتصادية أفضل بل أن الأمر يرتبط بلا شك بما تقرره الحكومة أو تقوم به من تدابير واجراءات لتحقيق ذلك التمكين وهو ما يرتبط بسياسات التنفيذ على أرض الواقع.

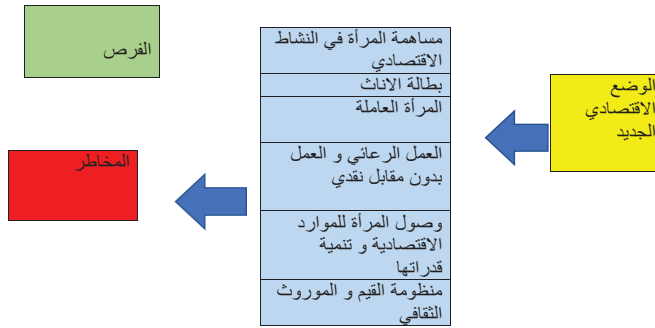
يعتبر التمييز بين النساء والرجال في المسار المهني بما في ذلك الترقية والتردد في الوظائف كحرمانها من الترقية أو التعسف في أداء الأجور أو الأجازات أو النقل من وظيفة إلى أخرى أو مكان اخر المؤسسة أو العنف قد يكون ذلك بسبب الحمل أو عطلة الأمومة وغيرها من الأسباب التمييزية. فالمرأة تتعرض لعراقيل وصعاب تعترض تقدمها الوظيفي أكثر من الرجل بحكم العادة، فعدم حصول المرأة على عمل يناسب قدراتها واختصاصها من شأنه أن يؤثر سلباً في حياتها، إلى أن الفكرة النمطية التي كانت سائدة عن الطبيعة الأنثوية بأنها لا تصلح إلا لوظائف معينة، إلا أن هذه الفكرة قد تغيرت في الوقت الحاضر بعد أن استطاعت المرأة أن تثبت ذاتها في مجالات عدة كانت مقصورة على الرجال فقط.

وكذلك فإن من التحديات التي تواجهها المرأة في عملها أن النظرة إليها ما زالت قاصرة، حيث لا تستطيع المرأة الحصول في بعض الأحيان على مميزات كما الرجل، على الرغم من أنها تتساوى معه في المسمى الوظيفي وساعات العمل، وطبيعة العمل وحتى الأداء نفسه، لكن يبقى التقدير في كثير من الأحيان مختلفاً، سواء أكان بالأجر أم الترقيات أم المكافآت السنوية.

إلى أن هذه النظرة والتحديات جعلت البعض من النساء العاملات لا يطمحن في الوصول إلى مراكز قيادية، ويكتفين بالوظيفة التي لا تتطلب المسؤولية، إضافة إلى أن النظرة للمرأة مبنية على أساس أنها موظف محفوف بالمخاطر، خاصة إذا كان لديها أطفال.

ومما لا شك فيه أن من أكبر العوائق التي تعترض طرق التنمية وتمكين المرأة الاقتصادية ما يمر به العالم من أوبئة ومجاعات وحروب وليس ادل على ذلك من متابعة الركود الاقتصادي وجائحة كورونا وهو ما فرض على العالم واقع اقتصادي جديد يتعين تناوله بشئ من دراسات الفرص والتحديات وفقاً للأصول العلمية - تحليل SWOT - كما يلي (المجلس القومي للمرأة، 2021، ص. 8)

الشكل رقم (3) تحليل SWOT



المصدر: من اعداد الباحثين

وحيث ان ما انتهت اليه هذه الجائحة من ارتفاع نسبة البطالة وهو تعني تهميش الفئات الأقل تمكينا وهي المرأة وحرمانها من فرص العمل. حيث ارتفع البطالة بين النساء أكثر من أربعة أمثال المعدل بين الرجال بناء على ما طرأ على الوضع الاقتصادي من هذه التحولات ومن ثم يمكن الوقوف على القطاعات الفائزة من هذه التحولات مثل قطاعات الصحة والتكنولوجيا والقطاعات الأقل فوزا بمشاركة المرأة مثل قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والوساطة المالية.

ومن أهم الأسباب التي تمنع المرأة من الالتحاق بسوق العمل أن أماكن العمل تكون في أغلبها أماكن مختلطة، وحفاظاً على المرأة وكيونيتها يتم منعها من العمل من قبل أهلها، أكان أباً أو أخاً أو زوجاً، ومع هذا فقد استطاعت المرأة في الآونة الأخيرة تجاوز كل المعوقات التي تقف في طريقها لتحقيق ذاتها كفرد عامل قادر على الإنتاج، من خلال ثقته الكبيرة بنفسها، وثقة الأهل ودعمهم لها أيضاً.

التحرش في العمل تواجه بعض النساء مشاكل كالتحرش والمضايقات من قبل زملاء العمل وهذا يؤثر سلباً على نفسية المرأة ويفقد تركيزها بالعمل وقد تخاف وتفقد قدرتها على التعبير عن حقها وحريتها، فلا تجد هذه المرأة حل سوى ترك العمل فتفقد حقها وفرصتها في الحصول على الوظيفة.

بعد مكان العمل: قد يكون مكان الوظيفة بعيداً عن منزل المرأة فتستغرق وقتاً طويلاً للوصول وتستنزف طاقتها، خاصة إذا كانت المواصلات غير مؤمنة أو مكان العمل خارج المدينة.

عدم المساواة في الأجر: في أغلب الأعمال لا تتساوى أجور النساء مع الرجال الذي يشاركونهم نفس طبيعة العمل، وهذا يشكل عائقاً أمام النساء اللواتي من حقهن تقاضي الأجر المناسب للوظيفة التي يقمن بها. الإشاعات التي تطال المرأة في العمل: قد تتعرض بعض السيدات العاملات لتشويه السمعة في مكان العمل من قبل أشخاص تتملكهم الغيرة وحب الأذية، فيستغلون نقاط ضعف المرأة ليسببوا لها الأذى والضرر، ويتجهون لإطلاق الأقاويل الكاذبة التي تشوه صورتها في العمل، لذلك يجب على المرأة أن تتحلى بالصبر والقوة لتواجه مثل هذه المشاكل.

طبيعة رئيس العمل: قد يشكل المدير مصدراً للمشاكل والإزعاج في حال فرق بين المرأة والرجل في العمل، وقد يضغط على المرأة ويسلمها أعمال صعبة وقاسية لا تتناسب طبيعتها من أجل أن الوصول لرغبات أو مصالح شخصية منها، أو أن يكون غير متفهم وغير مراعي للأعدار التي قد تقدمها المرأة.

الرفض في العمل: قد لا يتقبل صاحب العمل توظيف المرأة ظناً منه أقل كفاءة أو مسؤولية من الرجل وهذه النظرة التهميشية للمرأة سببت لها تراجعاً في ميادين العمل وصعبت عليها الطريق، كما أن بعض الأشخاص يرفضون توظيف المرأة التي لها أطفال أو مسؤوليات منزلية بسبب فكرة عدم قدرتها على الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأخرى فقد تتفاسس وتتبدأ بتقديم الأعذار.

التفريق بين الجنسين في العمل: بعض الأشخاص يفضلون توظيف الرجال والشباب على توظيف المرأة، فيتغاضى صاحب العمل عن مقاييس المهارة والخبرة والشهادة ويميل للاختيار بطريقة عنصرية أو يرى أنها تخدم عمله أكثر، كما أن المناصب القيادية غالباً ما تكون للرجال وهذا يقلل من فرص إثبات المرأة لنفسها في العمل. أصحاب الأعمال الذين يخلو بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في نطاق العمل.

طبيعة العمل: لا تتناسب جميع الأعمال مع قدرات المرأة، فهناك أعمال تكون ذات طبيعة قاسية تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين وخاصة إذا كان للمرأة مسؤوليات منزلية أو مرتبطة بالتزامات خاصة، فيصبح العمل متعباً لها ويأخذ حيزاً كبيراً من صحتها ووقتها.

الخاتمة والتوصيات

وعلى نحو ما تقدم فقد انتهت الدراسة إلى ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة ما يسهم في زيادة تمكينها والعمل على استخدام راس المال البشري بتمكين المرأة، وتناولنا في الدراسة أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التعريف وحقوق الإنسان واهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ووضحنا فرص التمكين للمرأة من خلال التشريعات والنظم القانونية والإرادة السياسية والتحول المجتمعي والتعاون الدولي وانتهينا بالكشف عن التحديات التي تعوق تمكين المرأة .

ولا شك أن وجود هذه الدراسات واستمراريتها هو مطلب أساسي في الوقت الحالي طالما أن خطط التمكين واستراتيجيات تحقيق الأهداف لا زالت قائمة مدعومة بالإرادة السياسية الساعية لتحقيق تمكين المرأة اقتصادياً وبجانب ما تقدم فإن المناخ التشريعي الحاكم للأنشطة الاقتصادية وما طرأ عليه من تغييرات وتعديلات يقدم طرقاً وحلولاً كثيرة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وفي ظل وجود هذه العوامل المحفزة للوصول إلى أفضل الوسائل والحلول لتحديات تمكين المرأة اقتصادياً يمكن تقديم ذلك من خلال التوصيات التالية:

التوصيات

- 1 - ضرورة العمل على استخدام رأس المال البشري بشقيه لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال إتاحة الفرص والبيئة لعمل المرأة.
- 2 - سن التشريعات التي تدعم المرأة وفي فرص العمل والتعليم والتدريب، وتعديل التشريعات القائمة لتتضمن نصوص صريحة حساسة للنوع الاجتماعي بما يمنع التمييز بين الرجل والمرأة القائم علي أساس النوع في بيئة العمل .
- 3 - اتخاذ التدابير لضمان التزام سياسات وأنظمة الموارد البشرية بإدراج السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين في كافة علاقات العمل، بما في ذلك التوظيف والتدريب والترقية والأجور والحصول على المنافع وإنهاء الخدمة، كما ينبغي أيضا أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار استحقاقات الأمومة، وآليات التظلم والإجراءات لمكافحة التحرش في أماكن العمل؛ وتوفير الخدمات المساعدة للمرأة العاملة وفقاً للمادة 11 من الدستور، مثل توفير خدمات رعاية الأطفال وقت لرضاعة الأطفال والحضانات وتحقيق الحماية لها داخل وخارج بيئة العمل.
- 4 - اتخاذ المزيد من اجراءات التعاون الدولي وتبادل الثقافات والمعارف من أجل التخلي عن التعصب والتحجر للعادات والتقاليد، فتغيير العقلية يساهم وبشكل كبير في تحسين وضع المرأة العاملة، فتتلاشى النظرة السلبية والانتقادات الجارحة مما يفسح مجالاً للمرأة للعمل بحرية.
- 5 - تضافر الجهود وإيجاد التنسيق بين المنظمات غير الحكومية من جهة، والمؤسسات الحكومية التي تعنى بشؤون المرأة، فيما يتعلق برسم السياسات والخطط التنموية الهادفة لرفع مستوى تمكين المرأة في كافة جوانبه ولابد من متابعة تنفيذ السياسات المتبعة وتقييمها. واتساع دور المجتمع المدني في هذا الشأن تفعيلاً لإطار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان .
- 6 - يجب توجيه أكبر قدر من الموارد والجهود نحو دعم أي مشاريع تنموية نسائية تفنقر إليها الاسواق المحلية، ويمكن تمويلها من خلال مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، وكافة مشاريع التدريب والتأهيل التي تعمل على رفع إنتاجية المرأة، وتسهيل حصول المرأة على القروض، وتنظيم حملت توعية وقاعدة علمية واسعة للترويج للمشاريع النسائية وتسويقها.
- 7 - إنشاء شبكات للاتصال وبناء قاعدة معلوماتية ومنصات رقمية وتفاعلية وتطبيقات الكترونية متطورة للإتاحة الفرصة للنساء لمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة والموارد المالية المتوفر مع التدريب على الدور المتزايد للتكنولوجيا في خدمة هذه الأغراض وتوسيع مظلة العمل للمرأة من خلال العمل من المنزل مع ربط مجالات التعليم باحتياجات سوق العمل .
- 8 - الزام كافه المؤسسات التعليمية والحكومية والخاصة بتوفير مكونات البنية التحتية والمرافق من مساعد وسبل تنقل وحركه لأشخاص ذوي الإعاقة لما يقلل ذلك من مشكلات التنقل والحركة وادماج مفاهيم التمكين الاقتصادي في مناهج التعليم والتدريب .

9 - تطوير سياسات الاستثمار الاقتصادي ونظم الإدارة والتمويل، وتطوير سياسات لضمان التزام القطاع الخاص بتمثيل مناسب للمرأة في مجالس إدارات الشركات، والاهتمام بالنشاط الاستثماري بتنوع القطاعات الاقتصادية المتوطنة بالمحافظات وجذب صناعات تستطيع خلق فرص مباشرة وغير مباشرة عبر سلاسل القيمة لتشغيل النساء، وتفعيل السياسات والإجراءات التي تشجع النساء على إقامة مشروعاتهن الخاصة والعمل على إيجاد حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال التي تحفز قيام المرأة بهذه المشروعات؛ والتوسع في خدمات تنمية الأعمال الموجهة للمرأة.

10 - توفير الخدمات المالية لمبادرات تشجيع الادخار الإقراض الجماعي للنساء؛ وتطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجهة للمرأة، زيادة معرفة النساء بها وتسهيل حصولهن عليها وخاصةً من خلال قنوات إلكترونية ميسرة، بما في ذلك القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إعداد كوادرنشر الوعي بمفهوم الشمول المالي، وتوعية السيدات بالخدمات البنكية الرقمية.

11 - ضرورة حماية حقوق المرأة العاملة وتقديم الخدمات المساندة، وتفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها فيما يتعلق بساعات العمل والإجازات والمساواة مع الذكور في الأجر لاسيما في القطاع الخاص.

المراجع

المراجع العربية

البنك الدولي. (2018). التمكين الاقتصادي للمرأة، اعداد مجموعة البنك الدولي - بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة بتمويل من المملكة المتحدة .

تقرير التنمية البشرية في مصر 2021

حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم 131 لسنة 39 ق. دستورية بتاريخ 6 / 4 / 2019
الدستور المصري الصادر عام 2014 وتعديلاته - الهيئة العامة للمطابع الأميرية

صندوق النقد الدولي.(2013). إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة

المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين - إعداد كاترين إيلبورغ-فويتيك ومونيك نويك وكالبانا كوتشار وستيفانيا فابريزيو وكانغني كبودار وفيليب وينجندر وبنديكت كليمنتس وغيرد شوارتز - أذن بتوزيعه سیدارث تيوارى وکارلو کوتاریلی .

المجلس القومي للمرأة.(2021). التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في ظل واقع جديد ما بعد جائحة كوفيد

19- البنك الدولي ومركز بصيرة لبحاث الرأي العام في ظل مبادرة استراتيجية المرأة 2030.
ناهد رمزي وعادل سلطان. (2000). العنف ضد المرأة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول.

الهيئة العامة للاستعلامات. (2019). التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مصر، المرأة المصرية 2014 - 2019، - القاهرة.

<https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/sustainable-development-goals.html>

<https://unsdg.un.org/ar/2030-agenda/decade-action>

<https://www.un.org/ar/our-work/support-sustainable-development-and-climate-action>

<https://www.unicef.org/ar/%>

UN Women (2020). Gender equality in the wake of COVID-19: From insights to action.

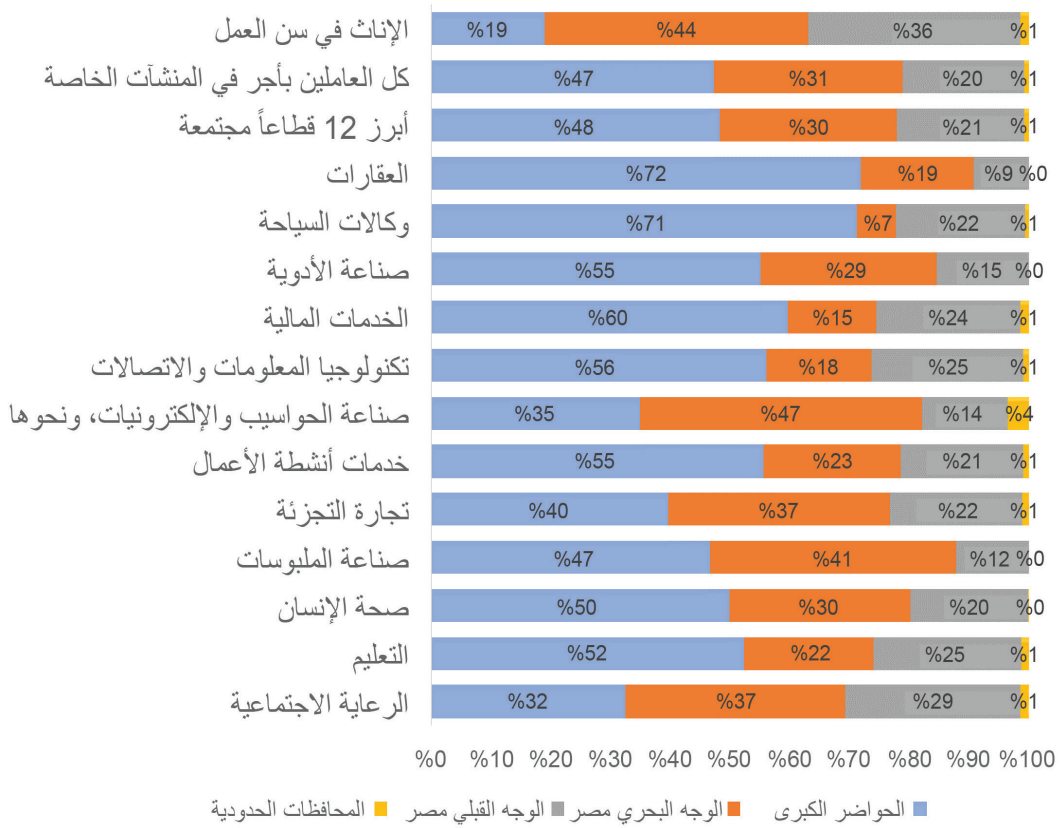
<https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/09/gender-equality-in-the-wake-of-covid-19>

World Bank (2020). Gender dimensions of the COVID-19 pandemic. Policy <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33622/Gender-Dimensions-of-the-COVID-19-Pandemic.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

آفاق وتحديات خطة التنمية المستدامة في مصر - قضايا منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات - Sis.gov.eg

حقوق المرأة وتمكينها في كافة المجالات.. دراسة للمركز المصري تكشف خطوات فعلية اتخذتها الدولة لتمكين المرأة المصرية بمختلف المناصب السياسية والقيادية.. وترصد برامج الحماية والمبادرات المختلفة للاهتمام بالسيدات - مقال منشور بموقع جريدة اليوم السابع لمحمود العمري بتاريخ 10 / 4 / 2021 - youm7.com
الموقع الإلكتروني للمجلس القومي للمرأة - ncw.gov.eg

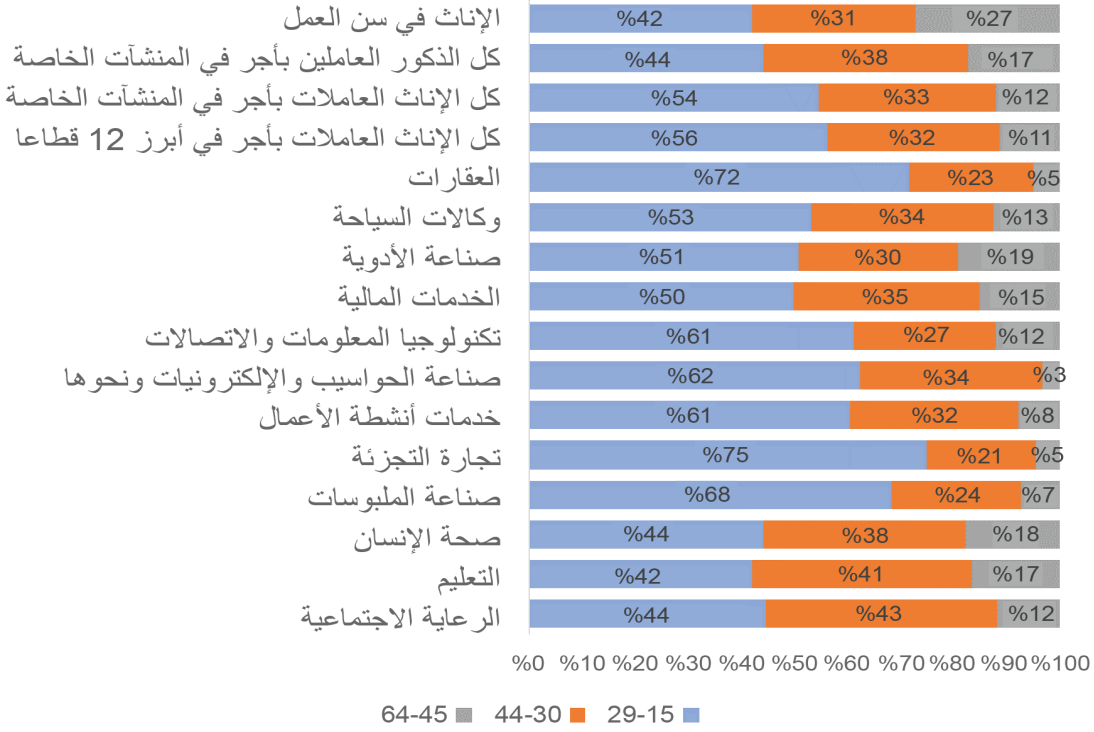
الشكل رقم (1) التوزيع الإقليمي لقوة العمل النسائية في أبرز 12 قطاعاً



المصدر: حسابات المؤلفين من مسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للقوى العاملة، 2008 - 2014. (المجلس القومي

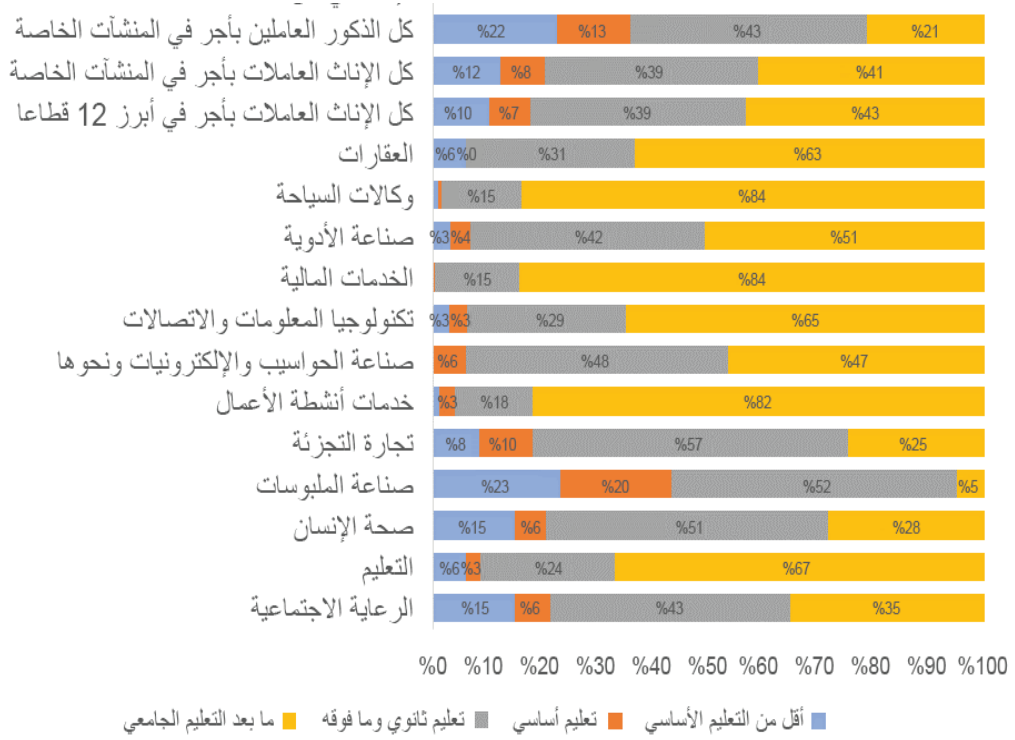
للمرأة، 2021)

الشكل رقم (2) توزيع قوة العمل النسائية في أبرز 12 قطاعا حسب الفئة العمرية



المصدر: حسابات المؤلفين من مسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للقوى العاملة، 2008 - 2014 .
(المجلس القومي للمرأة، 2021، ص. 154)

الشكل رقم (3) توزيع قوة العمل النسائية في أبرز 12 قطاعا حسب مستوى التحصيل الدراسي



المصدر : حسابات المؤلفين من مسح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للقوى العاملة، 2008 - 2014. (المجلس القومي

للمرأة، 2021، ص. 154)



أهمية تعليم الفتيات وجودة الحياة في مصر

د. منى توفيق يوسف¹

المستخلص

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية تعليم الفتيات وجودة الحياة في مصر، ولذا تهدف إلى تحديد العلاقة بين أهمية تعليم الفتيات والوصول إلى جودة حياة ترتقي بالمرأة المصرية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد تضمن الجزء الأول من الدراسة إلى التعرف على نمط واتجاه الحالة التعليمية للسكان في مصر (+10) من خلال سلسلة من التعدادات منذ 1986 وحتى 2017. وأما الجزء الثاني يتناول أهمية تعليم الفتيات بما يعود عليها بالنفع الشخصي في عدة جوانب، منها تجنب الزواج والإنجاب المبكر، وزيادة وعيها الصحي خاصة الصحة الإنجابية مما يؤدي إلى تقليل نسبة وفاتهن أثناء الولادة، والقدرة على رعاية الأطفال، مما يساهم في تقليل نسبة الوفيات من الرضع والأطفال، وإيجاد فرص عمل، وزيادة الدخل الشخصي، وتحقيق الذات وتقديرها لقيمتها وقدراتها، فتكون قادرة على صنع القرار خاصة في أسرتها، وتكوين شخصية قيادية وتطوير مهاراتها الشخصية، وصناعة القرارات التي تؤثر على حياتها وعلي مجتمعها، والحد من التعنيف، وذلك وباستخدام بيانات المسح السكاني الصحي 2014. وفيما يتعلق بالجزء الثالث من الدراسة يتناول التعليم من أجل جودة الحياة عن طريق تكوين مؤشر مركب يشير إلى جوده الحياة للمرأة وذلك باستخدام المؤشرات المتاحة في المسح الديموجرافي الصحي والتي تشير إلى المعايير الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، بما يتوافق مع تعريف منظمة الصحة العالمية ورؤية مصر 2030، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام التحليل العاملي، مع دراسة تبايناته مع المستوى التعليمي للمرأة ومحل إقامتها.

الكلمات الدالة: أهمية تعليم الفتيات، جودة الحياة، مصر

¹ خبير بالمركز الديموجرافي بالقاهرة

The Importance of Girls' Education and Quality of Life in Egypt

Abstract

This study highlights the importance of girls' education and quality of life in Egypt, and therefore aims to determine the relationship between the importance of girls' education and access to a quality of life that advances Egyptian women to contribute to achieving sustainable development goals. The first part of the study includes identifying the pattern and trend of the educational status of the population in Egypt (10+) through a series of censuses from 1986 to 2017. As for the second part, it deals with the importance of educating girls for their personal benefit in several aspects, including avoiding marriage and early childbearing, increasing their health awareness, especially reproductive health, which leads to a reduction in their death rate during childbirth, and the ability to care for children, which contributes to reduction of the infant mortality rate and children, creating job opportunities, increasing personal income, realizing one's self and appreciating its value and capabilities, so that she is able to make decisions, especially in her family, forming a leadership personality, developing her personal skills, making decisions that affect her life and her community, and reducing violence, using Demographic Health Survey 2014. With regard to the third part of the study, it deals with education for the quality of life by forming a composite indicator that indicates the quality of life of women, using the indicators available in the demographic health survey, which refer to social, economic, health and psychological standards, in line with the definition of the World Health Organization and the vision of Egypt 2030. This is done with the help of the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program using factor analysis, while studying its data with the educational level of the woman and her place of residence.

Keywords: The importance of girls' education, Quality of life, Egypt

أولاً: المقدمة

التعليم هو حقًا إنسانيًا للجميع، فهو مفتاح الرقي لأي مجتمع إن أحسن الاستفادة من خريجه، فهو أساس للتنمية والتقدم الاجتماعي وحرية الإنسان، وتوفيره الدولة وتكفله وتدعمه وتشرف عليه، ولهذا لم يعد هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة وضرورة لتحقيق جودة الحياة، وما تستوجبه من مهام في تلبية متطلباتها، ولأنه أهم وسائل إعداد الأفراد للعمل مساندة التغيير والتكيف مع عالم معقد وسريع إذ يعتبر الأساس في حل المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وأنه قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات وتقع مسئولية تحقيق هذه الأدوار على مؤسساته بصفة خاصة، فالتعليم ليس عاملاً لجودة الحياة فقط، بل إنه أيضاً آلية يتم من خلالها الحفاظ على العوامل الأخرى التي تسهم في تحسين جودة الحياة.

يشكل التعليم جانباً أساسياً من جوانب تمكين المرأة والنهوض بها في شتى المجالات، من خلال إكسابها المعارف والمهارات اللازمة من أجل المشاركة الفعالية في عملية التنمية، إذ جاء في الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان أن تعليم المرأة يعتبر حقاً مشروعاً وإحدى أهم السبل الحتمية الكفيلة بمنحها قدرة أكبر على العيش الكريم، ويعتبر أحد الحقوق الأساسية التي نصت عليها كافة الاتفاقيات الدولية. (UNICEF, 2020).

ومن هنا تنبثق أهمية البحث حيث يعزز التعلم وعي الفتاة ويعمل على تنمية قدراتها مما ينعكس إيجاباً على قدرتها على التعامل مع أطفالها مستقبلاً، وتربيتهم وتنشئتهم التنشئة السليمة القائمة على الأسس العلمية والتربوية السليمة، وبالتالي يخرج على أيديها أجيالاً مثقفة واعية قادرة على النهوض بالمجتمع المستقر الخالي من المشاكل والجرائم. يؤمن العلم ما يسمى بالاستقلال المادي للمرأة، وذلك من خلال منحها دخلاً شهرياً خاصاً بها يمكنها من خلاله تحقيق الاستقلال وعدم التبعية لغيرها، سواء لأحد من أفراد أسرتها أو زوجها، مما يضمن لها حرية القرار. ويمنح العمل للمرأة مكانة اجتماعية بين أفراد المجتمع، حيث يتيح لها تحقيق ذاتها وطموحها، وعدم اقتصار دورها على العمل داخل المنزل، وكذلك تساند زوجها مادياً وتساعد على توفير مستلزمات الحياة المختلفة الأساسية وغير الأساسية، مما يحقق لهم العيش الكريم. كما يزيد التعليم من وعي المرأة بحقوقها، ويعرفها على أهم واجباتها، كما ينمي وعيها حول الاهتمام بنفسها وبعائلتها، مما يضمن لها الوصول إلى حياة صحية سليمة ذات جودة إلى أقصى حد ممكن.

وبناء على ما سبق تكمن المشكلة، كما وردت في التقرير النهائي للتعداد العام للسكان عام 2017، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة حيث بلغت 25.8 %، أي تقريباً ربع المجتمع، وتبلغ النسبة بين الإناث 30.8 % (أي تقريباً ثلث السكان من الإناث أميين)، وبين الذكور 21.1 %، وفي الريف النسبة مرتفعة تبلغ 32.2 % مقارنة بالحضر 17.7 %. ويكمن السؤال هنا: هل يمكن لمصر أن تتقدم، وتشعر بجودة الحياة، وربع سكانها أميين؟

ولذا تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين أهمية تعليم الفتيات والوصول إلى جودة حياة ترتقي بالمرأة المصرية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبأكثر تحديداً يهدف البحث إلى:

- التعرف على تطور الحالة التعليمية في مصر خلال سلسلة من التعدادات منذ 1986 وحتى 2017.
- التعرف على تباينات أهمية تعليم الفتاة.
- تكوين مؤشر جودة الحياة ومدى تباينه مع تعليم الفتاة.

ثانياً: نمط واتجاه الحالة التعليمية للسكان في مصر (10+)

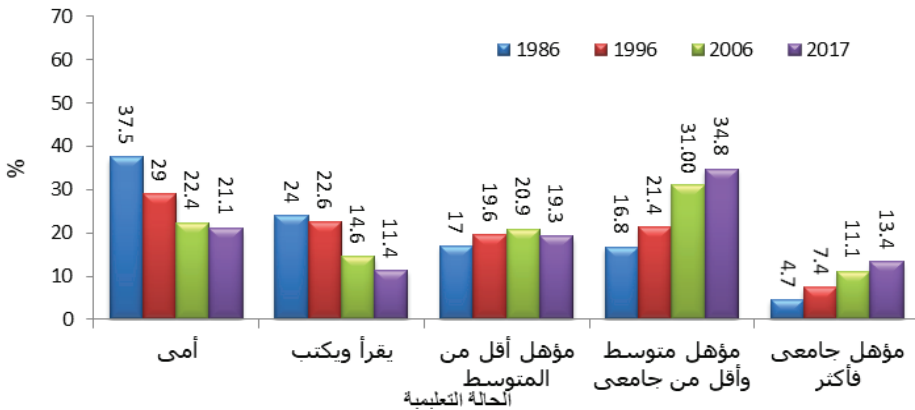
يعتبر التعليم أحد أبرز وأهم الحقوق التي يجب منحها للإنسان بغض النظر عن جنسه، ويشمل ذلك فئة وجنس النساء والفتيات، ولا تقل أهمية عن تعليم الرجل على الإطلاق، حيث إنه يعتمد في تعليمه على أمه قبل المدرسة، وظهر ذلك في قول الشاعر "الأم مدرسة إذا أعددتها أعدت شعباً طيب الأعراق"، ومن هنا تكمن أهمية تعليم الفتيات فيما يلي: أن تعليم الفتاة يعمل على إكسابها المعارف والمعلومات والمهارات التعليمية النظرية والتطبيقية الأساسية التي تمكنها من القيام بأنشطة حياتها ومسؤولياتها الكبيرة اليومية والمستقبلية على أكمل وجه.

وتعد بيانات التعليم التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء وفقاً للتعدادات المختلفة من أهم البيانات التي ترسم صورة واضحة عن وضع السكان التعليمي وقياس التطور الاجتماعي للسكان.

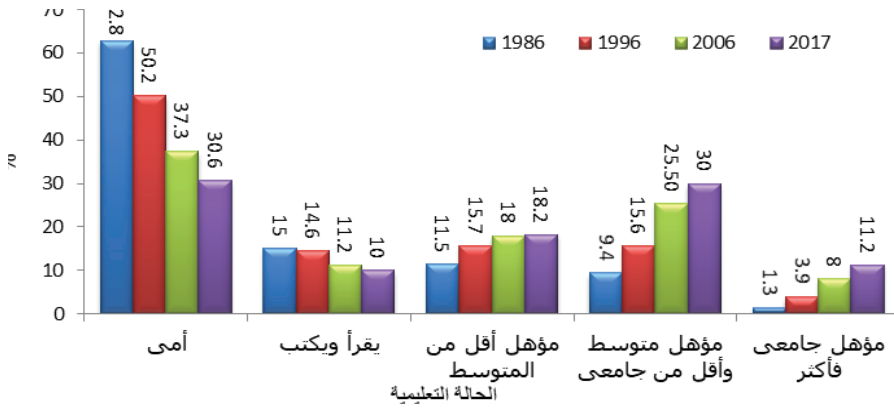
يوضح الشكل رقم (1-2) التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية لإجمالي الجمهورية طبقاً للنوع ووفقاً لسلسلة التعدادات 1986، 1996، 2006، و2017، ويلاحظ أن نسب مؤهلي الأمية ويقروا ويكتب، تتخفف مع مرور الوقت. حيث يتبين أيضاً أن نسبة الأمية للذكور في مصر عام 2017 بلغت 21.1% مقابل 37.5% لتعداد عام 1986، بانخفاض قدرة 16.4 نقطة مئوية خلال 31 عاماً، كما تبلغ نسبة الأمية للإناث عام 2017 حوالي 30.6% مقابل 62.8% لتعداد عام 1986 بانخفاض قدرة 32.2 نقطة مئوية خلال نفس الفترة. ألا إن الانخفاض في الفترة التعديدية ما بين 2006 و2017 كان قليلاً جداً مقارنة بالفترات التعديديه السابقة (1.3 نقطة مئوية للذكور و6.7 نقطة مئوية للإناث).

الشكل رقم (1-2)

التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) طبقاً للحالة التعليمية
وفقاً لتعدادات أعوام (1986 - 1996 - 2006 - 2017)
(الذكور)



(الإناث)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان للأعوام (1986-1996-2006-2017)

ويلاحظ أيضاً ارتفاع في نسبة المؤهل أقل من المتوسط بنسب طفيفة جدا وذلك للإناث مع انخفاض النسبة للذكور في تعداد عام 2017. وفيما يتعلق بالمؤهل المتوسط وأقل من الجامعي والمؤهل الجامعي فأكثر يوجد علاقة طردية بين السنوات التعدادية، وكما أيضاً يتضح أنه كلما تقدم الزمن في التعدادات المختلفة الحديثة قلت الفجوة بين الذكور والإناث في جميع المؤهلات ما عدا الأمية.

محو الأمية

تعتبر ظاهرة الأمية، بتعريفها المحدود (عدم القدرة على القراءة والكتابة)، المستخدم بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في قياس الأمية والذي يحصى بعدد الأفراد الذكور والإناث 10 سنوات فأكثر غير مكتمل في عصر العولمة التي أصبحت تعتمد إلى حد كبير على الأجهزة الإلكترونية الذكية (الكمبيوتر) وعلى أدوات المعرفة الرقمية.

وفي هذا السياق، وبناء على التعريف الحديث للأمية من قبل اليونسيف في عصر العولمة وأدوات المعلومات الرقمية وأجهزة الذكاء الاصطناعي (AI) واتساع نطاق المعاملات الإلكترونية في الحياة، الذي ينص على إن قياس الأمية يجب أن تتوفر فيه شروط المعرفة التالية:

- القدرة على القراءة والكتابة وفهم الجمل اللغوية القصيرة
- القدرة على الحساب والعدد
- القدرة على استخدام الكمبيوتر (الحاسوب)².

وبناء على تعريف منظمة اليونسيف نستطيع أن نقول إن نسبة الأمية والتي تشمل مؤهلي الأمية والكتابة والقراءة - مستبعدا في ذلك قياس القدرة على استخدام الحاسوب - تبلغ 32.5% بالنسبة للذكور و40.6% بالنسبة للإناث. ومن الجدير بالذكر، أن تلك النسب تطرح تساؤلات عن دور جهاز محو الأمية، ودور وزارة التربية والتعليم ودور منظمات المجتمع المدني المعنية بالمشاركة في محو الأمية، حيث يلاحظ أنه لا يوجد إنجازات إيجابية في محو الأمية عامة والإناث خاصة الذين يمثلون نصف المجتمع واللواتي لهن دور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهل من الممكن تحقيق هدف التنمية المستدامة في محو الأمية بتعريفها الجديد حتى 2030. حيث تعد محو الأمية محركاً أساسياً للتنمية المستدامة، وبالتالي فإن الاهتمام بتعليم الفتيات والاستثمار

² <https://en.unesco.org/themes/literacy>

فيه يؤدي إلى زيادة في معدل الوعي والإدراك المجتمعي، وعندما تكون نصف المجتمع متعلمة ومتقفة سيصبح المجتمع بأكمله على درجة كبيرة من الوعي والثقافة. وذلك لأن تحقيق الهدف الخاص بالتعليم ومحو الأمية - في عالم رقمي يتسم بالنصوص وغني بالمعلومات وسريع التغير - يعنى تبعاً لتحقيق جميع الأهداف الأخرى.

معدلات الالتحاق للفتاة

يعتبر التعليم وسيلة من أهم وسائل تمكين الإناث من خلال إكسابها المعارف والمهارات اللازمة من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية. لذلك يتناول هذا الجزء تطور عدد التلاميذ المقيدين لكل مرحلة وتوزيعهم النسبي كما يتناول تطور نسب قيد الإناث في مراحل التعليم في مصر ومدى نجاحها في تحقيق معدلات أعلى في التعليم قبل الجامعي.

يوضح ملحق رقم (1) تطور أعداد الطلاب المقيدين حسب المرحلة التعليمية للفترة من (2016/2017) إلى (2021/2022)، حيث بلغ إجمالي عدد التلاميذ المقيدين بالتعليم قبل الجامعي عام 2016/2017 حوالي 20.478.945 مليون تلميذ وظل العدد في تزايد حتى وصل 24.877.697 مليون تلميذ في عام 2021/2022 مع نسبة زيادة سنوية قدرها 3.88%، 4.73%، 4.98%، و3.56% و2.68% على التوالي، حيث يلاحظ أن أعلى نسبة للزيادة تصل 4.98% وتتركز بين عام 2018/2019 و2019/2020. وبالرغم من تزايد أعداد المقيدين في كل المراحل التعليمية خلال الفترة الموضحة بالجدول سواء على المستوى الإجمالي أو الذكور والإناث، إلا أن مرحلة رياض الأطفال بدأت في التراجع تزامناً مع جائحة كورونا في 2019 وحتى الآن، مما يعني حرمان كثير من الأطفال في سن ما قبل المدرسة من فرص التعليم والتعلم التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على مسار حياتهم الدراسية فيما بعد.

وفي أغسطس 2017، (البنك الدولي، 2017)، أعلن وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، الخطوط العريضة لبرنامج إصلاح منظومة التعليم إلى جانب المجموعة الأولية من القرارات الوزارية المتصلة به. ويتمثل التوجه العام للإصلاح في إعادة عملية التعلم إلى الفصول الدراسية. ومن ضمن العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاح ما يلي: (أ) توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال الصغين 1 و2)، والصفوف الدراسية 1-3 لتعزيز الاستعداد للالتحاق بالمدرسة والتعليم الأساسي، وتقيس المؤشرات التالية نتائج ما يحرزه المشروع من تقدم نحو تحقيق هدفه الإنمائي، وكذلك نجاحه في تحقيق أهداف المشروع النهائية:

1 - زيادة عدد رياض الأطفال التي تفي بمعايير الجودة الأعلى وفقاً لنظام ضمان الجودة.

2 - زيادة عدد طلاب الصف الرابع الذين يستوفون معايير اكتساب مهارات الإلمام بمبادئ الحساب والقراءة على مستوى هذا الصف.

والآن بعد مرور ما يقرب من حوالي خمس سنوات على المشروع، هل تم تحقيق نتائج مقاسه لهذا المشروع؟ وتشير البيانات خاصة بالنسبة لرياض الأطفال سواء ذكور أم إناث أنها بعيدة عن تحقيق الهدف، كما وأيضاً معايير قياس تحقيق الهدف بالنسبة لطلاب الصف الرابع منقوصة إذ لم يؤخذ في الاعتبار أمية الحاسب الآلي في عصر التحول الرقمي واكتفى المؤشر باكتساب مهارات الإلمام بمبادئ الحساب والقراءة.

ويلاحظ من نفس الجدول (ملحق 1)، تفاوت التوزيع النسبي لقيد التلاميذ بحسب المراحل التعليمية المختلفة؛ حيث تقل النسبة في مرحلة رياض الأطفال بصورة واضحة حيث تصل لأعلى نسبة لها في الفترة ما بين 2018/2019 و2019/2020 ثم انخفضت مرة أخرى مع اقتراب نسب قيد الذكور بالإناث، إلا أنه ما قبل

2020/2019 كانت نسب الذكور أعلى قليلا جدا عن الإناث أما بعد 2020/2019 ارتفعت نسب الإناث قليلا جدا عن نسب الذكور عام 2022/2021 بفارق لا يذكر 0.01 نقطه مئوية.

فمن البديهي، إذا انضم الطفل (ذكر/أنثي) إلى المدرسة (رياض الأطفال)، فسيبدأ التعلم واللعب والاستمتاع مع الأصدقاء. وأثناء التعلم، سوف يفهم كيفية اكتساب المعرفة وسيحاول ببطء الحصول على المهارة. وأيضاً أثناء اللعب سيفهم المنطق للفوز به، وبهذه الطريقة يبدأ في بناء الأهداف في مرحلة مبكرة. ويجب أن تدرج مرحلة رياض الأطفال من ضمن الصفوف الإلزامية لضمان الاستثمار في الثروة البشرية وخاصة الإناث لتحقيق أهداف التعلم والتعليم لبناء قدرات مستقبلية تنهض بالبلاد.

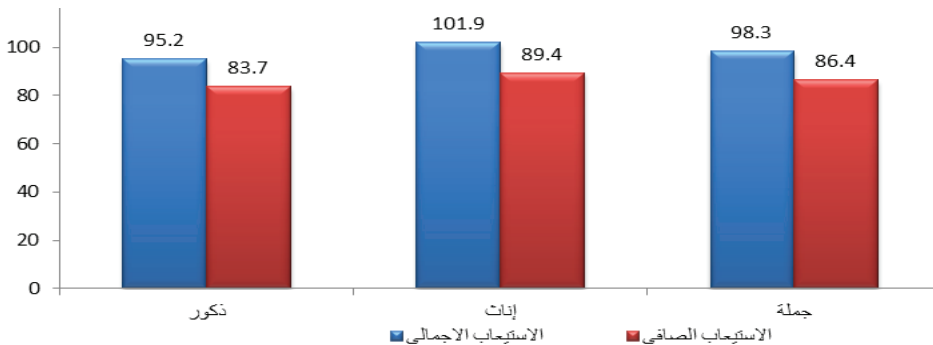
وفما يتعلق بباقي المراحل تكاد تكون نسب المقيدن مذبذبة قليلا صعودا وانخفاضا حول نفس النسبة لعام 2017/2016 لكل من الذكور والإناث، مع ملاحظة ارتفاع نسبة القيد في مرحلة التعليم الابتدائي على مدار فترة الدراسة لتتراوح ما بين 54% و 55% لكل من الذكور والإناث، حيث بدأ الارتفاع في نسب القيد بالنسبة للإناث منذ عام 2020/2019 وحتى الآن حيث سجلت الإناث 55.25% مقابل 54.73% للذكور في عام 2022/2021، ثم تتراوح النسبة في المرحلة الإعدادية ما بين 22% و 23% لكل من الذكور والإناث في حين تساوت النسبة لعام 2022/2021 لكل من الذكور والإناث، وفيما يتعلق بالمرحلة الثانوية ترتفع قليلا جدا بالنسبة للذكور عن الإناث خلال فترة الدراسة حتى عام 2022/2021 لتبلغ 17.13% للذكور و 16.62% للإناث.

ويوضح الرسم البياني رقم (2.2) نسبة الاستيعاب الصافي والإجمالي للصف الأول الابتدائي لعام 2022/2021 ويشير إلى أن نسب الاستيعاب الصافي يصل إلى 86.4% والإجمالي إلى 98.3%، ورغم تقارب نسبة الاستيعاب بحسب النوع، فإن نسبة الاستيعاب الصافي لدى الإناث يزيد قليلاً على نسبة استيعاب الذكور.

الشكل رقم (2.2)

نسبة الاستيعاب الصافي والإجمالي للصف الأول الابتدائي

لعام 2022/2021

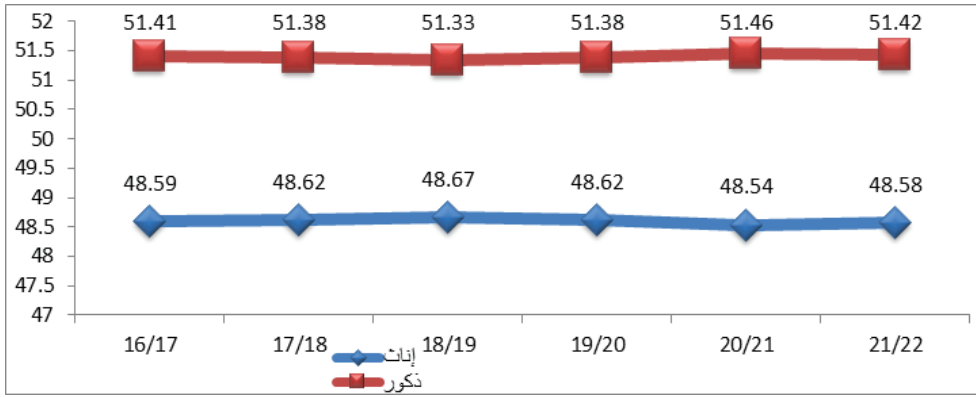


المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب والاحصاء السنوي 2022/2021، والادارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

وفيما يتعلق بنسب قيد الفتيات في مراحل التعليم قبل الجامعي للفترة ما بين 2017/2016 و 2022/2021 كما يوضحها الرسم البياني (3.2)، يلاحظ أن نسبة الطلاب الذكور تبلغ في الإجمالي حوالي 51% مقابل 94% للإناث، بما يؤكد وجود قدر لا بأس به من تقارب نسبتي الذكور والإناث الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي والتي تكاد تكون معادلة لنسبه النوع في المجتمع ككل كما ورد في تعداد 2017، حيث بلغ الذكور 51.6% والإناث 48.4%.

الشكل رقم (3.2)

تطور نسبة قيد الفتيات في مراحل التعليم قبل الجامعي
لفترة من 2017/2018 حتى 2021/2022



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

ثالثاً: تعليم الفتيات

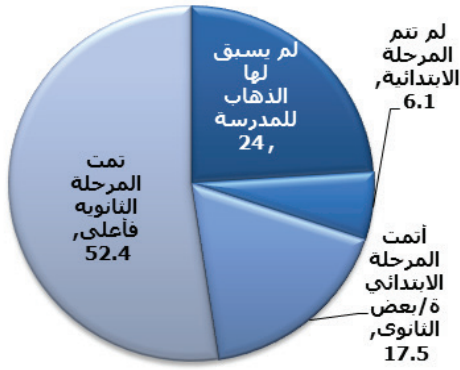
أن تطوير التعليم أصبح ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، وإن بناء الإنسان يجب أن يكون على أساس شامل ومتكامل بدني وعقلي وثقافي. ولقد أعلن السيد الرئيس أن عام 2019 هو عام التعليم، باعتباره الركيزة الأساسية للنهضة والتقدم، وبمناخ خريطة واضحة وإستراتيجية شاملة تضع التعليم في مكانته في منظومة النهضة الشاملة التي تشهدها البلاد في كل المجالات، كما يعد دفعة قوية لتحقيق نقلة نوعية للتعليم.

وينص الدستور المصري في المادة 19 على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها. وبالتالي فإن الاعتراف بأهمية تعليم الفتيات يضمن تعليماً شاملاً وعالي الجودة لجميع الطلاب، حيث يعد رفع مستوى تعليم الفتيات أمراً حيوياً لتحسين حياة الفتيات والمجتمع في كل مكان. فالتعليم يجعل من الفتاة سيدة مستقل وعلى علم بكافة حقوقها وواجباتها، تستطيع أن تعمل وتعتمد على نفسها.

وتكمن أهمية تعليم الفتاة بما يعود عليها بالنفع الشخصي في عدة جوانب، حيث تسترشد الدراسة ببيانات المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014 - وهو آخر مسح ديموجرافي - لتوضيح مدى أهمية تعليم الفتاة، كما هو موضح في الرسومات البيانية والجداول التالية:

• المستوى التعليمي للمرأة (15-49)

شكل (1.3) التوزيع النسبي للسيدات (15-49) طبقاً للمستوى التعليمي

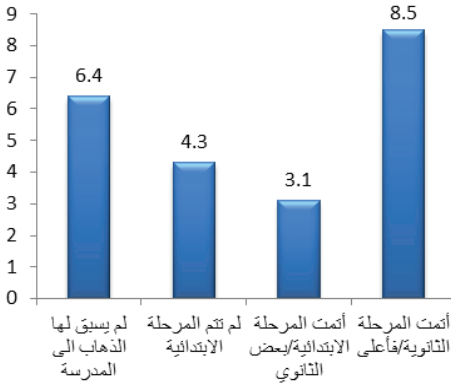


المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

وللوقوف على المستوى التعليمي للسيدات اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية (15-49)، يتضح من الرسم البياني الذي يشير إلى التوزيع النسبي للسيدات طبقاً للمستوى التعليمي، أن حوالي ربع السيدات لم يسبق لهن الذهاب للمدرسة، وأن حوالي نصف العينة أتمت المرحلة الثانوية فيما فوق، مما يشير إلى أن نصف السيدات غير مؤهلات بالقدر الكافي وغير قادرات على المشاركة في رفع المستوى التنموي للدولة

• الزواج والإنجاب المبكر دون سن العشرين

شكل (2.3) نسب السيدات (15-19) الحوامل في مولودهن الأول طبقاً للحالة التعليمية



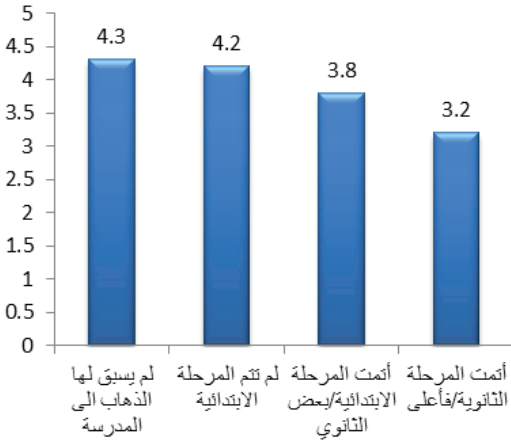
المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

إن حصول الفتاة على تعليمها يجنبها الزواج المبكر، ويقلل من زواج القاصرات، وبالتالي فإن فرصة إنجابها في سن مبكرة تصبح قليلة. إذ إن الزواج المبكر والإنجاب دون سن العشرين له نتائج اجتماعية وصحية عكسية، حيث إن السيدات اللاتي أصبحن أمهات دون سن العشرين أكثر احتمالاً لعدم إتمام تعليمهن. ويشير الجدول إلى ارتفاع نسبة السيدات الحوامل قبل سن العشرين للواتي لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة ثم تتخفف تدريجياً مع ارتفاع مرحلة التعليم

• الحد من الانفجار السكاني

تميل السيدات المتعلّمات إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال، وذلك حرصاً منهن على تنشئة أطفالهن بطريقة صحيحة، وسعيها لحصولهم جميعاً على التعليم المناسب، وتقديم الرعاية الكاملة لهم دون تقصير، الأمر الذي يساهم بالحد من الانفجار السكاني العالمي، فقد أشارت بيانات المسح السكاني الصحي في الرسم البياني أن المرأة المتعلمة تفضل الحصول في المتوسط على 3.2 طفل في حياتها، بينما تميل المرأة الأمية للحصول في المتوسط على 4.3 طفل في حياتها.

شكل (3.3) متوسط عدد المواليد الأحياء للسيدات في العمر 40 - 49، حسب المستوى التعليمي

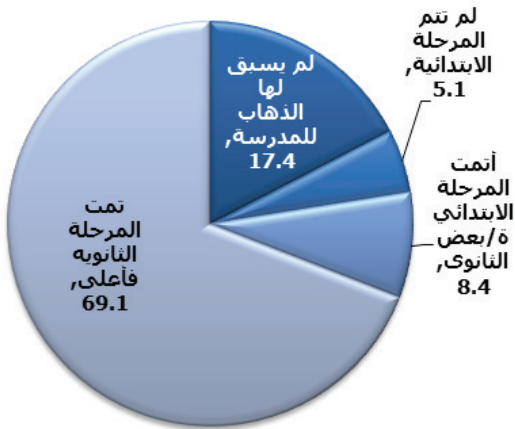


المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

• زيادة فرص العمل

يقدم التعليم للمرأة فرصة للعمل وإعالة أسرته وحمايتها من الفقر. كما يمنحها مكانة اجتماعية بين أفراد المجتمع، حيث يتيح لها تحقيق ذاتها وطموحها، وعدم اقتصار دورها على العمل داخل المنزل، وذلك بإشراكها في الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية التي تزيد من فرصتها للحصول على الدخل، وبالتالي فإن نسبة الفقر في المجتمع ستقل بشكل كبير. ويوضح الرسم البياني علاقة تعليم الفتاة بفرص العمل حيث تزداد نسبة السيدات العاملات لمن أتمن المرحلة الثانوية فأعلى لتصل إلى تقريبا 69%.

الشكل رقم (4.3) التوزيع النسبي للسيدات (15-49) العاملات طبقاً للمستوى التعليمي

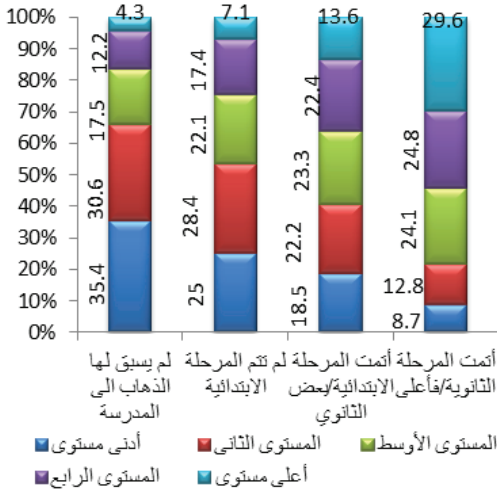


المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

• زيادة الدخل الشخصي

إن حصول المرأة على التعليم يزيد من دخلها المستقبلي، فقد أظهرت نتائج المسح الديموجرافي الصحي أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي ومؤشر الثروة الذي يمثل المستوى المعيشي للأسرة التي تقيم فيها السيدة. إذ تتخفض نسبة السيدات المقيمت في أسر معيشية ذات مستوى معيشي أدنى كلما ارتفع مستوى التعليم للمرأة من 35.4% إلى 8.7%، وترتفع نسب السيدات المقيمت في أسر معيشية ذات مستوى معيشي أعلى كلما ارتفع مستوى التعليم من 4.3% إلى 29.6%.

الشكل رقم (5.3) التوزيع النسبي للسيدات (15-49) حسب مؤشر الثروة وطبق للمستوى التعليمي

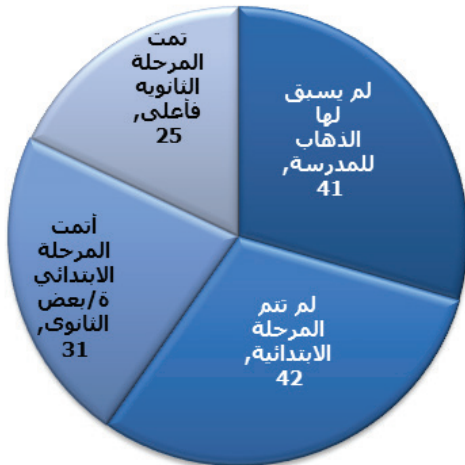


المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

• زيادة الوعي الصحي للمرأة

تعد المرأة المتعلمة أقدر على تنشئة أسرة ضمن بيئة صحية، وذلك من خلال قدرتها على رعاية الأطفال إذ إن تعليم المرأة يكسبها الوعي بكيفية التعامل مع طفلها وحمايته، مما يساهم في تقليل نسبة الوفيات. ويشير الرسم البياني أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة يرتبط عكسياً بالمستوى التعليمي للأم، إذ يبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لسيدات لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة تقريباً ضعف المعدل للأطفال المولودين لسيدات أتمن تعليمهن الثانوي فأعلى (41 حالة وفاة لكل 1000 مولود و25 حالة وفاة لكل 1000 مولود، على الترتيب).

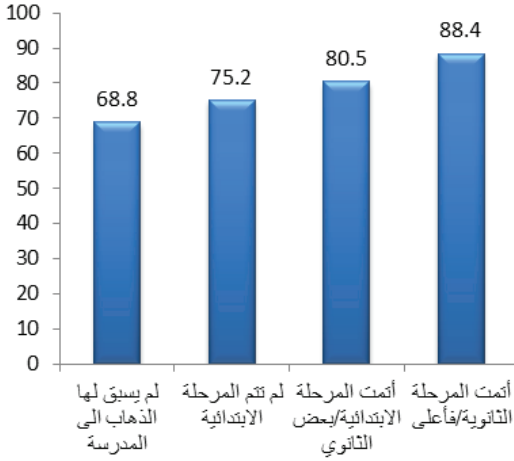
الشكل رقم (6.3) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة حسب المستوى التعليمي للمرأة



المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

الشكل رقم (7.3)

نسبة السيدات (15-49) اللاتي أنجبن مولود حي في فترة الخمس سنوات السابقة حسب الحصول على رعاية حمل منتظمة من مقدم خدمة مدرب حسب المستوى التعليمي للأم

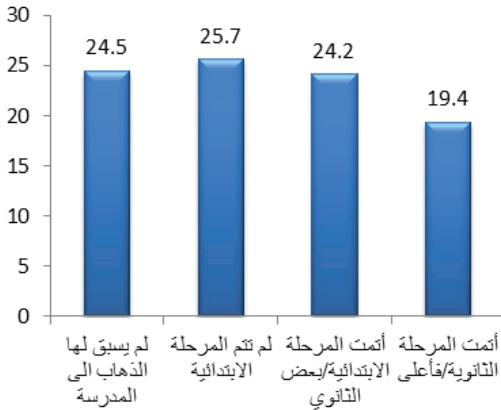


المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

• يزيد التعليم من وعي المرأة بحقوقها، ويعرفها على أهم واجباتها، كما ينمي وعيها حول الاهتمام بنفسها وبعائلتها، مما يضمن لها حياة صحية سليمة وتقديم الرعاية لها في جميع النواحي الصحية ومنها خاصة الصحة الإنجابية، أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة، حيث يشير الرسم البياني من بيانات المسح السكاني الصحي الى أن نسب الرعاية الصحية خلال فترة الحمل من مقدم خدمه مدرب تزداد مع زيادة المستوى التعليمي للمرأة، إذ تصل الى 88.4 % لللاتي أتمن المرحلة الثانوية/فأعلى مقابل 68.8 % للاتي لم يسبق لهن الذهاب الى المدرسة.

الشكل رقم (8.3)

نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين تم تصنيفهم أنهم يعانون من سوء التغذية حسب المستوى التعليمي للأم



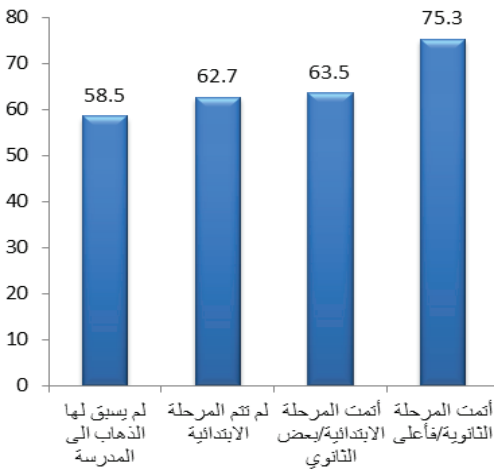
المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

• يساهم تعليم المرأة في الاهتمام بصحة أطفالها والاهتمام بجالتهم التغذوية التي تعتبر هي المحدد الأساس لصحة الطفل ونموه. حيث يتضح أن الأطفال الذين أكملت أمهاتهم التعليم الثانوي فأعلى أقل احتمالاً للتعرض إلي نقص الوزن الذي يعكس سوء التغذية، من الأطفال الذين أمهاتهم أقل تعليماً، ويشير الرسم البياني إلي أن أقل مرحلة تعليم والتي لها الأثر الإيجابي هي المرحلة الثانوية فأعلى.

• تحقيق الذات

يمكن التعليم المرأة من تعزيز ثقته بنفسها، وتقديرها لقيمتها وقدراتها، فتكون امرأة قادرة على صنع القرار، خاصة في أسرتها. وتكوين شخصية قيادية، حيث يساهم التعليم في إكساب المرأة العديد من المهارات الشخصية، الأمر الذي يؤهلها للحصول على أدوار قيادية على المستويين المحلي والوطني. وتزداد نسبة السيدات اللاتي ذكرن أنهن شاركن باتخاذ القرار في كيفية التصرف في العائد الخاص بالزوج للاتي لديهن مستوى تعليمي ثانوي وفيما فوق، بينما كانت نسبة السيدات اللاتي ذكرن أنهن يشاركن الزوج في كيفية التصرف في العائد الذي يحصل عليه الزوج أقل ما يمكن بين السيدات اللاتي لم يسبق لهن الالتحاق بالتعليم.

الشكل رقم (9.3) نسبة السيدات (15-49) اللاتي يشاركن أزواجهن في اتخاذ القرار في كيفية التصرف في العائد الذي يحصل عليه

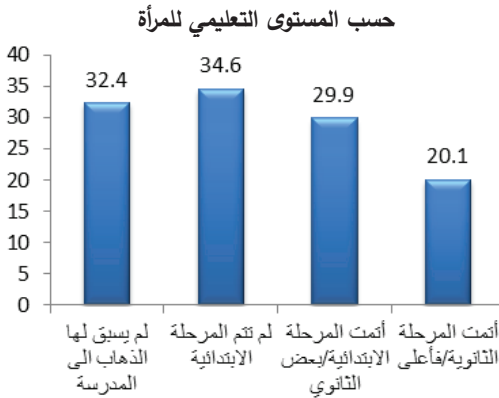


المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

• العنف ضد المرأة

تتعرض العديد من النساء للتعنيف الأسري والجنسي في بعض المجتمعات، وخاصة عندما ينظر إليها على أنها عبء اقتصادي على الأسرة، لذلك يبعد التعليم المرأة عن التعنيف الأسري بإكسابها الوعي وقوة الشخصية. أن نسبة السيدات اللاتي تعرضن لمختلف أنواع العنف من قبل الزوج أقل شيوعا للمرأة التي تتمتع بالتعليم الثانوي فأعلى وأكثر شيوعا بين السيدات اللاتي لم يسبق لهن الالتحاق بالتعليم.

الشكل رقم (3 - 10) نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في العمر 15 - 49 سنة واللاتي تعرضن للعنف النفسي أو الجسدي أو الجنسي على يد الزوج



المصدر: المسح الديموجرافي الصحي لعام 2014

ومما سبق نستخلص أن قضايا تعليم وعمل المرأة لا يمكن اعتبارها قضية نسائية بحتة، بل هي مشكلة التطور الإنساني نحو قيم إنسانية عليا، فتمتية المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مقياس للتنمية الإنسانية، وتقدم المرأة مقياس لتقدم المجتمع بكامله. كما أن تعليم المرأة العلوم والمعارف يخلق لها دورا هاما في العملية الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع جودة الحياة.

رابعاً: التعليم من أجل جودة الحياة

وفي إطار دراسة دور التعليم في تحقيق جودة الحياة، تبلورت بعض المفاهيم التي توضح هذا المجال منها (التعليم للحياة، التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم من أجل حياة أفضل... إلخ)، حيث تسهم تلك المفاهيم في إعداد الأفراد لمواجهة احتمالات وتحديات المستقبل والاستفادة من الموارد والإمكانات المادية والبشرية والفنية المتاحة في المجتمع، إذ إن التنمية البشرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية الحياة التي يتمتع بها الأفراد داخل مجتمعاتهم.

ويقصد بمفهوم التعليم من أجل جودة الحياة هو أسلوب تعلم يساعد الفرد في إدارة حياته وفي التكيف مع ذاته وفي التعايش مع المتغيرات الحديثة ومتطلبات الحياة مما يجعله قادراً على تحمل المسؤوليات ومواجهة المشكلات ومقابلة التحديات التي يفرضها العصر الذي يعيشه.

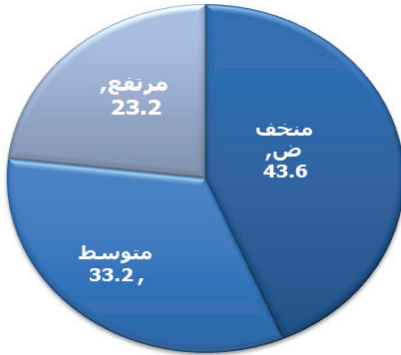
وتعرف منظمة الصحة العالمية "WHO" مفهوم جودة الحياة بأنها "إدراك وتصور الأفراد لوضعهم وموقعهم في سياق نظم الثقافة والقيم التي يعيشون فيها وعلاقة ذلك بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واعتباراتهم، وهو مفهوم واسع النطاق يتأثر بالصحة الجسدية للشخص وحالته النفسية ومعتقداته الشخصية وعلاقاته الاجتماعية" The WHOQOL Group، 1995. وبمعنى آخر بسيط يمكن تعريف جودة الحياة على أنها قدرة أي إنسان على التعايش مع نفسه ومجتمعه بشكل سليم يمنحه القدرة على أداء دوره كاملاً نحو نفسه وأسرته ومجتمعه. ويجب علينا هنا أن نفرق بين مفهوم جودة الحياة ومصطلح مستوى المعيشة لأن الإثنين لا يعنيان بالضرورة نفس الشيء فمستوى المعيشة هو مجرد تقييم للثروة المادية والوضع الوظيفي للشخص في المجتمع وعلى الرغم من تأثيرهما على جودة الحياة إلا أن جودة الحياة تتضمن عوامل أكثر أهمية منها الصحة الجسدية والصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية والحالة الروحانية للشخص.

وتركز رؤية مصر 2030 في هدفها الأول على جودة الحياة، أي الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك بالحد من الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وإتاحة التعليم وضمان جودته وجودة الخدمات الصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري، وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

ويركز هذا الجزء من الدراسة على تكوين مؤشر مركب يشير إلى جودة الحياة للمرأة وذلك باستخدام المؤشرات المتاحة في المسح الديموجرافي الصحي والتي تشير إلى المعايير الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، بما يتوافق مع تعريف منظمة الصحة العالمية ورؤية مصر 2030، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام التحليل العاملي.

وقد شملت معايير قياس جودة الحياة جميع المتغيرات السالف ذكرها في الجزء السابق مع إضافة متغيرات أخرى، منها مؤشر للثقافة العامة والتي تتمثل في مدى سماع المرأة للراديو ومشاهدتها للتلفزيون وقراءتها للجراند سواء كانت مرة في الأسبوع ام يومياً، وأيضاً مؤشرات البنية التحتية وتتمثل في توفر مياه الشرب في صنابير داخل المنزل وتوافر الكهرباء وشبكة الصرف الصحي وتوافر مرحاض داخل المنزل.

الشكل رقم (1.4)
التوزيع النسبي للسيدات (15-49)، طبقاً لمستوى جودة الحياة، 2014



وقد تم بناء مؤشر جودة الحياة الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مستويات (منخفض، متوسط، ومرتفع)، والموضح في الشكل البياني (1.4)، إذ يشير إلى التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات في الفئة العمرية (15-49) سنة حسب مستوى جودة الحياة، 2014، حيث ترتفع نسبة السيدات اللاتي يصنفن ضمن المستوى المنخفض بنسبة تبلغ 43.6% أي أكثر من خمسي نسبة السيدات تم تصنيفهن في مستوى منخفض لجودة الحياة، بينما تصنف حوالي ثلثي السيدات (33.2%) في المستوى المرتفع لجودة الحياة، وذلك مقارنة بربع نسبة السيدات صنفن في المستوى المتوسط لجودة الحياة (23.2%).

المصدر: حسب من بيانات المسح السكاني الصحي، 2014

تباينات مؤشر جودة الحياة

وبالنظر إلى المستوى التعليمي للسيدات وتباينه مع مؤشر جودة الحياة، يتضح من شكل (2.4)، التوزيع النسبي للسيدات في الفئة العمرية (15-49) سنة حسب مؤشر جودة الحياة طبقاً للمستوى التعليمي، أن هناك علاقة عكسية بين كل من المستوى التعليمي - والذي صنف لأقل من ثانوي وثنائوي فأعلى - ومؤشر جودة الحياة، أي كلما ارتفع المستوى التعليمي للسيدة انخفضت نسبة السيدات في مستوى جودة الحياة المنخفض (31.6%) مقابل (68.4%) في المستوى التعليمي أقل من ثانوي، وبالتالي ترتفع نسب السيدات في مؤشر جودة الحياة المرتفع كلما ارتفع المستوى التعليمي - ثانوي فأعلى - (79.5%) مقابل (20.5%) للمستوى التعليمي المنخفض. وباستخدام اختبار كاي 2، يوضح أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية لمؤشر جودة الحياة والمستوى التعليمي للمرأة.

ومن هنا نستخلص أن للمستوى التعليمي الثانوي فأعلى فاعلية قصوى في رفع مستوى جودة حياة السيدات، إذ تمثل حوالي أربعة أخماس من السيدات ذات التعليم الثانوي فأعلى في الفئة المرتفعة من مستوى جودة الحياة، ولذا يجب فرض إتمام المرحلة الإلزامية للتعليم حتى الثانوية سواء بالتشجيع أو بالترغيب ومساعدة محدودي الدخل، كما التحفيز للفتيات إتمام التعليم الجامعي أو ما يعادله لما له من أثر في توسيع الإدراك وإكساب المهارات.

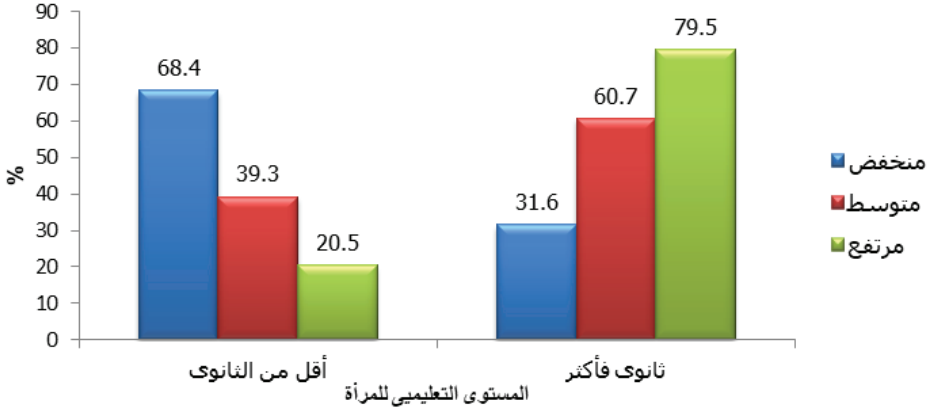
وفيما يتعلق بمحل الإقامة الذي يوضح كل من البيئة الحضرية والريفية، وتباينه مع مؤشر جودة الحياة، ومدى تأثير البيئة الحضرية والريفية على جودة الحياة للمنتمين لتلك المناطق. إذ يوضح شكل (3.4) التوزيع النسبي للسيدات في الفئة العمرية (15-49)، حسب مستوى جودة الحياة وطبقاً لمحل الإقامة، 2014.

وتشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين البيئة الحضرية والريفية ومؤشر جودة الحياة، إذ كلما كانت إقامة السيدة في البيئة الحضرية قلت نسبة السيدات المقيمت في مستوى جوده الحياة المنخفض (20.3%) مقابل (79.7%) للسيدات المقيمت في الريف، وهكذا كلما كانت إقامة السيدة في البيئة الريفية قلت نسبة السيدات المقيمت في مستوى جودة حياة مرتفعة (44.6%) مقابل (55.4%) للسيدات المقيمت في الحضر. وباستخدام اختبار كاي 2، يوضح أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية لمؤشر جودة الحياة ومحل الإقامة للمرأة. مما

يدل على أن المناطق الريفية تحتاج إلى مزيد من التطوير والتنمية للارتقاء بخصائص السيدات في المناطق كما في المناطق الحضرية.

الشكل رقم (2.4)

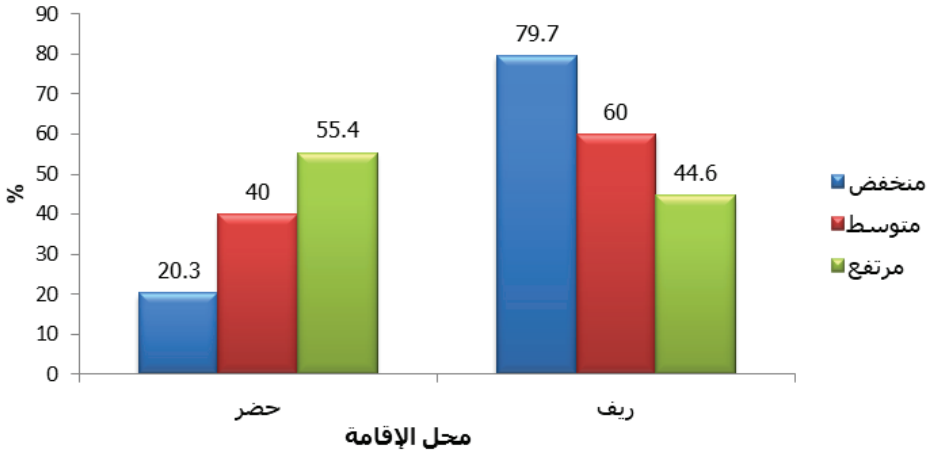
التوزيع النسبي للسيدات (15-49)، حسب مستوى جودة الحياة وطبقاً للمستوى التعليمي، 2014



المصدر: حسب من بيانات المسح السكاني الصحي، 2014

الشكل رقم (3.4)

التوزيع النسبي للسيدات (15-49)، حسب مستوى جودة الحياة وطبقاً لمحل الإقامة، 2014



المصدر: حسب من بيانات المسح السكاني الصحي، 2014

أن التعليم لا ينتهي بمجرد الانتهاء من المراحل الدراسية بل يصبح أسلوب حياة للتعليم، ومن هنا نأخذ شعاراً نحيا به

” تعلم أن تعرف، تعلم أن تفعل، تعلم أن تكون، تعلم أن تتعايش“.

خامساً: الخلاصة والتوصيات

الخلاصة

في ضوء التحليل السابق يمكن تلخيص النتائج التالية:

• تم رصد تطور المراحل التعليمية من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وفقاً لسلسلة التعدادات المختلفة من 1986 إلى 2007، التي ترسم صورة واضحة عن وضع السكان التعليمي وقياس التطور الاجتماعي للسكان.

• مازالت نسبة الأمية مرتفعة حيث بلغت 25.8% أي تقريباً ربع المجتمع، وتبلغ النسبة بين الإناث 30.6% عام 2017، مقابل 62.8% لتعداد عام 1986 بانخفاض قدره 32.2 نقطة مئوية خلال نفس الفترة. إلا إن الانخفاض في الفترة التعدادية ما بين 2006 و2017 كان قليلاً جداً مقارنة بالفترات التعدادية السابقة (1.3 نقطة مئوية للذكور و6.7 نقطة مئوية للإناث).

• ويلاحظ أيضاً أنه مع الانخفاض في نسب الأمية ومن يقرأ ويكتب يوجد ارتفاع في نسب المؤهل أقل من المتوسط بنسب طفيفة جداً للإناث مع انخفاض النسبة للذكور في تعداد عام 2017. وفيما يتعلق بالمؤهل المتوسط والمؤهل الجامعي فأكثر يوجد علاقة طردية بين السنوات التعدادية، وكما أيضاً يتضح أنه كلما تقدم الزمن في التعدادات المختلفة الحديثة قلت الفجوة بين الذكور والإناث في جميع المؤهلات ما عدا الأمية.

• وبناء على تعريف منظمة اليونسيف نستطيع أن نقول إن نسبة الأمية والتي تشمل مؤهلي الأمية والكتابة والقراءة - مستبعداً في ذلك قياس القدرة على استخدام الحاسوب - تبلغ 32.5% بالنسبة للذكور و40.6% بالنسبة للإناث. وهل من ممكن تحقيق هدف التنمية المستدامة في محور الأمية بتعريفها الجديد في الزمن المتبقي حتى 2030 - أقل من 10 سنوات.

• تطور أعداد الطلاب المقيدین حسب المرحلة التعليمية للفترة من (2016/2017) إلى (2021/2022)، حيث بلغ إجمالي عدد التلاميذ المقيدین بالتعليم قبل الجامعي عام 2017/2016 حوالي 20.478.945 مليون تلميذ وظل العدد في تزايد نتيجة الزيادة السكانية حتى وصل 24,877,697 مليون تلميذ في عام 2022/2021 مع نسبة زيادة سنوية قدرها 3.88%، 4.73%، 4.98%، و3.56% و2.68% على التوالي.

• تراجع أعداد ونسب مرحلة رياض الأطفال تزامناً مع جائحة كورونا في 2019 وحتى الآن، مما يعني حرمان كثير من الأطفال في سن ما قبل المدرسة من فرص التعليم والتعلم التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على مسار حياتهم الدراسية فيما بعد.

• تصل نسبة الاستيعاب الصافي والإجمالي للصف الأول الابتدائي لعام 2022/2021 86.4% والإجمالي إلى 98.3%، ورغم تقارب نسبة الاستيعاب بحسب النوع، فإن نسبة الاستيعاب الصافي لدى الإناث يزيد قليلاً على نسبة إستيعاب الذكور.

• وفيما يتعلق بنسب قيد الفتيات في مراحل التعليم قبل الجامعي للفترة ما بين 2017/2016 و2022/2021، يلاحظ أن نسبة الطلاب الذكور تبلغ في الإجمالي حوالي 51% مقابل 49% للإناث في، بما يؤكد وجود قدر لا بأس به من تقارب نسبي الذكور والإناث الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي والتي تكاد تكون معادلة لنسبه النوع في المجتمع ككل كما ورد في تعداد 2017، حيث بلغ الذكور 51.6% والإناث 48.4%.

• تكمن أهمية تعليم المرأة بما يعود عليها بالنفع الشخصي في عدة جوانب، وباستخدام بيانات المسح السكاني الصحي 2014، تم تناول تباينات أهمية التعليم مع العوامل التي يؤثر عليها تعليم المرأة، منها ما يأتي: تجنب الزواج والإنجاب المبكر، وزيادة وعيها الصحي خاصة الصحة الإنجابية مما يؤدي إلى تقليل نسبة وفاتهن أثناء الولادة، والقدرة على رعاية الأطفال، مما يساهم في تقليل نسبة الوفيات من الرضع والأطفال، وإيجاد فرص عمل، وزيادة الدخل الشخصي، وتحقيق الذات وتقديرها لقيمتها وقدراتها، فتكون قادرة على صنع القرار خاصة في أسرتها، وتكوين شخصية قيادية وتطوير مهاراتها الشخصية، وصناعة القرارات التي تؤثر على حياتها وعلى مجتمعها، والحد من التعنيف.

• تم تكوين مؤشر مركب يشير إلى جودة الحياة للمرأة وذلك باستخدام المؤشرات المتاحة في المسح الديموجرافي الصحي والتي تشير إلى المعايير الاجتماعية والاقتصادية والصحية البيئية، بما يتوافق مع تعريف منظمة الصحة العالمية ورؤية مصر 2030، وذلك بالاستعانة ببرنامح الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام التحليل العاملي.

• تظهر نتائج تباينات مؤشر جودة الحياة مع المستوى التعليمي ومحل الإقامة إلى أن هناك علاقة عكسية بين كل من المستوى التعليمي - والذي صنف لأقل من ثانوي وثانوي فأعلى - ومحل الإقامة، ومؤشر جودة الحياة، والذي تم تأكيده باختبار كاي 2 بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية حيث إن للمستوى التعليمي الثانوي فأعلى والإقامة في البيئة الحضرية لهما فاعلية كبيره في رفع مستوى جودة حياة السيدات.

التوصيات

بناء على ما توصلت إليه نتائج الدراسة، يتم التوصية بتبني بعض السياسات المدمجة في آن واحد والتي قد تساعد في وضع حلول للاهتمام بتعليم الفتاة للارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، في النقاط التالية:

1. الأمية

مع بلوغ نسبة الأمية إلى 25% من المجتمع المصري، منهم 21.1% ذكور و30.6% إناث، وبناء على تعريف منظمة اليونسيف نستطيع أن نقول إن نسبة الأمية والتي تشمل مؤهلي الأمية والكتابة والقراءة - مستبعدا في ذلك قياس القدرة على استخدام الحاسوب - تبلغ 32.5% بالنسبة للذكور و40.6% بالنسبة للإناث.

ويقترح، وضع خطه محكمة لبرنامج قومي تقف وراءه الدولة، بقوة بالدعم الاقتصادي والفني، والمعنوي، على أن تخفض نسبة الأمية إلى أقل حد ممكن بحلول 2030، بالاستعانة بكل من عن جهاز محو الأمية، ووزارة التربية والتعليم، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمشاركة في محو الأمية. وكذلك يمكن الاستعانة بالآتي ويتم تنفيذه في آن واحد بخطة متوازنة لكل الفئات العمرية المعنية تحت إشراف ومراقبة وتقييم:

- تكليف طلاب الجامعات بمحو أمية عدد من الأميين محدد وتحت إشراف
- تكليف الهيئات والمصالح الحكومية بمحو أمية العاملين بها وعائلاتهم
- وأيضا يمكن الاستعانة بالقوات المسلحة في تكليف بعض المجندين المتعلمين بالاشتراك في محو الأمية

2. رياض الأطفال

يعتبر رياض الأطفال هو حجر الأساس للتعليم والتعلم والنهوض بجيل المستقبل. ولقد ورد من ضمن العناصر الرئيسية لبرنامج إصلاح منظومة التعليم ما يلي: "توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال الصغين

1و2)، والصفوف الدراسية 1-3 لتعزيز الاستعداد للالتحاق بالمدرسة والتعلم الأساسي“. فمن البديهي، إذا انضم الطفل (ذكر/أنثى) إلى المدرسة (رياض الأطفال).

والمطلوب إدراجه في السياسات بعد وضع الخطة من قبل الدولة والتي أصبحت متاحة منذ عام 2017 وينقصها التنفيذ الدقيق، والمتابعة والتقييم السنوي، بالتالي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدراج مرحلة رياض الأطفال من ضمن الصفوف الإلزامية.
- فرض العقوبات لمن لا يلتزم بالإلزامية رياض الأطفال ولكن ليست في صورة غرامه مالية، وكاقتراح بديل، تأخر قبول الطفل في المدرسة في الصف الأول، لحين إحضار شهادة تثبت حضور رياض الأطفال وذلك لضمان الاستثمار في الثروة البشرية وخاصة الإناث لتحقيق أهداف التعليم والتعلم لبناء قدرات مستقبلية تنهض بالبلاد.
- مراجعة محتوى المناهج بما يعزز القيم والاتجاهات والسلوكيات المراد غرسها في الطفل والتي تمكنه من التعلم وليس التلقين للحفاظ للعيش معاً في عالم يتصف بالتعددية والتنوع.
- ففي هذه المرحلة سيبدأ التعليم واللعب والاستمتاع مع الأصدقاء. وأثناء التعليم، سوف يفهم كيفية اكتساب المعرفة وسيحاول ببطء الحصول على المهارة. وأيضاً أثناء اللعب سيفهم المنطق للفوز به، وبهذه الطريقة يبدأ في بناء الأهداف في مرحلة مبكرة.

3. تعليم الفتاة

لخلق مجتمع إنساني متطور يوصى بأخذ الإجراءات المباشرة وغير المباشرة المحفزة لتعليم الفتاة ومحو أميتها الرقمية وليس الهجائية فقط لأن تنمية المرأة مقياس لتنمية الشعوب وبالتالي الارتقاء بمستوى جودة الحياة، عن طريق:

- توفير فرص عمل في برامج محو الأمية وتهيئة فرص اكتساب المهارات التي يتطلبها سوق العمل طبقاً للتغيرات العالمية الحديثة
- فرض قوانين ملزمة لمنع تسرب الفتاة من التعليم وتشجيعها على الأقل لإتمام التعليم الإلزامي (من رياض الأطفال حتى الثانوي)، ومساعدتها لإيجاد فرص عمل لتحسين وضعها المعيشي، وربط ذلك بالغرامة عند استخراج الهوية الشخصية
- مساندة الأسر الفقيرة في تعليم الفتيات، عن طريق صرف حوافز عينية أو مادية للمتزوجين.

4. المتابعة والتقييم

أن هناك حاجة للتعرف أكثر على نوعية الحياة داخل كافة محافظات الجمهورية من خلال إجراء قراءة متأنية لنوعية حياة المجتمع المصري بكافة مستوياته واختلافات محل الإقامة (ريف/حضر - وجه قبلي/وجه بحري / محافظات حضرية)، ووضع ترتيب لكافة المحافظات وخاصة المحافظات التي سيبدأ بها العمل في المشروع القومي لصحة الأسرة ووضع خارطة للوصول إلي جودة حياة أفضل، وذلك عن طريق:

- إعداد معايير قومية لقياس جودة الحياة بما يتماشى وأهداف رؤية مصر 2030 وتعريف منظمة الصحة العالمية للجودة بما يتوافق مع المجتمع المصري.

• يتم قياسها من بيانات المسح الصحي للأسرة المصرية الذي سوف تظهر نتائجه هذا العام (2022) للوقوف على الوضع الراهن لجودة حياة الأسرة ومستواها مع الحالة التعليمية للمرأة، ثم قياسها مرة أخرى كل سنة لتقييم مدى الإنجازات المحرزة التي تمت في المحافظات المعنية، سواء بإعداد استبيان آخر شامل لحساب مؤشرات جودة الحياة أو بإضافة هذه البيانات إلى المرصد للتمكن من قياس جودة الحياة عامة وعلى مستوى المحافظات خاصة.

• وأخيراً، إن تحقيق جودة الحياة؛ يتطلب مراجعة رؤيتنا وتقييمنا لفلسفة التعليم وأهدافه ومحتواه، بما يمكن من ربطه بحاجات المجتمع ومتطلباته من جهة، ومتطلبات العصر والتقدم العلمي من جهة أخرى، وبذلك ينجح التعليم في أن يكون الوسيلة التي يرتقي بها المجتمع، والسلاح الذي نواجه به تحدياتنا الداخلية والخارجية، وبجودة التعليم يمكننا الارتقاء جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع، كما يمكننا المحافظة على منجزاتنا التنموية القائمة، والدفع نحو المزيد من النجاحات الوطنية المأمولة.

• أن المجتمع لن ينهض إلا بوجود المرأة إلى جانب الرجل ولكل منهم دوره الخاص، وبالتالي لا يتوازن المجتمع في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية إلا بوجود المرأة، حيث إنها الميزان الحقيقي للمجتمع، ولذا يجب تعليمها وتطويرها وإكسابها المهارات ليصبح التعليم هو حياة معاشه للتعلم والارتقاء بجوده الحياة.

المراجع

المراجع العربية

أحمد إبراهيم أحمد، رحاب. (2019). ملامح بيئات تعلم المرأة الريفية لتحسين أبعاد جودة الحياة. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 0181 الجزء الثالث.

البنك الدولي. (2017). مشروع مساندة إصلاح التعليم في مصر (P157809) وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة.

صلاح، رزان. (2020). أهمية تعليم المرأة ودورها في المجتمع، سطور.

عبد الفتاح، يسرا. (2012). المؤشرات الاجتماعية والنفسية لنوعية الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموجرافية بين شرائح مختلفة من المجتمع. رسالة دكتوراه في قسم العلوم الإنسانية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

نوار، إبراهيم. (2018). الناس والأمية: قراءة في نتائج التعداد العام لسكان 2017. سطور

المراجع الأجنبية

Javed Sarah, Javed Salma, Khan Arfa. (2016). Effect of Education on Quality of Life and Well Being. The International Journal of Indian Psychology.

Laala Marjan. (2011). Lifelong Learning: What does it Means? Iran, Tehran University of Medical Sciences.

The WHOQOL Group. (1995).The World Health Organization Quality of Life assessment (WHOQOL): position paper from the World Health Organization. Soc. Sci. Med.,41, 1403, 1995.

المواقع الإلكترونية

<https://www.worldbank.org/en/topic/girlseducation>

<https://www.wol.iza.org>, “Female education and its impact on fertility”.

<https://www.Scientificamerican.com>, “Female Education Reduces Infant and Childhood Deaths”.

<https://www.worldbank.org>, “Girls’ Education”.

www.ukessays.com, “The Importance of Education for Individuals”.

<https://en.unesco.org/themes/literacy>

<http://www.acrseg.org/40682>. المركز العربي للبحوث ودراسات

<https://www.UNICEF.org>. “Girls’ education: A lifeline to Development”.

الملاحق

ملحق (1) تطور عدد ونسب إجمالي التلاميذ المقيدين حسب النوع والمرتبة التعليمية للفترة من (2017/2016) إلى (2022/2021)

المرحلة التعليمية	2017 /2016	2018 /2017	2019 /2018	2020 /2019	2021 /2020	2022 /2021
تطور						
رياض الأطفال	645165	672985	716654	750755	648475	602113
التعليم الابتدائي	5706862	5964040	6270851	6584503	6861658	7012721
التعليم الإعدادي	2412486	2464684	2571813	2693323	2860443	3004083
التعليم الثانوي	1788256	1853363	1897797	2011390	2114893	2194878
الإجمالي	10552770	10955071	11457115	12039970	12485469	12813796
إناث						
رياض الأطفال	598887	629230	673288	708154	612168	568403
التعليم الابتدائي	5367973	5614372	5929248	6235791	6508682	6665300
التعليم الإعدادي	2313246	2354799	2440491	2545585	2684125	2825692
التعليم الثانوي	1646070	1720326	1780373	1861612	1933489	2004507
الإجمالي	9926175	10318728	11351143	11738464	12063901	12063901
إجمالي						
رياض الأطفال	1244052	1302215	1389942	1458909	1260643	1170516
التعليم الابتدائي	11074835	11578412	12200999	12820294	13370340	13678021
التعليم الإعدادي	4725732	4819483	5012304	5238908	5544568	5829775
التعليم الثانوي	3434326	3573689	3678170	3873002	4048382	4199385

24877697	24223933	23391113	22280515	21273799	20478945	الإجمالي
التوزيع النسبي						
ذكور						
4.70	5.19	6.24	6.26	6.14	6.11	رياض الأطفال
54.73	54.96	54.69	54.73	54.44	54.08	التعليم الابتدائي
23.44	22.91	22.37	22.45	22.50	22.86	التعليم الإعدادي
17.13	16.94	16.71	16.56	16.92	16.95	التعليم الثانوي
بنات						
4.71	5.22	6.24	6.22	6.10	6.03	رياض الأطفال
55.25	55.45	54.94	54.78	54.41	54.08	التعليم الابتدائي
23.42	22.87	22.43	22.55	22.82	23.30	التعليم الإعدادي
16.62	16.47	16.40	16.45	16.67	16.58	التعليم الثانوي
إجمالي						
4.71	5.20	6.24	6.24	6.12	6.07	رياض الأطفال
54.98	55.19	54.81	54.76	54.43	54.08	التعليم الابتدائي
23.43	22.89	22.40	22.50	22.65	23.08	التعليم الإعدادي
16.88	16.71	16.56	16.51	16.80	16.77	التعليم الثانوي
100	100	100	100	100	100	الإجمالي

المصدر : وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.



المدينة الصديقة للمرأة والتنمية العمرانية المستدامة: من منظور تخطيطي لتمكين المرأة المصرية

أ.د. هاني سامي أبوالعلا¹

المستخلص

ترمي رؤية جمهورية مصر العربية 2030 إلى تمكين المرأة المصرية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن دعم استقلالها المادي ومشاركتها في قيادة أعمالها، تماشياً مع جدول الأعمال التنموية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2016. وقد ظهر حديثاً مصطلح المدن الصديقة للمرأة - Women-friendly cities كإحدى المحاولات التخطيطية الرامية لتعزيز مشاركة المرأة الكاملة في سوق العمل وفي كافة مناحي الحياة، في بيئة تعليمية وحياتية تتوافق مع خصائصها وتحافظ على حقوقها، كم تعد أحد المفاهيم التخطيطية الحديثة الداعمة لتحويل المدن المصرية إلى مدن ذكية Smart Cities. وتتباين مستويات الرضاء لدى المرأة المصرية عن العناصر التخطيطية للمدن التي تعيش فيها، التي يحكمها رؤى تخطيطية تأثرت بشكل كبير بالسياسات الاجتماعية الحضرية والاتجاهات الاقتصادية والثقافية لكل مدينة. وتقدم هذه الدراسة عرضاً تفصيلياً لمفهوم المدن الصديقة للمرأة كأحد الاتجاهات التخطيطية الداعمة لتمكين المرأة وأثرها في دعم فكرة تحول المدن المصرية إلى مدن ذكية، كما تتضمن تقييماً لوضع بعض المدن المصرية وفقاً للمعايير الدولية للتحول إلى مدن صديقة للمرأة، من ثم الوقوف على أهم مشكلات التحول. وتتخذ الدراسة المنهج التحليلي ومصفوفة التحليل الرباعي كمناهج رئيسية، حيث تقوم على استقصاء عناصر القوة وعناصر الضعف والفرص والمهددات في عينة من المدن المصرية بهدف رسم خريطة تخطيطية واضحة لفرص تطوير المدن المصرية من منظور المدن الصديقة للمرأة. اعتمدت الدراسة على استقصاء آراء عينة من النساء المصريات في مدن (أسوان، قنا، الفيوم، بني سويف، طنطا، القاهرة، الاسكندرية) لتحليل الوضع الراهن وفقاً لبعض المعايير الموثوقة للمدن الصديقة للمرأة، حيث أثبتت نتائج الدراسة مستويات متباينة من الرضاء عن تخطيط المدن لدى العينة المدروسة.

الكلمات الدالة: المدن الصديقة للمرأة، المدينة الذكية، المرأة المصرية، التحليل الرباعي

¹ أستاذ جغرافيا العمران ونظم المعلومات الجغرافية، وكيل كلية الآداب، جامعة الفيوم-خبير نظم المعلومات الجغرافية بالهيئة المصرية العامة للتخطيط العمراني. has00@fayoum.edu.eg

Women-friendly city and sustainable urban development: from a planning perspective to empower the Egyptian women

Abstract

Egypt's Vision 2030 aims at the empowerment of the Egyptian women at the economic, social and environmental sectors, as well as to support their physical independence and participation in the entrepreneurship, in line with the 2016 UN Sustainable Development Agenda. "WOMEN-FRIENDLY CITIES" has recently emerged as one of the planning attempts to promote women's full participation in the labour market and in all of the life activities, in a suitable environment that conforms to their characteristics and preserves their rights, as it is a modern planning concept in support of transforming the Egyptian cities into smarter ones. Accordingly, the Egyptian women's levels of satisfaction differ from the planning elements of the cities in which they live, which have been influenced by the urban social policies and economic and cultural trends of each city. The study provides a detailed presentation of the concept of women-friendly cities as one of the trends supporting women's empowerment and its impact in supporting the idea of turning Egyptian cities into smart cities. The analytical approach and the quadrant analysis matrix were applied, based on investigating the elements of strength, weakness, opportunities and threats at a sample of women in some Egyptian cities (Aswan, Qena, Fayoum, Beni Suef, Tanta, Cairo, Alexandria) with the aim of mapping the opportunities for their development from the perspective of women-friendly cities. The results of the study showed varying levels of satisfaction with city planning in the sample studied.

Keywords: Woman, Friendly Cities, Smart City, Egyptian Women, SWOT

المقدمة

لا شك إنه بجانب ما حققه جمهورية مصر العربية من نجاحات وتطوير للنواحي الاقتصادية حديثاً، إلا أن تجاوز عدد السكان الـ 100 مليون نسمة يدخلها في قائمة الدول الأكبر سكاناً في العالم، لتصبح في المرتبة رقم 14 على مستوى العالم من حيث عدد السكان، حيث تتصدر القائمة الصين والهند بأعداد سكان تجاوز 1.3 مليار نسمة لكل منهما، ثم الولايات المتحدة، ويبلغ عدد سكانها نحو 330 مليون نسمة، ثم إندونيسيا وباكستان والبرازيل ونيجيريا، التي يتراوح عدد سكانها بين 200 و300 مليون، ثم بنجلاديش وروسيا والمكسيك واليابان وإثيوبيا والفلبين ومصر، التي يتراوح عدد سكانها بين 100 و200 مليون.

وقد تغيرت وتيرة الزيادة السكانية في مصر بقفزات غير متوقعة خلال القرن العشرين، ففي حين أن عدد السكان قد تضاعف مرة ونصف تقريباً في خمسين سنة، فبينما كان عدد سكانها نحو 13 مليون في سنة 1920 فقد وصل إلى نحو 32.7 مليوناً في سنة 1970، إلا أن نسبة الزيادة قد تخطت الثلاثة أضعاف في الخمسين سنة التالية، ليصل عدد السكان إلى 100 مليون في 2020.

ومما لا شك فيه أن الزيادة السكانية ليست هي المشكلة الرئيسة في حد ذاتها بشكل مباشر، لكنها تلقي على عاتق الإدارة وصانع القرار أعباءاً وتحديات تنافسية تتمثل في توفير موارد تتناسب مع تلك الأعداد الإضافية من السكان، التي تلتهم الأراضي الزراعية، تلك المساحات المحدودة على ضفتي نهر النيل الذي يعتبر مصدر المياه شبه الوحيد، بما في ذلك من تهديد لمورد يعتبر عماد الاقتصاد المصري، فكلما زاد عدد السكان صاحبه الزحف العمراني على الأراضي الزراعية التي كانت حتى ستينات القرن العشرين تنتج ما يزيد على حاجة مصر من الغذاء (القمح والأرز)، إلى أن أصبحنا من أكثر بلدان العالم المستوردة للحبوب، كما أن نسبة الفقر زادت لتشمل أكثر من 32 بالمائة من المصريين.

ويصبح الاستثمار والتنمية هما الحل الوحيد، وقد أفادت الدراسات أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني لمواكبة تلك الزيادة المضطربة ومسايرة التطور، فإذا كانت معدل النمو السكاني السنوي في مصر يتراوح بين 2.5 إلى 3% فإن معدل النمو الاقتصادي من المفترض أن يكون بين 7.5 و9% سنوياً لمواكبة هذا النمو السكاني. ومع كم الإصلاحات في الاقتصاد المصري، التي دفعت معدلات النمو الاقتصادي تصل إلى 5.5% سنوياً وزيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية وتنفيذ مشاريع ضخمة في البنية التحتية وزيادة الصادرات بنحو ملياري دولار سنوياً خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن ذلك ما زال لا يستطيع مسايرة أعداد السكان المتزايدة، كل ذلك يؤكد على ضرورة تبنى سبل التنمية، بل التنمية المستدامة بمحاورها الثلاث (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) التي تبرز كأحد أهم الحلول التي تضمن الخروج من هذا المأزق.

وفي السياق ذاته ولأن التنمية المستدامة أصبحت ضرورة ملحة في معظم دول العالم، فقد اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومن بينها مصر أجندة 2030 للتنمية المستدامة في عام 2015، وحددت مجموعة من الأهداف يرتجى تحقيقها مع حلول سنة 2030، عددها 17 هدفاً و169 غاية و231 مؤشراً للقياس، اشتملت تلك الأهداف الاهتمام بالتعليم والصحة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، وتقليل اللامساواة الاجتماعية، كما ركزت على أهمية دور المرأة في تحقيق الاستدامة، إذ تم نص الهدف الخامس منها على «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وتعزيز قيم المساواة بين الرجل والمرأة والقضاء على الفقر».

وقد أثبتت المرأة المصرية (التي تمثل 48.5% من إجمالي عدد السكان) نجاحاً بدخولها عديد من الأنشطة الخدمية والاقتصادية فكرياً وعملاً وكان لذلك أثره في الدفع بعجلة التنمية والانتاج وأضحت شريكة فاعلة في كثير

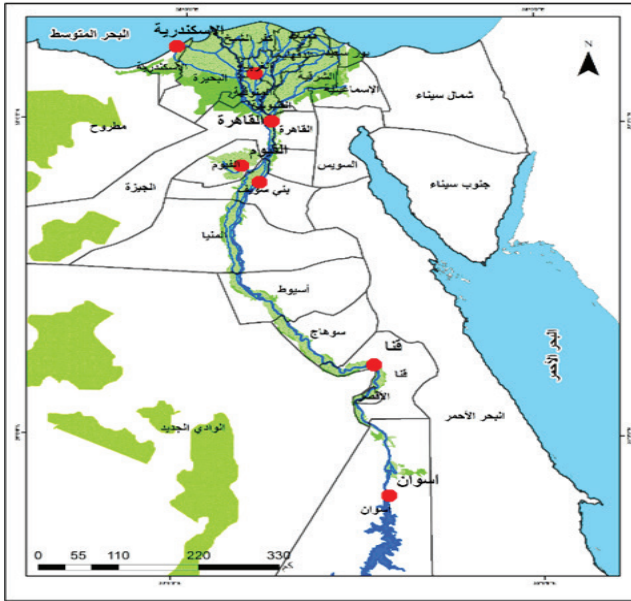
من قطاعات الأعمال محققة نجاحات نوعية تباينت مجالاتها علمياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً تماشياً مع ما أولتها إياه رؤية مصر 2030 من الاهتمام باعتبارها عنصر هام من أجل استكمال تمكينها في مختلف أوجه الحراك التنموي، كما تضمنت الرؤية عدداً من البرامج والمبادرات التنفيذية تحاول الارتقاء بقدارة المرأة وتحويل ما تتطلع إليه إلى منجز على أرض الواقع .

ومع تعقد سبل المعيشة والتغيرات المتواترة للمجتمع المصري، فقد حرصت الاستراتيجية الوطنية المصرية على رفع مستويات جودة الحياة لدى المصريين، ودعم المرأة بصفقتها تمثل نصف المجتمع لإيجاد فرص الاستقلالية من خلال تمكينها الاقتصادي والاجتماعي، وصلها بالدورات التدريبية المهنية المؤهلة، فضلاً عن التنمية الفكرية لها من خلال برامج تدريبية للقراءة والكتابة واللغات الأجنبية والوعي الاجتماعي والصحي.

ولاشك أن المدن المصرية بما تشهده من تعقد الوظائف الحضرية، وتيارات الهجرة من الريف إليها قد أصبحت الأشد معاناة، والأكثر حاجة إلى إعادة النظر في تخطيطها، الذي أصبح عاجزاً عن الإيفاء بمتطلباتها. وقد ظهرت مبادرات المدن الصديقة للمرأة Women-friendly cities كإحدى سبل تطوير مدن الجيل الرابع، وتضمنت ضمن أهدافها فكرة (استعادة المرأة للمدينة) وكانت من أولوياتها تأصيل مفهوم (ما الذي تعنيه فكرة استعادة المرأة للمدينة؟ وما هو مكانة المرأة في المدينة وما هو المستوى التخطيطي الذي يضمن مستوى معقول من جودة الحياة للعنصر النسائي؟ وكيف تتحقق المساواة في الحوكمة على المستوى المحلي؟ وما هو حجم النساء في الأجناس المدنية الجديدة؟

وقد اعتمدت الدراسة على استقصاء آراء عينة من النساء المصريات في مدن (أسوان، قنا، الفيوم، بني سويف، طنطا، القاهرة، الإسكندرية) لتحليل الوضع الراهن وفقاً لبعض المعايير الموثوقة للمدن الصديقة للمرأة (الشكل رقم 1).

الشكل رقم(1) الموقع الجغرافي لمدينة عينة الدراسة الميدانية.



ما هية المدينة الصديقة للمرأة

يعتبر مصطلح المدن الصديقة للمرأة Women-friendly cities هو إحدى المحاولات التخطيطية الرامية لتعزيز مشاركة المرأة الكاملة في سوق العمل وفي كافة مناحي الحياة وذلك في بيئة تعليمية وحياتية تتوافق بشكل كبير مع خصائص المرأة وتحافظ على حقوقها وخصوصيتها، وتتبنى هذه المدن فكرة أن المرأة عنصر مهم من عناصر قوة المجتمع، ولديها إمكانات النجاح، حيث لا تكتمل التنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي إلا بمشاركتها، الفاعلة واكتشاف مواهبها وتنميتها، واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة، ودعم المبادرات والمتقنات والتميزات منهن للمشاركة في النهضة والبناء، بل وتمكينهن من تولي المناصب القيادية لبناء مستقبلها كهيكل استراتيجي لهذا النوع من المدن.

وقد شهدت سبعينيات القرن العشرين عدة دراسات تعالج المشكلات المجتمعية المتعلقة بالمرأة وحقوقها ويعتبر مؤلف ديفيد هارفي David Harvey: «العدالة الاجتماعية والمدينة»، (SOCIAL JUSTICE AND THE CITY, 1973) قد جاء انعكاساً للعديد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في أمريكا الشمالية في بداية سبعينيات القرن الماضي، كمشكلات الفقر، وتفاوت مستويات الدخل، والتفرقة العنصرية، وأعمال الشغب والعنف ضد المرأة وغيرها. ويعتبر هذا المؤلف بمثابة البداية النظرية، التي لفتت الانتباه لما سُمي بعد ذلك بـ"المدن الصديقة للمرأة".

ولا شك أن هناك قصور واضح في البيئة الحضرية فيما يتعلق بحاجات المرأة وخصائصها، وما يوفر لها القدرة على الراحة والاستقرار في الحياة الحضرية، فالمدينة الصديقة للمرأة قامت فكرتها على هيكلة مدن جديدة تستطيع جعل حياتهن أسهل داخل البيئة الحضرية، بشكل يمكنهن من الاستمتاع بالحياة العامة دون خوف، ودون ممارسة أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة.

وقد عرف جاج (Gaag, 2011, March 25) المدن الصديقة للمرأة بأنها المدن التي تستطيع المرأة فيها الحصول على مجموعة من الاحتياجات والخدمات كما يأتي:

- أ- الحق في التعليم الآمن والتميز.
- ب- الحق في العيش بعيداً عن العنف.
- ج- الحق في الإسكان الآمن واللائق.
- د- الحق في التحرك بأمان في المدينة.
- هـ- الحق في الحصول على خدمات ميسورة التكلفة.
- و- الحق في العمل اللائق والمناسب للمسنات في بيئة حضرية سليمة.
- ز- الحق في تخصيص أماكن آمنة للتنزه في المدينة.
- ح- الحق في المشاركة في صنع القرار داخل المدن لجعلها أكثر أماناً وشمولاً وسهولة.

وقد لخصت بعض الدراسات العناصر الأكثر احتياجاً في المدينة، التي تجعل حياة المرأة أسهل داخل بيئتها، وكان منها دراسة راناسنج (Ranasinghe, 2016) RANASINGHE التي خلصت إلى أن المدينة الصديقة للمرأة يجب أن تتصف بثلاثة عناصر رئيسة هي:

- أ. الحق في الاستمتاع بالأماكن العامة دون خوف.
- ب. حفظ الحقوق الشخصية للمرأة وعدم ممارسة أي عنف ضد النساء أو الفتيات.
- ج. أن تكون الخدمات مصممة في الأساس بحيث تلبي احتياجات المرأة جنب إلى جنب مع الرجل.

إن فالمدينة الصديقة للمرأة تعني بتوفير قدر مناسب من الأمان والراحة للمرأة للتعايش جنباً إلى جنب مع الرجل في المكان، وقد تباينت الدراسات في تحديد أهم العناصر المتعلقة بتحقيق الأمان والراحة للمرأة (بصفة خاصة المرأة الحضرية) فكانت كالتالي:

المرأة ورحلات العمل اليومية

ذهب الباحثون إلى أن دخول المرأة حقل العمل والرحلات اليومية المتكررة لها يرتبط به عدد آخر من الأنشطة التي تمارسها ذهاباً وإياباً مثل التسوق وغيرها، ما يجعلها عرضة للمضايقات أحياناً (Hamid, et al., 2013).

مسافة السفر

تأتي مسافة السفر التي تقطعها المرأة عنصراً آخر شديد الأهمية، فكلما زاد طول تلك المسافة تسبب في مضايقات للمرأة بطبيعتها من ناحية، فضلاً عن أن المرأة غالباً تتحمل مسؤولية منزلية تضاف لمسؤوليات العمل (Hamid, et al., 2013)

مواعيد العمل

من المؤكد أن مواعيد العمل هامة جداً بالنسبة للمرأة، إذ غالباً ما يواجهن شعوراً بالخوف أثناء التنقل بعد حلول الظلام والقلق على السلامة الشخصية في أوقات متأخرة، وعليه تكون مسؤولية توفير الأمان من الأولويات.

The Ideal Concept of the Women-Friendly City المفهوم المثالي للمدينة الصديقة للمرأة

حدد اتحاد البلديات الكندية Federation of Canadian Municipalities عدداً من الاستراتيجيات المثالية لتحويل المدن الكندية لمدن صديقة للمرأة (Carlton, 2004) نعرضها فيما يلي:

- تحقيق المساواة بين أعداد النساء والرجال في بيوت صنع القرار وجميع مجالات السياسة العامة.
- تطبيق ونشر مبادئ تعميم المساواة في جميع السياسات والبرامج والخدمات في الإدارات المحلية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وصياغة أساليب للرصد والقياس لهذا التطبيق.
- تعزيز التعاون الدولي والوطني بين التجمعات الإقليمية من أجل زيادة تبادل الخبرات، وكذلك تطوير الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي تساعد على إذابة الحواجز التي تعترض مشاركة المرأة في صنع القرار المحلي.
- انشاء منصة مشتركة تيسر عمليات الرصد الدقيق لتطبيق الالتزامات وتبادل الممارسات الجيدة بين البلديات وعلى المستويات الوطنية والدولية.

التحليل الرباعي SWOT analysis

يعتبر التحليل الرباعي sisylana TOWS من الأساليب المتميزة المستخدمة في التخطيط الاستراتيجي، التي ابتكرها ألبرت همفري S. treblia yerhpmuH عام 0691 أثناء عمله في معهد ستانفورد للبحوث، والمعروف باسم IRS حيث أجرى التحليل بناءً على تقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لأي مشروع تجاري. ومن الأهمية أن يتم تحديد هدف المشروع بعناية، وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المواتية لتحقيق هذا الهدف.

ويمكن تعريف التحليل الرباعي على أنه ملخص لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بمثابة أداة مفيدة لتحليل العوامل الداخلية والخارجية من أجل التوصل إلى نهج علمي داعم لصناعة القرار (Khalifipour, et al., 2012). ويذكر بوتنا أن استخدام هذا المنهج ملائم بشكل كبير للدراسات الجغرافية، ولا سيما التي تتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسكان، فضلاً عن التخطيط لتنمية الأراضي. (Buta, 2007) ولا شك أن استخدام تحليل SWOT يكون من وجهات نظر عديدة في التخطيط العمراني:

- . منظور استراتيجي، يسمح بتحديد الرؤية، والدافع، وأهداف الظروف المحلية.
- . منظور نوعي لتحديد العناصر الجغرافية الداخلية والخارجية، والاستراتيجيات المناسبة للتنمية الإقليمية.
- . منظور كمي مستقبلي لتحديد الخصائص الكمية.

وقد أخضع المخططون الحضريون والجغرافيون تحليل SWOT كمنهجية لدراسة الاختلافات بين العوامل الداخلية والخارجية للتخطيط لمستقبل المدينة، وتكمن أهمية أداة التحليل هذه في أنها يمكن أن توازن بين جميع العوامل الجغرافية الداخلية والخارجية للمواقع، حيث يتم تحديد خصائص نقاط القوة والضعف كعناصر داخلية، في حين تتمثل العناصر الخارجية في الفرص والتهديدات.

عناصر القوة (المرأة في رؤية مصر 2030)

من أبرز عناصر القوة، وما يعزز امكانية دعم فكرة التحول للمدن الصديقة للمرأة هو رؤية مصر 2030 التي تضمنت تنمية قدرات المرأة وتوسيع خيارات العمل لديها وفتح آفاق مشاركتها في العمل وإتاحة الفرصة في التوظيف النسائي في كافة القطاعات الانتاجية والخدمية ومجالات ريادة الأعمال وفرص تقلد المناصب، وذلك ضمن أهدافها العامة والاستراتيجية والتفصيلية.

وقد تم صياغة الرؤية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 من خلال السير في محاور أربع، هي:

- أ. التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي.
- ب. التمكين الاقتصادي.
- ج. التمكين الاجتماعي.
- د. ضمان الحماية.

[https://www.enow.gov.eg/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20\(2030](https://www.enow.gov.eg/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20(2030)

وتضمنت ثلاثة أهداف استراتيجية وإحدى عشر هدف تفصيلي، كما يلي:

مساندة المرأة العاملة

- أ- تعزيز انتاجية المرأة العاملة في القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي.
- ب- دعم المرأة العاملة وتقديم الخدمات المساندة لها وضمان بيئة عمل آمنة.
- ج- وضع قوانين عمل مستجيبة للنوع الاجتماعي في كافة القطاعات.
- د- خلق دور أكبر للمرأة في الادارة وحوكمة الشركات والهيئات.

زيادة معدل تشغيل الإناث

- أ- فتح آفاق ومجالات عمل جديدة للمرأة.
- ب- القضاء على التمييز العنصري ضد المرأة في الحصول على فرص العمل.
- ج- تشجيع ودعم المشروعات الجديدة تملكها وتديرها المرأة.
- د- تدشين مشروعات جديدة كثيفة العمالة النسائية.

ضمان حقوق المرأة في الموارد الاقتصادية وتنمية قدراتها

- أ- التدريب وبناء قدرات الإناث بما في ذلك النساء المهمشات.
- ب- نشر ريادة الأعمال بين الإناث.
- ج- تعزيز الخدمات المالية المستهدفة للمرأة.

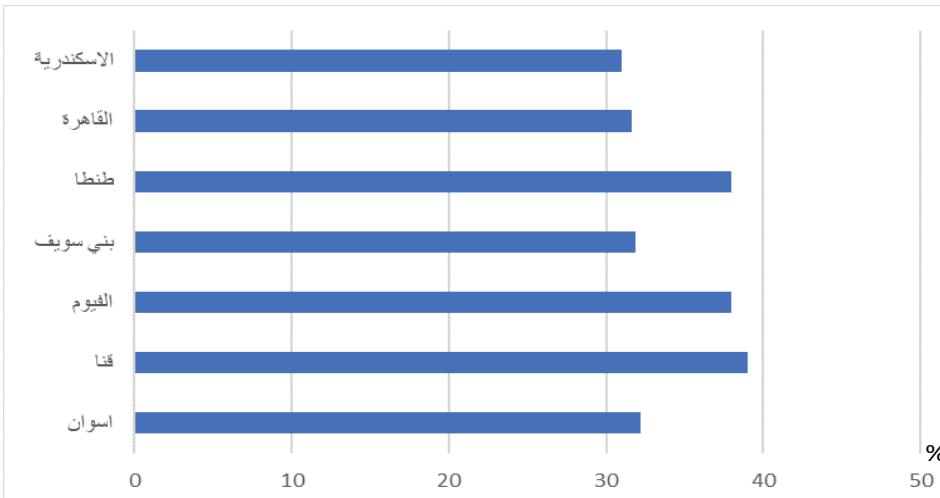
عناصر الضعف

كشفت الدراسة الميدانية التي اعتمدت على استقصاء آراء عينة بلغ عددها 280 من النساء المصريات في مدن (أسوان، قنا، الفيوم، بني سويف، طنطا، القاهرة، الإسكندرية) عدداً من عناصر الضعف تمثلها مجموعة من المشكلات الرئيسية تمثلت فيما يلي:

مشكلة (اقتصادية) قلة الوظائف والتمييز بين الجنسين

رأى عدد من النساء نسبتهم 64% تقريباً من إجمالي عددهم في العينة المدروسة أن هناك مشكلة تقابل بنات جنسهن في الحصول على وظيفة مناسبة، رغم جهود الدولة لإذابة الفوارق والمساواة بين الجنسين، ورأت نسبة تتراوح بين (31،39%) منهن أن هناك تمييز في بعض أنماط العمل بين الرجل والمرأة، حيث ينظر للمرأة بعدم قدرتها على أداء هذه الأعمال، وتفضيل بعض المصالح والهيئات الحكومية والبنوك الرجل على المرأة في شغل الوظائف وقد شهدت مدن قنا وطنطا والفيوم أكبر النسب (39، 38، 38%) على التوالي، بينما جاءت أقل النسب في محافظة الإسكندرية، القاهرة، بني سويف، وأسوان (31.6، 31، 32.2، 31.9%) على التوالي (الشكل رقم 2).

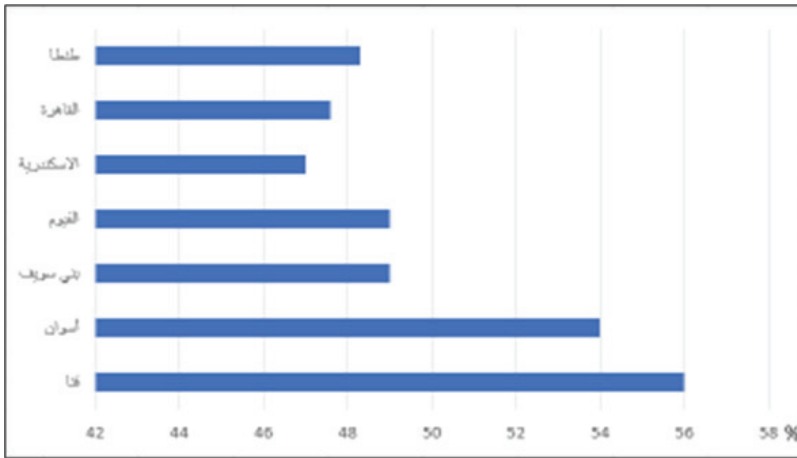
الشكل رقم (2) مشكلة (اقتصادية) قلة الوظائف والتمييز بين الجنسين في بعض مدن مصر.



مشكلة (اجتماعية) الاستقلالية

أثبتت الدراسة الميدانية أن نسبة تتراوح بين 47، 56% من حجم العينة يرون بضرورة استقلالية المرأة، فرغم أن المرأة قد تقف جنباً إلى جنب مع الرجل في تحمل حاجيات الحياة إلا أن المرأة لم تتل استقلالها التام (فكرياً، أو اقتصادياً) في ظل رجل لا يعترف بذلك لأسباب، بعضها أسباب عقائدية متأصلة، وجاءت في المراتب الأولى في هذه المشكلات المرأة في مدن (قنا، أسوان، بني سويف، الفيوم) بنسب (56، 54، 49، 49%) على التوالي، بينما جاءت مدن (الإسكندرية، القاهرة، طنطا) كأقل نسب، مسجلة (47، 47.6، 48.3%) على التوالي (الشكل رقم 3).

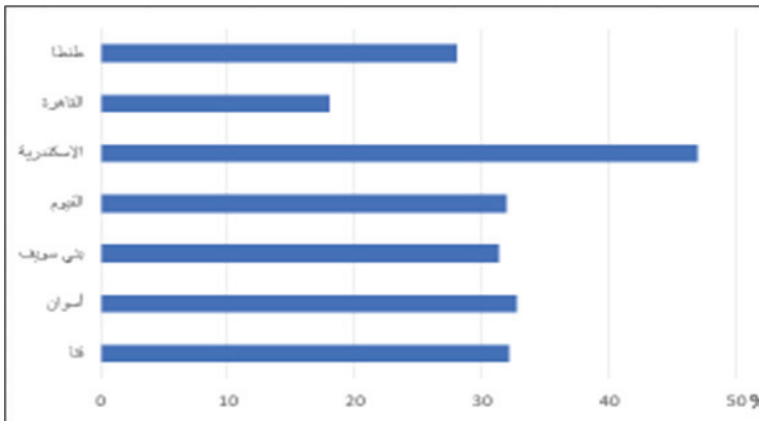
الشكل رقم (3) مشكلة الاستقلالية للمرأة في بعض مدن مصر.



مشكلة الميراث

جاءت تلك المشكلة كأحد المشكلات التي رصدتها الدراسة الميدانية، حيث تراوحت نسبة من دونها بين 18، 33% من حجم العينة، وقد ظهرت النسب الأعلى في مدن (أسوان، قنا، الفيوم، بني سويف، طنطا) مسجلة (32.8، 32.2، 32، 31.4، 28%) على التوالي، بينما جاءت أقل النسب في الإسكندرية والقاهرة بنسبة (18%) لكل منهما (الشكل رقم 4).

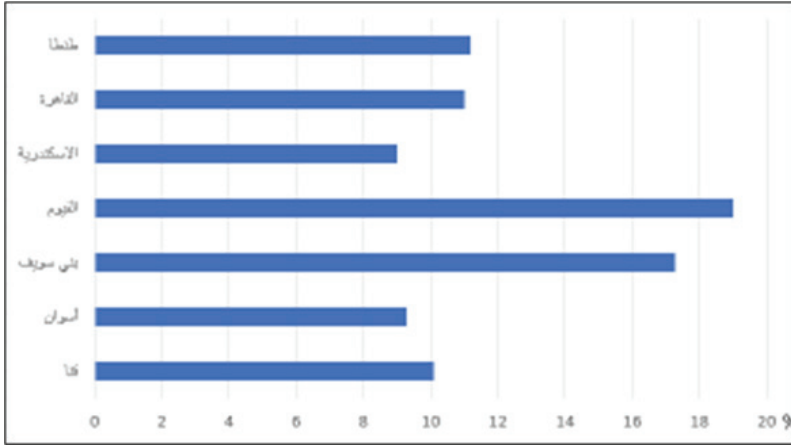
الشكل رقم (4) مشكلة ميراث المرأة في بعض مدن مصر



مشكلة السلامة

اعتبرت بعض نساء العينة المفحوصة أنه بالرغم من جهود الدولة المبذولة، فإن ثمة مشكلة تقابل بعض الفتيات والسيدات أثناء المشي في بعض أوقات اليوم تبعاً لمستويات الإنارة، مما قد يعرضهن للمضايقات (كالتحرش)، فقد جاءت أعلى النسب في مدينتي الفيوم وبني سويف (19، 17.3%) على التوالي، بينما تراوحت نسبتها في المدى (9، 11.2%) في باقي المدن (الشكل رقم 5).

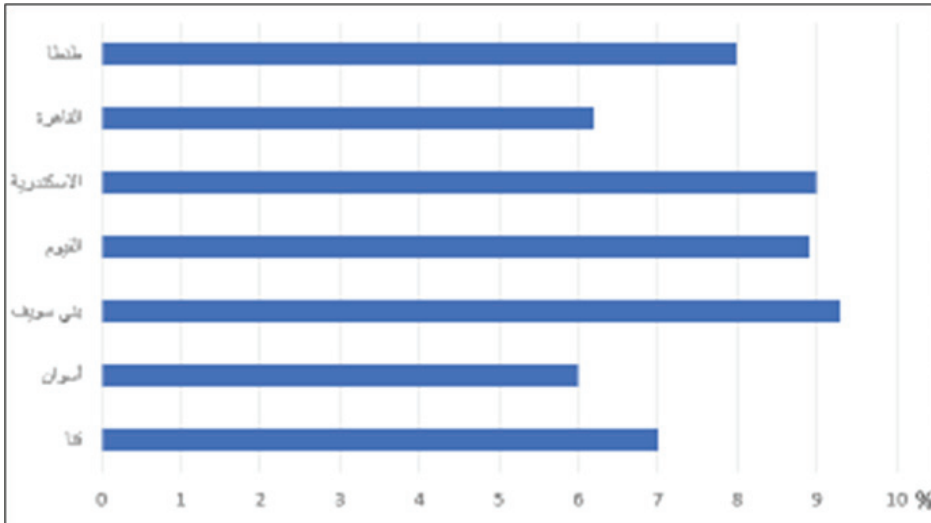
الشكل رقم (5) مشكلة سلامة المرأة في بعض مدن مصر.



مشكلات تتعلق بتخطيط المدن

حيث اعتبرت نسبة تصل إلى 10% من حجم العينة أن تخطيط المدينة والأماكن العامة والمنتزهات بها جاء تخطيطاً لا يراعي خصائص المرأة، فمثلاً لا يتوافق التخطيط مع حاجة بعضهن، فتراوحت نسبة المؤيدين لذلك في مدن الفيوم وبني سويف وقنا وطنطا بين (6، 9.3%) بينما لم تتفق المفحوصات في باقي المدن مع ذلك (الشكل رقم 6).

الشكل رقم (6) مشكلات تخطيط المدن بالنسبة للمرأة في بعض مدن مصر.



التحديات (تحديات التحول للمدن الصديقة للمرأة)

هناك تحديات أساسية تواجه التحول نحو المدن الصديقة للمرأة بصفة عامة وفي مدن مصر بشكل خاص، إذ ينبغي أن يتم التخطيط في ضوء بعض المسائل المتعلقة بخصائص المرأة، كما ينبغي أن توضع الاتجاهات والحقوق والأدوار الاجتماعية التي يتطلعن لممارستها والحصول عليها موضع الاهتمام، فضلاً عن الأخذ في الاعتبار لمسائل مثل: التباينات العمرية، والإعاقة، والتوجه الثقافي، حيث يسهم الإدراك الكامل لتلك التباينات في التخطيط المكاني لهذا النوع من المدن في ضمان إنشاء بيئات آمنة وصحية ومستدامة وممتعة للمرأة جنباً إلى جنب مع الرجل، فالتخطيط الحضري يحتاج إلى توفير مجموعة من الخصائص المكانية والخدمات تكون قابلة للاستخدام من قبل الجميع.

ومن أجل تصميم مدينة صديقة للمرأة ينبغي الأخذ في الاعتبار لمجموعة من التحديات، أوردتها راناسنج (RANASINGHE, 2016) هيكلًا تنفيذياً فيما يلي:

- أ. حصر المواقع المساحات في المدينة، التي تتناسب والاستخدامات المتعددة من قبل النساء والفتيات من خلال الدراسة الميدانية المتأنية.
- ب. حصر أنماط المواقع والمساحات التي تتجنبها المرأة.
- ج. حصر وتحليل التباين في خصائص مجموعات النساء في المدينة، التي غالباً ما تتعرض للعنف أو انعدام الأمن.
- د. الصياغة الدقيقة لخصائص كلا النوعين السابقين من المواقع والمساحات.
- هـ. حصر أنواع مسببات العنف أو انعدام الأمن التي تشعر بها النساء والفتيات في المدينة.
- و. تحديد التباينات في الفترة الزمنية التي تخرج فيها كل فتاة أو سيدة خارج المدينة.
- ز. تحديد ما إذا كُن يفضلن الذهاب في مجموعات أو في صحبة الرجال.
- ح. هل تحتاج النساء والفتيات لاستخدام أماكن للانتظار للمبيت ليلية أو عدة ليال، أو إنها تفضل الانتقال فقط من خلالها.
- ط. حصر وتحليل التباين في استخدام المرأة للمساحات الحضرية.
- ي. صياغة أفضل السياسات والاستراتيجيات التنظيمية لمكافحة انعدام الأمن للمرأة والجرائم الموجودة بالفعل في المدينة.

بينما تضمن الدليل الإرشادي للأمم المتحدة (UN practical guide, 2011) لبناء مدن آمنة وشاملة للمرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادي لتحديات والمفاهيم الرئيسية للعمل في المدن الآمنة للنساء، وقدم مجموعة من الأدوات العملية لكيفية البدء في بناء مدن أكثر أماناً وشمولية، حيث تناول العديد من السياسات والاستراتيجيات بالإضافة إلى تقديم اقتراحات بشأن الخدمات اللوجستية لتلك المدن.

وجاء في أهم نقاط الدليل الإرشادي أن المدينة الصديقة للنساء أو الفتاة في حاجة إلى أن تكون خالية من العنف وإمكانية التمتع بالحياة العامة دون خوف. والمساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ك. وأشار إلى أن انعدام الحرية في الحياة المجتمعية بسبب انعدام الأمن والتهديد والعنف، يمنع مشاركة المرأة في تنمية المجتمع.

ل. وأشار إلى أن الافتقار إلى السلامة دائماً يؤثر على حياة النساء والفتيات، فمثلاً وجود مضايقات للفتاة في طريقها إلى المدرسة في نطاقها الضيق قد يؤثر على منعها من إكمال تعليمها بسبب الخوف، كما أن بعض

النساء تتجنب بعض مناطق المدينة لنفس السبب، وبالقياس على ذلك فإن الشعور بالخوف قد يعيق النساء عن أخذ حقوقهن في الحدائق العامة.

م. وهنا يمكن القول أن هناك عدد من التحديات المركبة للتحويل نحو المدن الصديقة للمرأة في مصر، لا يمكن حصرها، لكنها تتعلق بالمرافق العامة وعدم ملائمتها، والافتقار للسلامة في السفر، والأمن، ومستويات الإنارة، ووعي الجمهور، وغيرها من ظروف المشكلات الصحية، كما أن أنظمة النقل غير الفعالة تجعل من الصعب التعرض للمضايقات. فالمرور على الطرق، وعدم كفاءة بعض نظم النقل العام وعدم كفاءتها.

الفرص المتاحة (المدينة من منظور المرأة)

لا شك إن تخطيط المدينة الصديقة للمرأة يتطلب النظر إليها بعين المرأة ذاتها، ومتطلباتها، وتتضمن السطور التالية عرضاً مختصراً لأهم الفرص المتاحة وبعض المحاور الواجب مراعاتها عند تصميم هذا النوع من المدن:

أ. هناك فرصة بتخطيط المدينة أو إعادة تخطيطها من منظور المرأة (يمكن البدء ببعض الأحياء)، ويهدف هذا المحور إلى تسليط الضوء على التصميم الحضري والاستراتيجيات العامة والإجراءات التي يمكن أن تجعل البيئة الحضرية أكثر شمولاً وأمناً للمرأة، وإشراك المرأة في وضع الرؤية الحضرية (the urban vision, [http:// theurbanvision.com](http://theurbanvision.com)) ويستلزم ذلك إجراء البحوث الميدانية وورش العمل للمختصين للوصول لأفضل الممارسات في مجال السياسات والتصميم؛ بالإضافة إلى إجراء حوار عام حول الخيارات البديلة للسياسة العامة، ويمكن تجميع البيانات الخاصة بعناصر الرؤية الحضرية على خريطة تفاعلية توضح تطور الاتجاهات على المستوى المحلي، مما يسهل الإدارة وتكون مفيدة للأفراد والمجتمعات المحلية والإدارة المحلية لتحديد العوامل المسببة للسلوكيات المرفوضة التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة ومحاولة إيجاد حلول.

ب. إنشاء مراكز للبحوث: تختص بتخطيط قضايا المرأة من وجهة نظرها وإيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها، فضلاً عن وضع الرؤى الخاصة بتلك القضايا وتطويرها أنياً لتتناسب مع ما يستجد من أحداث.

ج. تصميم البيئات الحضرية بما يتوافق مع طبيعة واحتياجات المرأة، متضمناً الشوارع، والأمن العام، والبنية التحتية، الأرصفة، وسائل النقل العام، وتوفير متطلبات تمكين المرأة في القوى العاملة الحضرية، توفير حمامات آمنة لها، توفير مرافق صحية آمنة للمرأة.

د. الاهتمام بمتطلبات الحياة اليومية للمرأة وتأمينها، مثل المشي إلى المترو ووسائل النقل، والذهاب إلى المدرسة والعمل، والاشتراك في الحياة العامة كممارسة البيع والشراء مثلاً، الاستمتاع بالحدائق العامة والمتنزهات، درءاً لفكرة أن معظم النساء والفتيات يتعرضن للتحرش الجنسي والعنف والمضايقة على نطاق واسع في المدينة، بهدف جعل مجتمعاتنا أكثر أماناً للنساء عن طريق الإصلاح الثقافي، وتغيير السلوك، وتحسين الأمن عن طريق إعادة وضع تصور للمدن من منظور نسوي مما يمكن أن يؤدي إلى تغيير جذري وتصبح المدينة مصممة لجعل النساء والأطفال والمسنين آمنون ولهم الحق في العيش بكرامة ودون خوف من الأذى البدني أو النفسي. جنباً إلى جنب مع الرجال.

هـ. الاهتمام بوضع رؤى ومبادئ سلوكية وثقافية تهدف إلى الإعلام والتثقيف والدعوة لتحسين عمليات التخطيط وتستهدف المواطنين في الشارع والمدرسة والمنزل بحق المرأة أن تكون شريكاً في العيش.

و. إعادة تطوير مناطق الاستخدام المختلطة، حيث غالباً ما تقسم استخدام المدينة على أساس الوظيفة إلى المناطق السكنية المنفصلة عن المناطق التجارية والمكتبية وغيرها مما قد ينتج عنها مناطق معينة

من المدينة غير مستخدمة خلال فترات زمنية معينة من اليوم وتصبح تلك المناطق مهجورة لتمثل فجوات غير آمنة تتطلب المزيد من المراقبة وتزيد من الضغط على شبكات النقل العام.

ز. تصميم مخططات عمرانية تضمن خصوصية المساكن، ويكون للنساء الحق في ارتياد المناطق التجارية وسط المدينة بأمان، بحيث تكون الشوارع النشطة والمساكن جنباً إلى جنب مع المساحات التجارية تتخللها المرافق الاجتماعية مثل مرافق الرعاية الصحية والبارات وأماكن الترفيه والمدارس.

ح. تصميم المباني بحيث يحافظ التصميم على وجود مساحات بينية تخصص للنساء، حيث يمكن استخدام المساحات البينية بين الأماكن العامة والخاصة، كما يمكن استحداث مساحات اجتماعية من خلال دمج المقاعد ووجود بعض محلات البيع بالتجزئة أو المقاهي في النطاق الانتقالي.

ط. الاشتراط في تراخيص المباني الجديدة أن تكون هناك نوافذ مظلة على ممرات المشاة، ومداخل المباني، بحيث يمكن رؤيتها بسهولة وتكون مضاءه جيداً ويمكن الوصول إليها، حيث تمثل مساهمات قيمة في تحسين رؤية المرأة للشارع (<https://www.translatetheweb.com/?ref=TVert&from=&to=ar&a=www>)

ي. تصميم الأماكن العامة وتخطيطها لتتناسب مع جميع شرائح المجتمع ومراعاة المحور البصري دون عائق، أي ينبغي أن تكون الحدائق ومناطق اللعب مرئية من نوافذ المباني المجاورة، بحيث يمكن للأباء والجيران أن يكونوا على بينة من سلامة أطفالهم خصوصاً من البنات وتكفل الإضاءة الكافية الرؤية والاستخدام على مدار الساعة وزيادة الشعور بالأمان في تلك المساحة، كما يجب توفير سبلًا متنوعة للاستجمام لتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من المستخدمين في الأماكن العامة.

ك. حيث إن الشارع الآمن للنساء والأطفال والمسنين يجعل المدينة تتناسب الجميع، فيجب أن تكون مسارات المشاة خالية من الحفر والعوائق البصرية، فضلاً عن تأمين عبور المشاة على طول الطرق.

ل. الضروري أن يركز تخطيط المدينة على ضمان مجموعة من خيارات انتقال المرأة تتسم بالمرونة ويمكن الوصول إليها بسرعة وسهولة في المدينة، مع تخصيص أماكن للمرأة في الخدمات اللوجستية مثل محطات الحافلات أو القطارات أو المترو بحيث تشعر فيها بالأمان والراحة.

م. إعطاء الفرصة كاملة للسائقات من النساء؛ حيث إنها مهنة لا تزال يهيمن عليها الذكور تماماً، وذلك لخلق سهولة الحركة لأصحاب السيارات من النساء وممارسة تلك المهنة بواسطتهن وضمان حمايتهن من التحرش الجنسي.

ن. تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة الحضرية، مع تسليط الضوء على كيفية مشاركتها في قطاعات العمل المختلفة وتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث لا تزال بعض الوظائف الحضرية، تقتصر على الرجال إلى حد كبير، وقد يؤدي إلى تخطيط وتصميم الرجال لمدينة من وجهة نظرهم في حين لا تأخذ احتياجات النصف الآخر من السكان في الاعتبار.

س. الأخذ في الاعتبار لوجهة نظر المرأة أثناء تخطيط المرافق المأمونة، حيث أن هناك حاجة إلى توفير مرافق آمنة للنساء في المناطق الحضرية، خصوصاً أن نسبة ليست صغيرة من النساء تعيش في ظروف متدنية الدخل في الأحياء الفقيرة وقد لا توفر مرافق عامة آمنة للنساء.

ع. توفير وسائل إنذار يمكن للمرأة استخدامها بسهولة في الأماكن العامة في غياب الشرطة، كأنظمة إنذار مرئية وسهلة الوصول إليها يمكن استخدامها من قبل ضحايا الاعتداء في حالة الطوارئ.

نماذج واستراتيجيات

شهدت الفترة السابقة عدداً من الجهود الرامية لتحويل بعض المدن إلى مدينة صديقة للمرأة بهدف تمكين المرأة والحفاظ على حقوقها وإشراكها في القرارات السياسية التي تصدرها الحكومات من أجل الحفاظ على اتخاذ سياسات حكومية تهدف لصالح الجنسين معاً، كما تهدف إلى تعزيز جودة الحياة للمرأة من خلال تنفيذ سياسات تعالج مجموعة من القضايا يتعلق معظمها بالموائمة البيئية الحضرية، والأمن والسلامة، وتعزيز مستوى معيشة المرأة، وفيما يلي نستعرض عدداً من التجارب العالمية:

تجربة سيول Seoul solution

بدأت تجربة مدينة سيول الكورية للتحويل إلى مدينة صديقة للمرأة في 2007، كمبادرة للتقليل من المضايقات التي تواجهها النساء في حياتهن اليومية وجعل المدينة مكاناً يتلاءم مع خصائص المرأة ويحقق لها الراحة والسعادة، حيث تم تشكيل فريق من الخبراء، وأجريت دراسة استقصائية عامة، لإرساء استراتيجية ذات رؤية لخلق بيئة حضرية تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من المضايقات وانعدام الأمن الذي تواجهه المرأة في حياتها اليومية عن طريق الاستعانة برؤيتهم في صياغة مجموعة القرارات وقد جاء من أبرز تلك الاستراتيجيات ما يلي:

- 0 خلق بيئة حضرية صديقة للمرأة، من خلال تحسين الخدمات، ووسائل النقل، والمرافق والشوارع وغيرها.
- 0 الاستعانة بالمرأة وتمكينها في كل إدارة من الإدارات التنفيذية ومؤسسات مدنية.
- 0 تمكين المرأة، من المشاركة في عملية التخطيط وتنفيذ السياسات، وتنوع أساليب المشاركة.
- 0 بناء وتعزيز رأي عام مجتمعي بشأن تدشين المدينة الصديقة للمرأة.

تجربة سيريلانكا

على الرغم من أن المجتمع السريلانكي كان عبر التاريخ يقدر المرأة ويصفها بأنها جوهرة يمكنها التجول في جميع أنحاء البلاد دون أي ضرر، إلا أن تلك القواعد والرؤى التي رعتها المعتقدات البوذية قد تبدلت، حيث تغير المجتمع السريلانكي تغيراً كبيراً ولم تعد الظروف آمنة للمرأة داخله، مما دعا إلى التفكير في إعادة المدن صديقة للمرأة.

وتهدف تجربة سيريلانكا التي انطلقت 2016 (Ranasinghe, 2016) إلى تمكين المرأة من الاستمتاع بالأماكن والحياة العامة دون خوف، مع رفض أي عنف ضد المرأة، فضلاً عن تلبية احتياجاتها من الخدمات والمرافق.

تجربة جالابا Jalaba في نيكارجوا

تحتل مدينة جالابا أحد أودية نيكارجوا، التي شهدت كثير من الحروب طوال ثمانينيات القرن الميلادي الماضي، ثم أصبحت مدينة للسلام، وتعد نيكارجوا ثاني أفقر بلدان العالم في نصف الكرة الغربي، وبالطبع ينطبق ذلك على جالابا. وثمة محاولات مبذولة لتطوير مجتمع جالابا لأكثر من 30 عاماً عن طريق مشاريع تعاونية مستدامة لتوفير المياه النظيفة للمجتمعات المعوزة، وتمكين النساء من خلال برامج تعاونية، وبرامج تعليمية لتعزيز قدرات البالغين والأطفال والعديد من المشاريع الأخرى (bouldercolorado، <https://bouldercolorado.gov/sister-cities/jalapa-nicaragua>).

ويهدف مشروع مدينة جالابا للصداقة لإنشاء مجتمع متعاون بما فيه الحفاظ على حقوق المرأة والعمل من أجل الصالح العام لسكانها من الجنسين، وتعزيز الدبلوماسية الشعبية. ويوفر المشروع الإطار الذي يمكّن المتطوعين والمتطوعات المهرة من العمل في منطقة جالابا في نيكاراجوا.

تجربة نيوكاسل "Newcastle Girl"

تم اطلاق مشروع بنت نيوكاسل Newcastle Girl في يوليو 2018 لإطلاق رسالة تتضمن الحفاظ على حقوق المرأة الشابة في نيوكاسل، وتضمن المشروع عدة نقاط أهمها، إيجارات المسكن المرتفعة، والأجور المنخفضة للسيدة العاملة، وغيرها. وهدف المشروع إلى تعميق ارتباط الفتيات بالمدينة واستخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المشروع مجتمعياً (citygirlnetwork، <https://citygirlnetwork.com/about>)

خارطة طريق لصناعة المدينة المصرية الصديقة للمرأة

من خلال القراءة التحليلية المتأنية من خلال استقصاء آراء عينة من النساء المصريات في مدن (أسوان، قنا، الفيوم، بني سويف، طنطا، القاهرة، الاسكندرية) لتحليل الوضع الراهن وفقاً لبعض المعايير الموثوقة للمدن الصديقة للمرأة، وبعض التجارب الدولية سابقة الذكر يمكن وضع محاور رئيسة لصناعة مدن مصرية صديقة للمرأة تسهم بشكل جاد في تمكينها وجعلها أحد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة، وفيما يلي أهم هذه المحاور:

- أ- التوسع في تدعيم المرأة العاملة وبصفة خاصة في القطاعات غير الرسمية وفي الحرف التراثية.
- ب- دعم المرأة العاملة وتهيئة بيئة عمل جاذبة لها بما يحقق قدر معقول من الرضاء الوظيفي.
- ج- اشراك المرأة في جهات صنع القرار، بصفة خاصة في هيئات التخطيط الحضري والإدارة المحلية.
- د- التوسع في صياغة قوانين عمل تستهدف حماية حقوق المرأة العاملة.
- هـ- فتح مجالات عمل جديدة تستهدف المرأة بشكل أكبر.
- و- التوسع في تنظيم برامج تدريبية للفتيات في المراحل الثانوية وما بعدها تساهم في صقل قدراتها في شتى المجالات.
- ز- الاستعانة بالمرأة بعد برامج تدريب موجهة في حوكمة الشركات والهيئات.
- ح- تعديل القوانين فيما يخص حصول المرأة على حقوقها المشروعة.
- ط- القضاء على التمييز ضد المرأة في الحصول على فرص عمل تناسب قدرات كل منهن وفقاً لاختبارات لقياس المهارة.
- ي- اطلاق مشاريع تستهدف أن تمتلكها المرأة ويكون لها حقوق الإدارة.
- ك- تشجيع المشروعات ذات الكثافات العليا من النساء.
- ل- تنويع البرامج التدريبية لريادة الأعمال التي تستهدف المرأة.
- م- دعم التمكين السياسي للمرأة في كافة نواحي ممارسة الحياة الديمقراطية.
- ن- نشر برامج توعوية تستهدف تغيير فكرة الرجال والايامن بفلسفة أن المرأة نصف المجتمع.
- س- دعم التعليم الجيد للبنات في المناطق المهمشة.
- ع- مراجعة قوانين التحرش لدعم حماية المرأة وحققها في التنقل بأمان.

المراجع

المراجع الأجنبية

Buta, R. (2007). The Swot Analysis In The Geographical Research, With Applicability In The Study Of The Human Settlements From Moldova Valley-(BAIA-DRAGUSENI SECTOR). Present Environment and Sustainable Development, 1(1),239-248.

Buta, R., 1998 The SWOT Analysis in the geographical research, with applicability in the study of the human settlements from MOLDOVA VALLEY (Baia- Draguseni sector), Bremen regional Information Society Endeavour.

Carlton, B. (2004). A city tailored to women the role of municipal governments in achieving gender equality. Federation of Canadian Municipalities International Centre for Municipal Development City of Montreal's Femmes et ville (Women in the City) Program.

Gaag, N. V. (2011, March 25). Because I am a Girl: Digital and Urban Frontiers 2010. Retrieved February 5, 2016, from <http://www.comminit.com/content/because-i-am-girl-digital-and-urban-frontiers-2010>.

Hamid, H. A., Noah, R. M., & H. A., Sham (2013). Routine Activities and Crime in the City: Cases of working women. Retrieved February 10, 2016, from <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877042813021046>

Harvey, D., (1973), Social Justice and the City, pub. By Edward Arnold.

Khalifipour, H., Soffianaian, A., & Fakheran, S. (2012). Application of SWOT analysis in strategic environmental planning: a case study of Isfahan/Iran. IntechOpen.

Ranasinghe, K. M. V. K. (2016). Study on the spatial perception of women friendly cities Special reference to Nugegoda town (Doctoral dissertation).

UN practical guide (July 2011) ,Women; building safe & inclusive cities for women.

المواقع الإلكترونية

<https://www.enow.gov.eg/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%202030>

the urban vision, <http://theurbanvision.com>.

UN practical guide (July 2011) ,Women; building safe & inclusive cities for women.

<https://asiapacific.unwomen.org/en/digital-library/publications/2011/11/building-safe-and-inclusive-cities-for-women>.

الحراك المهني للمرأة والسلوك الإنجابي: بحث ميداني مقارنة

د. محمد شعبان طه عبدالعال¹

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على العلاقة بين الحراك المهني للمرأة - كمؤشر هام من مؤشرات التمكين - والسلوك الإنجابي الخاص بها بمؤشراته الممثلة في (السن عند الزواج - عدد مرات الحمل والأنجاب - المعدل الكلي للإنجاب - حجم الأسرة - فترات المباشرة بين الولادات - استخدام وسائل تنظيم الأسرة - توقيت الاستخدام - النية المستقبلية للاستخدام - نوع الوسائل المستخدمة - المشاركة في اتخاذ القرارات استخدام وسيلة تنظيم الأسرة) بقرية الزاوية الخضراء، مركز الفشن بمحافظة بني سويف. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة والتحقق من فروضها أعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي إلى جانب المنهج المقارن، مستخدماً استمارة استبانة بالمقابلة على عدد السيدات المتزوجات في عمر الإنجاب (15-49) بالقرية وبلغ عددهم (494) سيدة. أسفرت نتائج الدراسة عن ارتباط الحراك المهني الصاعد بعلاقة عكسية مع عدد من مؤشرات السلوك الإنجابي (المعدل الكلي للإنجاب، والرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال). بينما يرتبط الحراك المهني الهابط بعلاقة عكسية مع عدد من المؤشرات (السن عند الزواج الأول، والفترة بين المولود الأول والثاني، والاتجاه نحو الفترة المثالية بين المواليد، والاستخدام الحالي والسابق لوسائل تنظيم الأسرة). كما أكدت نتائج الدراسة أن النساء ذوي الحراك الصاعد تتوافر أدوات التمكين التي يحصلن عليها نتيجة حراكهم الصاعد، ولاشك أن هذا التمكين له دوره وتأثيره المهم في اتخاذ المرأة قرار الإنجاب وتنظيم الأسرة، حيث يتضح ارتفاع نسبة السيدات ذوي الحراك الصاعد اللاتي يتخذن قرار الإنجاب واستخدام وسائل تنظيم الأسرة. وأخيراً أكدت الدراسة أنه ليس هناك علاقة بين الحراك المهني بين الأجيال وبين مؤشرات (الاستقرار الزواجي، وعدد المواليد المثالي، واستخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة).

الكلمات الدالة: الحراك الاجتماعي، الحراك المهني، تمكين المرأة، السلوك الإنجابي، الخصوبة

¹ مدرس بقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني سويف

Occupational mobility of women and reproductive behavior

Abstract

The present study aims to identify the impact of Occupational mobility of women through its mechanisms and various types on Reproductive Behavior (age at first marriage, frequencies of pregnancy and the reproductive ages, Children Ever born, Total fertility rate, birth intervals, Ideal Family size, practice of breastfeeding, use of family planning, timing of use, and the type of methods used). in the village of Al Zawya Al Khadra, South of al Fashn city in Bine- Suief governorate. Finally main the results of the study are: upward occupational mobility inversely is associate with some indicators of reproductive behavior (total fertility rate- The desire to have more children). downward occupation mobility is inversely associated with (age at first marriage- the period between first and second birth- the ideal period between births- current and previous use a method of family planning). occupational mobility is not associated with marital stability, ideal number of Children, and use modern contraceptive methods.

Keywords: Social Mobility, Occupational Mobility, Woman Empowerment, Reproductive Behavior, Fertility

تعد المرأة هي محور اهتمام الكثير من الدراسات السوسولوجية في الآونة الأخيرة ومحور اهتمام تقارير التنمية البشرية السنوية حيث تهتم هذه التقارير بمقاييس الفجوة النوعية في كل المجالات بين الرجل والمرأة في مصر وتحدد مقاييس الفرص والتمكين النوعي الذي أصبح متاح أكثر من ذي قبل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2009، ص. 21)

وفقا للعديد من الدراسات (Jayaweera, 2010) يُعد الحراك المهني للمرأة من المؤشرات الهامة لتمكينها اقتصاديا، كما انه أحد المتغيرات البنائية الفاعلة في المجتمع ومؤشراً مهماً على مدى فاعلية التفاعل الاجتماعي، حيث يعد ظاهرة عامة موجودة في كل المجتمعات، على اختلاف أبنيتها الاجتماعية ويعتبر مؤشراً على ما يتمتع به نظام التدرج في المجتمع من مرونة أو جمود في الحركة بين طبقاته أو مكانته الاجتماعية، حيث إن له دوراً مهماً في انفتاح الطبقات وتحقيق المساواة الاجتماعية بين الأفراد، كما أنه يعكس صورة واقعية للتغيرات الاقتصادية والتعليمية والمهنية في المجتمع (حسن، 1995، ص. 365)

هناك حقيقة أكدت عليها بعض النظريات الاجتماعية (النظرية الوظيفية) مؤداها أن التغيير في أي جانب من جوانب البناء الاجتماعي يؤثر بدوره على الجوانب الأخرى، ولما كان الحراك الاجتماعي أحد أشكال التغيير الاجتماعي وخاصة عند الأفراد والمجتمعات الصغيرة، ونتيجة في نفس الوقت للعديد من التغيرات الاجتماعية كالتغيير في المهن والنشاط الاقتصادي والتغيير في التعليم والتغيير في المستوى الاقتصادي والثروة وغيرها، كان له تأثيره الواضح في العديد من الجوانب الحياتية، ولا سيما الجوانب السكانية (جونسون، 2010، ص. 46).

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول بأن الحراك المهني يؤثر في شتي جوانب القضية السكانية، حيث أن فهم الظواهر السكانية وبخاصة السلوك الإنجابي يحتاج إلى فهم الحراك المهني والبناء الطبقي في المجتمع في قيامه على دعائم المهن والتعليم والثروة والدخل أو غيرها وتفسير السلوك الإنجابي نتيجة للاختلاف في وضع الأفراد والجماعات في هذا البناء الطبقي (جلبي، 2003، ص. 223). وبالتالي من المحتمل ان يكون حراك المرأة حسب مكانتها المهنية والفرص المتاحة أمامها له تأثيرا مهم على المؤشرات المتعددة لسلوكها الإنجابي.

لذلك لا يمكن النظر إلى الظاهرتين (الحراك المهني - السلوك الإنجابي) بمعزل بعضهما عن بعض، ولعل ما يؤكد ذلك أن التحليل السوسولوجي للسلوك الإنجابي والخصوبة يرتكز على تصور أساسي. وأكدته بعض الدراسات مؤداها أن الخصوبة وإنجاب الأطفال سلوك اجتماعي يتشكل في الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه الأفراد بقدر ما يتسع هذا السياق ليشمل الخصائص والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمجتمع، ويضيق لينمثل في الخصائص الفردية الذي تتميز بها المرأة التي تتخذ قرار الحمل والإنجاب، لذا يُنظر إلى السلوك الإنجابي على انه سلوك اجتماعي في المقام الأول.

مشكلة الدراسة

يمثل الحراك المهني للمرأة مظهرا من مظاهر العدالة الاجتماعية في المجتمع ويعكس تطورا في الأنظمة الرسمية وغير الرسمية كالقوانين والتشريعات أو كالعادات والتقاليد نحو دور المرأة ومدى أهميتها في البناء الاجتماعي، ويعكس هذا عن تغيير الواقع الاجتماعي الثقافي الضاغط على المرأة والذي يفرض عليها قيود صارمة. ويُعد الحراك المهني للمرأة من النتائج الهامة الناتجة عن التغيرات الاجتماعية المتلاحقة ولهذا الحراك أثره الكبير على الحراك الاجتماعي بشكل عام ومن ثم على سلوكها الإنجابي.

ومما لا شك فيه إن التغييرات العديدة والمتلاحقة التي تمر بها العديد من المجتمعات ومنها المجتمع المصري والذي يُعدُّ تمكين المرأة أحد أهم مظاهرها، لها تأثيرها الواضح في العديد من الظواهر والقضايا وأهم هذه القضايا القضية السكانية، ولعل ما يؤكد ذلك ظهور قنوات جديدة لتمكين المرأة متمثلة في الحراك المهني للمرأة والذي يعبر عنه بمستوي الطموح، والفرص المتاحة. وغيرها من القنوات التي ظهرت حديثاً في المجتمع المصري ولاسيما بعد الاهتمام التي تواليه القيادة المصرية للمرأة وتعدد آليات تمكينها. كل هذه التحولات التي ظهرت بالتزامن مع التغيير في الإنجاب في المجتمع المصري لها دلالات مهمة وتأثيرات واضحة سواء إيجابية أو سلبية على الإنجاب. كما أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة جدلية لم تحسم، فاعلب التراث النظري منقسم في حسم هذه العلاقة حيث ان العديد من الكتابات والدراسات التي أجريت أكدت على التأثير الطردي بين المتغيرين، وخاصة الدراسات التي أجريت قبل عام 1950، أما اغلب الدراسات التي أجريت بعد تلك الفترة تقريباً أكدت على الارتباط العكسي لعل هذا راجع إلي طبيعية المقاييس المستخدمة في كل دراسة، وطبيعة المجتمع والفترة الزمنية التي أجريت فيه الدراسة.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة للكشف عن دلالات وتأثيرات هذه التغييرات البنائية على الإنجاب في المجتمع المصري من خلال محاولة الكشف عن علاقة الارتباطية بين الحراك المهني للمرأة (المتغير المستقل للدراسة) والسلوك الإنجابي (المتغير التابع)، وذلك من خلال التعرف على التأثيرات التي تمارسها التغيير في المهنة كمقاييس للحراك المهني للمرأة - في السلوك الإنجابي بمؤشراته المختلفة (السن عند الزواج- عدد مرات الحمل والإنجاب- حجم الأسرة- فترات المباحة بين الولادات- استخدام وسائل تنظيم الأسرة- توقيت الاستخدام- النية المستقبلية للاستخدام- نوع الوسائل المستخدمة- صاحب قرار الاستخدام)، ومن خلال مقارنة السلوك الإنجابي للحراكين (حراك صاعد أو هابط أو اللاحركيين)، في إحدى قري الريف المصري.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية للدراسة

- تُعد الدراسة جسراً للتوصل أو همزة الوصل بين الدراسات السوسولوجيا والدراسات الديموجرافية المهمة بقضايا السكان. كما تعد الدراسة إثراء للتراث الاجتماعي في هذا المجال في ظل افتقاد علم الاجتماع لهذا النوع من الدراسات، تلك الدراسات التي تربط ما بين علم الاجتماع وعلم السكان.
- التعرف على أهم التفسيرات النظرية التقليدية منها والمعاصرة لكل متغير من متغيرات الدراسة على حده، إضافة إلى التفسيرات الخاصة بموضوع الدراسة والمطروحة في الأدبيات السابقة، واختبار هذه النظريات والتأكد من جدارتها وتقديم إضافات مبتكرة إلى علم الاجتماع واستنباط المبادئ التي تربط بين الحراك الاجتماعي والسلوك الإنجابي.
- الكشف عن تأثير الحراك المهني على الخصوبة في منطقة ريفية، بعد أن لاحظ الباحث أن معظم الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع اعتمدت على بيانات حضرية، ومن ثم تصبح هذه الدراسة فرصة جيدة لتسليط الضوء على العلاقة بين المتغيرين داخل القرية المصرية.
- تقدم الدراسة بعض التفسيرات والتحليلات السوسولوجية والديموجرافية للسلوك الإنجابي وذلك من خلال المقارنة بين مجموعه من السيدات فيما يتعلق بمستويات الحراك ومؤشرات السوك الإنجابي.

الأهمية العملية (التطبيقية) للدراسة

تتبلور أهمية دراسات الديموجرافيا الاجتماعية في ارتباطها بقضايا المجتمع رصدًا وتحليلًا وتفسيرًا، كما تتجلى أهميتها في التصدي لتلك القضايا بالفهم والضبط والتحكم والتنبؤ، لهذا فإن الأهمية المجتمعية للدراسة الراهنة تكمن في العناصر الآتية:

• حاجة مجتمع الدراسة إلى أبحاث ودراسات سوسيوديموجرافية تعالج المشكلة السكانية، وتسهم في إبراز بعض الاعتبارات المهمة التي ينبغي أن توضع في الحسبان عند وضع أية استراتيجية للسياسة السكانية على نحو متكامل.

• التعرف على متطلبات الحراك المهني وشروط تحقيقه باعتباره مؤشر هام للتمكين وخاصة في القرية المصرية حتى يتمكن المجتمع من استخدام هذه الآليات في الارتقاء بالمرأة.

• تسهم الدراسة في تقديم حلول لمشكلة النظام الاجتماعي المغلق التي تعتبر من أكثر العوائق أمام النمو تمكين المرأة وبالتالي تهيئة الظروف المجتمعية للتطور المجتمعي وزيادة تمكين المرأة.

• محاولة الدراسة الخروج ببعض النتائج والتوصيات والمقترحات المرتبطة بالسلوك الإنجابي للاستفادة منها في التخطيط وزيادة تمكين المرأة بمجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة

1 - الحراك المهني والخصوبة (Boyd, 1973)

استهدفت هذه الدراسة إعادة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الحراك المهني والسلوك الإنجابي في عواصم خمس دول في أمريكا اللاتينية، في ضوء فرضين أساسيين وهم: الأنجاب معاد للحراك المهني ولذلك ترتبط الخصوبة ارتباطاً عكسياً بالطبقة الاجتماعية، يرتبط الحراك الاجتماعي الصاعد ارتباطاً طردياً بالخصوبة المنظمة وعكسياً بحجم الأسرة. اعتمدت الدراسة على مسح الخصوبة التي أجريت في الفترة من سبتمبر 1963 وأغسطس 1964 في خمس مدن في أمريكا اللاتينية هما مدينة المكسيك - كولمبيا - كوستاريكا - بنما - فنزويلا، وتم اختيار عينة بطريقة عشوائية تكونت من 600 - 800 امرأة من كل دولة من هذه الدول كانت فترة زواجها على الأقل عشرة سنوات. وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة - المنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الأوضاع المهنية السابقة والحالية للأزواج ترتبط وبشكل كبير بالسلوك الإنجابي في الخمس مدن محل الدراسة. كما كشفت الدراسة أن الخصوبة ترتبط ارتباطاً عكسياً بالوضع المهني للأزواج حيث يقل متوسط عدد المواليد الأحياء للأزواج الذين يتسمون بحراك مهني صاعد. ويزداد بالنسبة للذين يتحركون مهنياً لأسفل.

2 - الحراك المهني بين الأجيال والخصوبة (FRANK D. BEAN AND GRAY SWICEGOOD, 1979)

استهدفت الدراسة فحص ودراسة علاقة الحراك المهني بين الأجيال الخصوبة المتمثلة في حجم الأسرة. اعتمدت الدراسة على بيانات المسح القومي للخصوبة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970. حيث تمت مقابلة حوالي (6752) من النساء المتزوجات والمولودين في الولايات المتحدة منذ الأول من يوليو لعام 1925.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تؤكد صحة تلك الفروض، وأهم هذه النتائج التأكيد على وجود علاقة إيجابية بين الحراك المهني والخصوبة، وهذا يعني أن التحسن في المكانة المهنية بين الأجيال يكون لها تأثير فعال في زيادة الطلب على الأطفال، ولها تأثير اقل في ممارسة وسائل منع الحمل الفعالة والعكس بالنسبة

للمكانة المهنية الأقل مرتبطة بعدد أطفال اقل وممارسة فعالة لوسائل تنظيم الأسرة. كما تبين النتائج أن الخصوبة المقصودة مرتبطة إيجابياً بتأثير الحراك المهني.

3 - الحراك الاجتماعي والخصوبة في الفلبين (Guzan, 1980)

استهدفت الدراسة تحليل اتجاهات الحراك بين الأجيال أو داخل الجيل الواحد في الفلبين، والمقارنة بين الريف والحضر في اتجاهات الحراك الاجتماعي، إضافة إلى فحص الارتباط بين الطبقة الاجتماعية والسلوك الإنجابي وذلك لدراسة العلاقة بين الحراك الاجتماعي والخصوبة، وذلك في ضوء الفروض الآتية، الحراك الصاعد أكثر أهمية وانتشار من الحراك الهابط، البناء المهني الريفي أكثر جموداً من نظير الحضري، هناك علاقة عكسية بين الخصوبة والطبقة الاجتماعية، وإن للحراك تأثير على الخصوبة بالإضافة إلى تأثير المكانة الأصلية ومكانة الوصول. اعتمدت الدراسة على المهنة كمقياس للحراك الاجتماعي، ومتوسط عدد الأطفال الأحياء كمقياس للخصوبة.

وفي سبيل التحقق من تلك الفروض اعتمدت الدراسة على بيانات مأخوذة من المسح الديموجرافي المحلي لفلبين، لجأ الباحث إلى التحليل الوصفي ونموذج الحراك المطلق *perfect mobility model* معتمداً على تصنيف التحليل المتعددة، والجداول المتقاطعة للتحليل. وقد توصلت الدراسة إلى عدده نتائج لعل أهمها أن ارتفاع نسبة المكانة الموروثة- عن طريق المهنة- في الريف عنها في الحضر، وإن الحراك الصاعد تجاوز الحراك الهابط في جميع المستويات المحلية سوء الريف والحضر، الحراك في المناطق الحضرية يعادل مرتين ونصف من الحراك في المناطق الريفية، كما أكدت النتائج على العلاقة السلبية بين المكانة الاجتماعية والخصوبة، وإن الطبقة الاجتماعية الحالية عنصر هام في التأثير على الخصوبة بينما الطبقة الأصلية لا تمارس أي تأثير مستقل على الخصوبة، وأكدت النتائج على أن للحراك الاجتماعي تأثير هام على الخصوبة في كلا الاتجاهين سوء كان حراكاً صاعداً أو هابطاً فالأزواج الحراكيين عرضة لخصوبة اقل من الأزواج الغير حراكيين.

4 - تحول الخصوبة والتدرج الاجتماعي (Marco Breschi et al., 2014)

استهدفت هذه الدراسة معرفة أنماط الخصوبة الزوجية والمحددات المحتملة لسكان سردينيا Sardinia بإيطاليا خلال الفترة 1866-1935 مع التركيز على التدرج الاجتماعي عن طريق المهنة ودليل التحكم المدروس للخصوبة. اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات فردية مستمدة من السجلات المدنية والدينية للمواليد والوفيات والزواج لمدينة الغيروا Alghero وهي مدينة ساحلية كبيرة تقع في شمال غرب سردينيا. حيث ارتكز التحليل الإحصائي على التاريخ الإنجابي لمدينة الغيروا وتأثره بالتدرج المهني في الفترة من 1866-1935. واستمر حتى وصل إلى منتصف عام 1930. أما التحليل الإحصائي للوحدات الصغراء فقد تم أجره على الولادات الشرعية خلال نفس الفترة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن خلال الفترة قيد الدراسة، بدأت عملية انخفاض الخصوبة في المناطق الشمالية والوسطى، بينما غابت تلك العملية في مدينة الغيروا، وظهر تأثير الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في الخصوبة حيث ظهرت علامات واضحة لسيطرة فئة النخبة على الخصوبة الزوجية سيطرة متعمده ومدروسة وأيضاً العمال غير اليدويين، مقارنة بغيرهم من العمال اليدويين. كما بينت النتائج أن الاختلافات في الخصوبة بين الجماعات الاجتماعية لم يتم تحديدها من خلال العوامل الديموجرافية فقط، ولكن ظهرت الفجوة بين الأزواج الذين يعملون في مهن يدوية والذين يعملون في مهن غير يدوية، حيث أن الأقلية القليلة من العمال غير اليدويين قد خاضوا تجربة الصعوبات الاقتصادية في ظل وجود عدد كبير من الأطفال لديهم، مما جعل الأجيال التالية من تلك الفئة تتجه إلى التحكم في الخصوبة الزوجية

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي من إجراء هذه الدراسة يتمثل في التعرف على تأثير الحراك المهني داخل الجيل الواحد (الصاعد - الهابط) في المؤشرات الأتية للسلوك الإنجابي للمرأة (السن عند الزواج الأول- عدد مرات الحمل وسنوات الإنجاب، فترات المباحدة بين الولادات، الرضاعة الطبيعية، استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وتوقيت الاستخدام، والنية المستقبلية للاستخدام، ونوع الوسائل المستخدمة.

مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

تتضمن الدراسة الراهنة مجموعة من المفاهيم الرئيسية والفرعية وسوف يعرض الباحث لأسلوب تحديد هذه المفاهيم نظريًا وإجرائيًا على النحو التالي: -

الحراك المهني Occupational Mobility

اهتم العلماء القدم ولا سيما الفلاسفة والمفكرون بدراسة الحراك المهني الذي يعد جزء من البناء الاجتماعي ويرتبط بارتباط وثيق بالتدرج الاجتماعي والمهني، وقد اتصفت أراء هؤلاء المفكرون والفلاسفة عن البناء الاجتماعي وما يشمله من ظواهر اجتماعية ومنها الحراك المهني بالمثالية والتحيز في ان واحد فالمثالية تشير إلى المجتمع على انه خال من المشكلات وتحكمه مجموعة من المبادئ والقواعد والخبرة صاغها هؤلاء المفكرون والفلاسفة، أما التحيز فيكون لطبقة أو فئة بعينها، ووضعها في اعلى درجات السلم المهني والاجتماعي وهم طبقة الفلاسفة والحكام والمحاربين والتقليل من شأن الطبقات الأخرى بالمجتمع (الحكيم، 2008، ص. 11، 12).

فالحراك المهني ليس مفهوما قائما بذاته حيث أن هناك اتجاه من الباحثين وعلماء الاجتماع يرون أن مفهوم الحراك المهني والحراك الاجتماعي يحملان نفس المعني ويتزعم هذا الاتجاه العالم بيترم سورينك (Sorokin) الذي يعرف الحراك الاجتماعي بانه ,, أي تحول لشخص أو موضوع اجتماعي أو لقيمة خاصة أو لأي شيء يمكن خلقه وتكيفه عن طريق النشاط البشري من وضع اجتماعي معين ألي آخر، حيث يرجع إليه الفضل في وضع إطار نظري متكامل تستند إليه الكثير والعديد من الدراسات لتفسير ظاهرة الحراك المهن “ (الزيات، 1986، ص. 137).

ويعرف العالم الدرج (Aldridge) الحراك بانه ” وصف الحركة أو الفرص المتاحة للحركة بين الجماعات الاجتماعية، ومزايا وعيوب هذه الحركة كالدخل، امن العمل وفرص للتتري “. (Aldridge, 2001, p. 9)

وهذه المزايا والعيوب جميعها مرتبط بالمهنة، كما يستخدم العالم ,,توني واطسون“ Tony J. Watson الحراك الاجتماعي بمعني الحراك المهني ويعرفه بانه ”سلسلة المراكز التي يمر بها العامل في مهنة معينة خلال فترة حياته المهنية (الحكيم، 2008، ص. 12)“. كما يشير مفهوم الحراك الاجتماعي إلى حركة الأفراد من وضع إلى آخر داخل المجتمع ويمكن قياس هذه الحركة في مسار حياتهم من خلال مقارنة وضعهم المهني بعد مغادرتهم المدرسة بوضعهم المهني في نهاية حياتهم المهنية (Saunders, 2010, p. 1).

كما يعرف الحراك المهني بانه ” الانتقال من فئة أو شريحة stratum ألي أخرى، وعملياً يقصد به تحديد الانتقال المهني لفرد أو جماعة من وضع إلى آخر وما يصاحب ذلك من ارتفاع أو انخفاض في المكانة المهنية “ (الحكيم، 2008، ص. 20)

يؤكد العديد من العلماء أن المهنة هي المعيار والمحك الأساسي التي يمكن الاعتماد عليه في تحديد مفهوم الحراك الاجتماعي، بل إن الكثير من أصحاب هذا الاتجاه يستخدمون اصطلاحاً الحراك الاجتماعي والحراك المهني بمعنى واحد تقريباً، وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة لظهور مشاكل منهجية تتعلق بقياس الحراك الاجتماعي، ويتزعم هذا الاتجاه العالم بيترم سوروكين (Sorokin) الذي يعرف الحراك الاجتماعي بأنه « أي تحول لشخص أو موضوع اجتماعي أو لقيمة خاصة أو لأي شيء يمكن خلقه وتكيفه عن طريق النشاط البشري من وضع اجتماعي معين إلى آخر، حيث يرجع إليه الفضل في وضع إطار نظري متكامل تستند إليه الكثير من الدراسات لتفسير ظاهرة الحراك المهني (الزيات، 1986: 137). ويلاحظ أن أساس الحراك عند سوروكين هو النشاط البشري أي المهنة.

ويعرف العالم ألدريج (Aldridge) الحراك بأنه « وصف الحركة أو الفرص المتاحة للحركة بين الجماعات الاجتماعية، ومزايا وعيوب هذه الحركة كالدخل، وأمن العمل وفرص للتقدم (Aldridge, 2001, p. 9). وهذه المزايا والعيوب جميعها مرتبط بالمهنة، كما يستخدم العالم، بتوني واطسون Tony J. Watson الحراك الاجتماعي بمعنى الحراك المهني ويعرفه بأنه «سلسلة المراكز التي يمر بها العامل في مهنة معينة خلال فترة حياته المهنية (عبدالحكيم، 2008، ص. 12).

ويعرف عبد الهادي الجوهري الحراك الاجتماعي بأنه «العملية التي بواسطتها يتم التكيف مع التغيير الاجتماعي الاقتصادي بإحداث تغييرات في المكافآت التي تقدم للمهن، وهذه المكافآت تجذب الأشخاص من أوضاع أقل قيمة إلى أوضاع أعلى قيمة؛ ومن ثم يستطيع أي شخص الانتقال من مركز اجتماعي إلى آخر اعتماداً على ما يمتلكه من وسائل في متناول يده (الجحيدلي، 1998، ص. 31).

أما عن أشكال الحراك الاجتماعي فتتخذ صوراً وأشكالاً مختلفة فطبقاً لاتجاهاته هناك الحراك الاجتماعي الأفقي Horizontal social mobility وهو تغير يطرأ على الوضع الاجتماعي لشخص دون أن يرافقه تغير في الوضع العام لمركزه أو نفوذه (الشامل، 1999، ص. 342). والحراك الاجتماعي الرأسي Vertical social mobility وهو انتقال الأفراد من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أخرى أعلى أو أدنى (Judson، 2001، p. 156) أما طبقاً لبعده الزمني فهناك الحراك داخل الجيل الواحد Intragenerational mobility وهو الحراك الذي يحققه الفرد عبر حياته، ويتم بمقارنة الأوضاع الطبقيّة التي شغلها الفرد في حياته. والحراك بين الأجيال Intergenerational mobility يقصد به الحراك الذي يحققه الفرد مقارنة بالوضع الذي كان يحققه والده (زايد، 2008، ص. 2) كما يشير إلى الانتقال من وضع الأسرة الأصلية إلى الموضع الطبقي أو المكانة الخاصة بالفرد ذاته (زايد، 2008، ص. 12).

المهنة Occupation

يشير مفهوم المهنة إلى نوعية العمل الذي يقوم به الفرد خلال حياته من أجل الكسب ولقمة العيش، ويعد نوع العمل من أفضل المؤشرات الفردية في الحياة العامة بالنسبة لوضع العمال، وتعد المهنة المفتاح الرئيس ونتيجة أساسية للاختلاف في الأوضاع الاجتماعية فيما يتعلق باستمرار التفاوت الاجتماعي أو التدرج الاجتماعي (Aldridge, 2001, p. 3247). كما تعرف بانها مجموعة من الأنشطة النوعية التي تحدد الوضع الاجتماعي للفرد في المجتمع المحلي (الزيات، 1986: 54).

ويعد العالم جوستاف شمولر من أقدم من أكد على أهمية المهنة في تحديد الوضع الطبقي لأفراد المجتمع؛ فهو يرى أن تفاوت المراتب الاجتماعية والاختلافات الطبقيّة ليست إلا انعكاسات لاختلاف المهن. والمهن من وجهة نظره ليست أمراً مكتسباً وخارجاً عن الإنسان إنما هي الإنسان نفسه وهو يعني بذلك أن مزولة المهنة تترك عادات

وأخلاقاً وثقافة ونوع المسكن وتقديرًا وتصورًا للأشياء يختلف باختلاف المهنة. وفي تناوله لموضوع دور المهنة في تحديد الأوضاع الطبقيّة أكد سوركين على أن المهنة تعمل على تشكيل الإنسان ككل فهي لا تحدد فقط مقدار دخله أو تغير من مظهره، بل تشكل أيضًا عملياته العقلية من إدراك وإحساس وانتباه بما يتلاءم ومقدراتها وظروفها، كما أنها تؤثر على معتقداته وتكيفه الفعلي وآرائه أو أخلاقياته الأيدولوجية (جلبي، 1998: 210 - 212).

وتعرف المهنة إجرائيًا بأنها النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الفرد سوء كانت الزوج- الزوجة- الأبناء) داخل المجتمع. ويمكن تعريف الحراك المهني تعريفًا إجرائيًا بأنه: (العملية التي من خلالها تنتقل المرأة في مراحل حياتها من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر - سواء كان وضعًا أعلى أو وضعًا أقل من الوضع السابق - ويتم قياس هذا الانتقال من خلال المهنة).

السلوك الإنجابي Reproductive behavior

يعد السلوك الإنجابي من المفاهيم الواسعة التي تضمن العديد من المؤشرات أو العناصر الفرعية، رغم عدم اختلاف العلماء اختلافًا كليًا حول عناصره أو مؤشرات، حيث يمكن حصر عناصر أو مراحل السلوك الإنجابي في: ما قبل الزواج (Pre-marriage)، الزواج (Marriage)، ما بعد الزواج (After marriage). وتشمل مرحلة ما بعد الزواج العناصر الفرعية (الحمل (Pregnancy)، والإنجاب (Reproduction، وحجم الأسرة (Family size).

ويرى العالم ديوليتوف GS Dauletova وآخرون من خلال دراستهم لمؤشرات السلوك الإنجابي في الأسر الصغيرة بوصفها مقياساً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، إن السلوك الإنجابي يتمثل في عدد من المؤشرات: توقعات النساء من الأطفال - عدد الأطفال المثالي والمرغوب فيه - دوافع إنجاب الأطفال في الأسرة (Dauletova, Karp - , & Absattarova, 2012, p. 20)، ونلاحظ أن السلوك الإنجابي هنا مرتبط فقط بمرحلة ما بعد الزواج.

وتعتبر الخصوبة من المحددات الرئيسية لنمو السكان ومن المفاهيم الشائعة الاستعمال في الدراسات السكانية، ويذكر كل من (السيد) و(العبد) و(غيث) أن مصطلح الخصوبة يستخدم للدلالة على التكاثر الفعلي للمواليد الأحياء، وللدلالة على ظاهرة الإنجاب يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مجموعة سكانية إلى أخرى داخل الأسرة والمجتمع الواحد (الريدي، واحمد، وسليم، 2013، ص. 3).

ويرى عبد الرزاق جلبي أن السلوك الإنجابي مفهوم متسع يشمل: «السن عند الزواج وإنجاب الطفل الأول، والفترة بين إنجاب الطفل الأول والذي يليه وعدد الأطفال الذكور والإناث، وعدد الوفيات، وحجم الأسرة، وعدد مرات الزواج وكذلك نوعية الأطفال المفضلين ذكوراً وإناثاً، والعدد المفضل منهم، والاتجاه نحو تنظيم الأسرة والرغبة في تخطيطها الأيدولوجية (جلبي، 1998، ص. 67).

ويعرف يسري عبد المولي وزينب عوض السلوك الإنجابي في دراسة مقارنة لأثر عمل المرأة الريفية على سلوكها الإنجابي بمحافظتي المنوفية وبني سويف بانه «قيام المرأة ببعض السلوكيات التي تعكس السلوك الإنجابي لها متمثلاً في رغبتها في تنظيم أسرتها أو عدم التنظيم كمتوسط الفترة بين المواليد، وتعدد مصادر المعلومات التي ترجع إليها المبحوثة لتنظيم أسرتها، عدد مرات الإنجاب، والنظرة للأبناء كمصدر للدخل (المولى وعبد الحميد، 2006، ص. 270).

يُعرف السلوك الإنجابي إجرائيًا بأنه «العملية الاجتماعية الإنجابية التي تتضمن كافة السلوكيات المرتبطة بالإنجاب قبل الزواج وأثنائه وبعده، وتتمثل مؤشرات في (السن عند الزواج - عدد مرات الحمل والأنجاب - المعدل

الكلي للإنجاب- حجم الأسرة - فترات المباحة بين الولادات - استخدام وسائل تنظيم الأسرة - توقيت الاستخدام - النية المستقبلية للاستخدام - نوع الوسائل المستخدمة - المشاركة في اتخاذ القرارات).

فروض الدراسة

طبقاً للنظريات الموجهة لدراسة العلاقة بين الحراك الاجتماعي والسلوك الإنجابي يمكن صياغة الفرض الرئيسي للدراسة على النحو التالي: « توجد علاقة عكسية بين الحراك الاجتماعي ومؤشرات السلوك الإنجابي » ويتفرع من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية الآتية:

- هناك علاقة عكسية بين الحراك المهني الهابط وكل من السن عند الزواج الأول والفترات بين الولادات.
- هناك علاقة عكسية بين الحراك المهني الصاعد وكل من المعدل الكلي للإنجاب عدد المواليد أحياء.
- هناك علاقة عكسية بين الحراك المهني الهابط والفترة بين الزواج الأول والمولد الأول.
- هناك علاقة عكسية بين الحراك المهني الصاعد والاتجاه نحو الإنجاب عقب الزواج مباشرة.
- هناك علاقة عكسية بين الحراك المهني الصاعد وحجم الأسرة المفضل.
- هناك علاقة عكسية بين الحراك المهني الهابط والاتجاه نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة عقب إنجاب الطفل الأول.
- هناك علاقة عكسية بين الحراك المهني الهابط والاستخدام الفعلي لوسائل تنظيم الأسرة، واستخدام الوسائل الحديثة، والمشاركة بين الزوج والزوجة في اتخاذ قرار الاستخدام.

طرق البحث وأدوات جمع البيانات

طرق البحث

- المسح الاجتماعي الشامل

لما كانت هذه الدراسة تجمع ما بين نمط الدراسات الوصفية والتفسيرية Descriptive and Explanatory Study حيث وصف مفردات الدراسة وتفسير العلاقة السببية بين الحراك الاجتماعي والسلوك الإنجابي؛ اعتمدت على طريقة المسح الاجتماعي Social Survey عن طريق الحصر الشامل للسيدات في عمر الإنجاب (15-49) بالقرية.

وقد اعتمد الباحث على طريقة المسح الاجتماعي الشامل في ضوء العناصر الآتية:

1. وصف الخصائص الديموجرافية والاجتماعية اللازمة لمجتمع الدراسة.
2. رصد العناصر المختلفة للسلوك الإنجابي لمجتمع الدراسة.
3. من خلال المسح الشامل يمكن استخلاص تباينات المؤشرات الكمية لمحاولة ربط متغيرات الدراسة مع بعضها البعض لاكتشاف العلاقة بينهما.

- طريقة المقارنة

لما كان استخدام التجربة بمعناها المباشر من الصعوبة في علم الاجتماع، وخاصة الموضوعات الديموجرافية، فإن البديل العلمي المناسب للدراسة الراهنة هي المقارنة. وسوف تعتمد الدراسة على طريقة المقارنة على النحو التالي:

- المقارنة بين الحراكين واللاحراكين من حيث الخصائص الديموجرافية والاجتماعية.
- المقارنة بين أشكال الحراك الاجتماعي (صاعد- هابط) المختلفة من حيث تأثيرها في مؤشرات السلوك الإنجابي.

الأدوات المستخدمة لجمع البيانات

1 - صحيفة الاستبانة بالمقابلة

أخذ الباحث في اعتباره مجموعة من الشروط عند صياغة أداة الاستبانة على النحو التالي: -

- تصميم الأداة بشكل منظم ومرفق على الغلاف الهيئة التابع لها البحث والغرض منه وإفادة بسرية البيانات.
- أن تكون الأسئلة مكتوبة بلغة سهلة وبسيطة تتماشى مع جميع المستويات التعليمية للمبحوثات.
- أن تكون الأسئلة مباشرة وشاملة لمتغيرات الدراسة (المستقل والتابع)
- طرح الأسئلة وفقاً لترتيب منطقي يتماشى مع أهداف، وفروض الدراسة.
- وضع علامات إرشادية (عبارات وإشارات توجيهية) داخل الاستمارة تفيد حركة التنقلات بين الأسئلة، والصفحات حتى تيسر على فريق جمع البيانات الوقت والجهد، ولتجنب أكبر قدر من الوقوع في الأخطاء

2 - الملاحظة المباشرة Observation Direct

اعتمد الباحث على الملاحظة المباشرة كأحد الأدوات اللازمة لجمع البيانات التي تطلبها الدراسة، حيث أكد الباحث على فريق جمع البيانات على ضرورة استخدام الملاحظة عند جمع البيانات للتأكد من إجابات المبحوثات في العديد من الأسئلة الخاصة بالثقافة المادية.

3 - السجلات الرسمية والتعدادات والإحصاءات Official Records, Census, Statistics

اعتمد الباحث على السجلات الرسمية والبيانات الإحصائية التي توفرها الأجهزة والهيئات المختلفة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) والبيانات والإحصاءات المتوفرة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الرئيسي بالقاهرة، مركز المعلومات بمحافظة بني سويف، نشرات ومجلات المجلس القومي للسكان، المجلس القومي للمرأة، المجالس القومية المتخصصة، وسجلات وخرائط المجلس المحلي بمدينة الفشن.

وقد تم مقابلة عدد (524) سيدة، وبعد إجراء المراجعة المكتبية لاستمارات المقابلة والتأكد من استيفاء جميع المعلومات اللازمة للدراسة، تم استبعاد عدد (30) لعدم استيفاء بعض البيانات الهامة واللازمة للدراسة. وبهذا فإن إجمالي الاستمارات القابلة للترميز والتفريغ والتحليل الإحصائي (494) استمارة.

4 - مجتمع البحث

طبقاً لمتطلبات الدراسة وقع الاختيار على إحدى قرى محافظة بني سويف وهي قرية الزاوية الخضراء الواقعة بمركز الفشن التابع لمحافظة بني سويف مجالاً جغرافياً للدراسة وتصل مساحتها الكلية إلى (168) كم²، ويصل عدد السكان بها عام 2016 حوالي (3210)، وتقع القرية على بعد 6 كم من مركز ومدينة الفشن، على طريق السلطاني/ نزلة حنا/ الوكيله/ الطريق السريع/ الفشن وتضم القرية عزبة تابعة لها إدارياً ولكنها لا تقع في النطاق الجغرافي لها.

وتتميز القرية بالعديد من المبررات والخصائص الدافعة لاختيارها مجالاً للدراسة، ومن هذه المبررات ما يلي:

- قريبا من مركز ومدينة الفشن، وهذا يتيح فرصة وسهولة الانتقال إلى المجتمع الحضري بشكل مستمر، أي قريبا من المؤثرات الحضرية مما يكسب أفرادها العديد من قيم وثقافة الحضر التي قد تساهم في اكتساب خصائص السوك الإيجابي للمدينة.
- إن الانتقال الدائم الشبه يومي إلى المدينة يجعل هناك معيارًا للانفتاح على مجتمع تتوافر فيه آليات الحراك الاجتماعي سوء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أن الانتقال إلى المدينة نفسه يعد رافداً من روافد الحراك الاجتماعي.
- يتضح بالقرية أنماطاً متعددة للحراك سوء صاعداً أو هابطاً، بين الأجيال وداخل الجيل الواحد، كما يتضح من خلال المسح أيضاً ظهور نمطاً ثالث وهم اللاحراكيين.

مفردات الدراسة

أجرى الباحث الدراسة الميدانية على جميع السيدات المتزوجات في عمر الإنجاب (15-49) دون غيرهم من السيدات داخل القرية. حيث تم تحديد مفردات الدراسة وحصر جميع هذه المفردات وذلك من خلال حساب تقديرات السكان داخل قرية الزاوية الخضراء لعام 2016، ثم حساب تقديرات السيدات المتزوجات في عمر الإنجاب (15-49). بالنسبة للتطور في عدد السيدات المتزوجات يوضح الجدول المبين التغير والتطور في هذه الأعداد خلال الفترة (1986-2016) من خلال التعدادات.

وكان إجمالي عدد السيدات المتزوجات لعام 2016 يبلغ 771 سيدة، وبعد إجراء المسح الشامل على القرية كاملة تم مقابلة (524) سيدة من هذه السيدات المتزوجات في عمر الإنجاب (15-49) ومن ثم فإن الفرق يبلغ (247) سيدة لم يتم مقابلتهن ولم يدخلن في إطار المسح الشامل وذلك راجع إلى عاملين هما:

1) أن هناك «عزبة» تابعة للقرية إدارياً ومنفصلاً عنها جغرافياً (أي أنها تخرج عن المجال الجغرافي للدراسة) وبالتالي تم استبعادها من نطاق المسح الشامل لافتقدها شروط الاختيار.

2) اقتصار مفردات الدراسة على السيدات في سن الإنجاب (15-49) دون غيرهن من السيدات وبالتالي استبعاد السيدات المتزوجات فوق سن 49 عاماً وما تحت سن 15 عاماً من المسح.

تحليل البيانات وتفسير النتائج

معالجة البيانات Date Processing

بعد الانتهاء من جمع البيانات عن طريق صحيفة الاستبيان بالمقابلة، ومراجعة البيانات للتأكد من استيفائها وصدقها؛ تمهيداً للقيام بعملية معالجة البيانات حيث تم إدخال البيانات على برنامج SPSS، وهو برنامج إحصائي لتحليل بيانات العلوم الاجتماعية تحليلاً إحصائياً.

كما استعان الباحث أيضاً بالحرمة الديموجرافية MORTPAK وهو عبارة عن برنامج إحصائي للمقاييس الديموجرافية، يستخدم في الإسقاطات السكانية وحساب جداول الحياة، وتوقعات الوفيات، وتوقعات الخصوبة. وغيرها من الاستخدامات المتعددة المطلوبة في الدراسات السكانية، وقد استعان الباحث هنا بهذه الحرمة الإحصائية لحساب معدل الخصوبة العمرية Age Specific Fertility rate، ومعدل الخصوبة الكلية Total fertility Rate وذلك بالآلية الآتية:

قام الباحث بتوزيع عدد السيدات وفقاً للسن الحالية للزوجة، ثم قام بإيجاد التوزيع النسبي لعدد المواليد أحياء وفقاً لفئات السن الحالية للزوجة.

ثم إيجاد متوسط عدد المواليد أحياء لكل فئة عمرية عن طريق قسمة عدد المواليد على عدد السيدات لنفس الفئة العمرية وبذلك يكون المتوسط. استخدم الباحث تقدير المتوسطات لكل فئة عمرية عن طريق الحزمة الديموجرافية MORTPAK، حيث تم فتح حزمة البرامج وفتح قائمة Application ومنها يتم اختيار FERTCB، يتم اختيار التقدير لفترة واحدة وإدخال تاريخ جمع البيانات وكان June, 2016، ثم إدخال متوسطات عدد الأطفال لكل فئة عمرية، ومن قائمة Run نختار Calculate Output For Selected Worksheet وبالتالي نكون حصلنا على معدل الخصوبة العمرية، ومعد الخصوبة الكلية ومتوسط عمر الأنجاب. وقد كرر الباحث هذه لخطوات للحصول على معدل الخصوبة العمرية والكلية لكل نمط من أنماط الحراك الاجتماعي.

2 - أساليب ومستويات التحليل

بعد إجراء معالجة البيانات، يقوم الباحث بالتحليل الإحصائي لهذه البيانات وتفسيرها، لقد فرضت التحليلات الإحصائية نفسها على كافة العلوم وخاصة العلوم الاجتماعية، حيث لا يمكن إجراء الأبحاث الميدانية دون أن تكون التحليلات الإحصائية مكملاً رئيساً لها، وقد قام الباحث بتحليل البيانات وتفسيرها في ضوء أهداف الدراسة وفروضها العلمية، وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر. لهذا فإن الدراسة الراهنة تعتمد على مجموعة من التحليلات الإحصائية يمكن عرضها على النحو التالي:

- التوزيع التكراري والنسبي
- مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي - والوسيط الخ)
- تحليل التباين
- اختبار مربع كاي

3 - الإطار النظري للدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على عدد من النظريات التي قدمتها الدراسات السابقة واهم هذه الدراسات:

1. نظرية التفضيل Preference Theory

تبلورت لأول مرة عام 2002، من خلال عالم الاجتماع البريطانية كاثرين حكيم Catherine Hakim لرسم ومعرفة أسباب انخفاض الخصوبة في الدول المتقدمة الحديثة. قدمت حكيم النظرية في مجموعة من المقالات حاولت حكيم تفسير تفضيلات النساء بالنسبة لنمط الحياة من خلال نظريتها، بجانب مشاركتهم في سوق العمل، حيث تشير تفضيلاتهن وتوجهاتهن إما نحو العمل وبناء مستقبل مهني في العمل، أو نحو تكوين الأسرة وتربية الأطفال (Ladislav Rabušic, , Beatrice-Elena, & Chromková, 2008, p. 49).

تعتبر نظرية التفضيل نظرية سوسيولوجية تهدف إلى شرح وتناول التغيرات التي تتعرض لها النساء في المجتمعات المعاصرة طبقاً لنمطين أساسيين من دورات الحياة وهم: الخصوبة والعمل. وتشير نظرية التفضيل إلى أن تفضيلات أسلوب الحياة والقيم بمثابة المحددات الرئيسية لخيارات خصوبة المرأة ونتائجها. بالإضافة إلى تأكيدها على أهمية الجوانب الثقافية كعوامل رئيسية وراء التغيرات الحديثة التي تحدث في الأسرة والخصوبة في معظم المجتمعات الصناعية الحديثة (Hirschman, 1994, p. 214).

طبقاً لنظرية حكيم، فإن النساء في المجتمعات الصناعية تتسم بعدم التجانس والتباين، وهذا التباين يمكن أن نلمسه بوضوح عند دراسة سلوكهم وتصميم السياسات العامة. وبشكل أكثر تحديداً، يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من النساء طبقاً لتفضيلات أسلوب حياتهن فيما يتعلق بالمفاضلة بين الأسرة والعمل هم: أولاً النساء ذو التوجه نحو الأسرة، حيث تعتبر الحياة الأسرية والأطفال الأولويات الرئيسية في الحياة، وبالتالي تقرر عدم العمل مالم تجبرهن الاحتياجات الاقتصادية للدخول لسوق العمل، وبعض هؤلاء النساء حاصلات على مستوى تعليمي مرتفع، وهذا يؤهلن للحصول على نوع من رأس المال الثقافي. ثانياً النساء ذوات التوجه الوظيفي، تعطي هذا النوع من النساء قيمة للحياة المكرسة للعمل، سواء للعمل المأجور أو في الميدان العام. وتسعى للحصول على مستوى مرتفع من التعليم، وغالباً ما تظل بدون زواج وبدون أطفال. وأخيراً، النساء المتألمة، ليس لديهم تفضيل لأي من التوجهات السالفة، دائماً ما تسعى للحصول على أفضل ما في العالمين (التوجه نحو الأسرة - التوجه الوظيفي)، الجمع بين العمل والأسرة، ولذلك تعمل هذا النوع من النساء على المفاضلة بين الأسرة والوظيفة (Hirschman, 1994, p. 416).

فطبقاً لحكيم هناك سمة مهمة لهذا التصنيف وهو يجب أن تميل المرأة في كل نمط حياة إلى عدد مختلف من الأطفال، وهذه الحقيقة طبقاً لوجهة نظر حكيم تمكننا من التنبؤ بالسلوك الإنجابي للمرأة في ارتباطه بالسياسة الاجتماعية والأسرية للدولة (Ladislav, Beatrice, & Chromková, 2008, p. 53).

ومن خلال النظرية يمكننا القول إن هذه التوجهات الثلاثة نشأت ضمن سيناريوجديد نتج عنه خمس تغييرات تاريخية في المجتمعات الحديثة الغنية في القرن الحادي والعشرين وهم: ثورة وسائل منع الحمل، ثورة الفرص المتساوية، التوسع في مهن ذوي اللياقات البيضاء بالنسبة للمرأة، خلق فرص عمل جديدة، وأخيراً، الزيادة المهمة في الاتجاهات والقيم والتفضيلات الشخصية في اختيارات نمط الحياة في المجتمعات الغنية الحديثة (Hakim, 2006, p. 287). بمعنى آخر، يمكن أن ينظر إلى ظهور هذا السيناريو الجديد كنتيجة للتحول الديموجرافي الثاني، كما حددها كل من Lesthaeghe and Van de Kaa في العديد من الإسهامات، مع فارق أن حكيم أكدت بصفة خاصة على عدم التجانس في التفضيلات التي تنتج داخل المجتمع بدلاً من الاتجاهات المشتركة (Vitali, Billari, Prskawetz, & Ri, 2009, p. 418).

وهذه التغييرات هي تطورات تاريخية معينة في أي مجتمع. فهي ليست تلقائية، ولأتحدث بالضرورة في جميع المجتمعات الحديثة، كما أنها قد لأتحدث معاً. بالإضافة إلى أن اثرهم تراكمي، وتوقيت حدوثها يختلف كثيراً بين الدول، بالإضافة إلى إسهامها في إنشاء سيناريو جديد من الفرص والخيارات المتاحة أمام المرأة، وهذا تغيير جوهرى وجذري في وضعها ومكانتها في المجتمع. حيث أسهمت ثورة وسائل منع الحمل منذ عام 1960 في إعطاء المرأة فرصة التحكم المستقل في خصوبتها، إذا لزم الأمر دون اتفاق أو تعاون من الشركاء الذكور للمرة الأولى في التاريخ (Hakim, 2003, p. 337).

2. نظرية الإغلاق الاجتماعي والمهني

تعد نظرية الإغلاق الاجتماعي والمهني من أهم النظريات المفسرة لظاهرة الحراك المهني، حيث يشير مفهوم الأغلاق الاجتماعي Social Closure إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع حيث تستولي فئة في المجتمع على اغلبية الفرص المتاحة الهامة وتغلق الفرص أمام الآخرين (Kim, 2012).

ومن رواد هذه النظرية ماكس فيبر Max Weber فكما أنه أحد رواد علم الاجتماع ومؤسس حقيقي لنظريته الإغلاق الاجتماعي والمهني، وقد عرف فيبر الأغلاق المهني على أنه عملية تعبئه القوى من قبل جماعه ما

للحصول على فرص مميزة بالمجتمع ،وقد ذكر بأنه يوجد نمطان متبادلان من الأغلاق هما الأغلاق الاستثنائي Exclusionary والأغلاق الإجباري Usurpatory والأول يعني ممارسه القوه عبر اتجاه هابط من خلال تحقيق جماعه ما مكاسب من خلال أغلاق الفرص المميزة أمام الباقيين وتكون هذه الجماعة غير مؤهله للحصول على تلك المكاسب ، أما الأغلاق الإجباري فكما ذكر فيبر أنه يعني ممارسه القوه عبر اتجاه صاعد بمعنى انتزاع مزايا أو فرص من جماعات صاحبه مكانه عليا بالمجتمع من التنافس الاجتماعي باستخدام سمات اجتماعيه واضحه مثل السلالة مثلا أو اللغة أو النوع (Murphy,1984)

وقد ذكر فيبر في نظريته مفهوم جماعه المكانة ومفهومها ويقصد بتلك الجماعة مجموعه أشخاص ذومكانه مشتركه يمثلون جماعه مكانه وغالبا ما يكونون من صفوه المجتمع وتلك الجماعة من أهم ما يميزها أنها تحتكر المكانة لبعض موارد المجتمع وجماعات المكانة فغالبا ما تكون في حاله تنافس مع بعضها البعض حول الموارد المتاحة بالمجتمع عن طريق غلق الفرص على الجماعات المنافسه، وأحيانا تتحالف بعض الجماعات للمحافظة على مكانتهم والحصول على مكاسب أكثر (Murphy, 1986)

وتلك الجماعات تماثل في التعريف في الوقت الحاضر جماعات الصفوة Elite groups بالمجتمع ويؤدى الأغلاق بنوعيه الاستثنائي والإجباري إلى منع تحقيق حراك اجتماعي أو مهني وهذا يسبب في أحداث تهديد كبير في نسق التدرج الاجتماعي والبناء الاجتماعي (عبد الحكيم، 2008)

وقد أشار فيبر في تصنيف آخر يرى فيه أن الاستثناء قائم أما على معايير جماعيه Collective Criteria مثل السلالة أو العرق أو النوع أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي وهي معايير نسبه محددات المكانة الموروثة وكون فيبر صنف المعايير الجماعية الاستثنائية بهذا التصنيف فانه يعتبر أكثر دقه، وأما معايير فريديه Indi-vidualistic مثل المؤهلات العلمية والمعرفة والمهارة والخبرة العلمية ومن ثم فهي تشبه محددات المكانة المكتسبة

3 - منظور تحسين الوضع أو دعم المكانة theory Status Enhancement

ظهر هذا المنظور لأول مرة في دراسات الخصوبة التي أجريت في مدينة الأنديانابوليس Indianapolis الكلاسيكية (Kantner & Kiser 1954, Riemer & Kiser 1954) وأيضاً الدراسات التي أجريت في مدينة برنستون (Westoff et all 1963; 1961) Princeton،،، حيث يؤكد هذا المنظور على أن الحراك الاجتماعي والأنجاب يعادي كل منهما الآخر، حيث يرى العالم «ويستوف 1953» أن اتخاذ القرار أو التصرف لكي يكون حراكيا يضع قيوداً طوعية على الإنجاب، وذلك لان هناك درجة عالية من العقلانية مرتبطة جزئيا بالحراك الصاعد، والتوجه الناجح، وبالتالي فان كل هذا ينضوي على الحد من الإنجاب (Kasarda & O. G. , 1985, p. 308).

يعتمد هذا المنظور على مسلمة أساسية وهي أن الحراك مصاحب بالانخفاض في الخصوبة، وذلك لأن الرغبة في تحسين مكانة الشخص تعد دافعاً مهماً لتفتيت حجم الأسرة، حيث إن تربية الأطفال تمتص الطاقة والجهد ورأس المال التي من الممكن أن يستخدمها الآباء في الارتقاء في السلم الاجتماعي، ومن ثم كان انخفاض الإنجاب يسمح بتوفير وكسب هذا الوقت والمال والمجهود التي تركز لتحقيق أو على الأقل الحفاظ على الأوضاع الاجتماعية المرتفعة (في حالة الحراك الصاعد) أو تبديلهم لاسترداد الأوضاع السابقة أو لربما تجنب المزيد من التراجع في الوضع الاجتماعي (في حالة الحراك الهابط) (Bean & Swicegood, 1979, p. 610).

ولذلك فان الرغبة في تحسين المستوي الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية مرتبط بالرغبة في إحراز المرء مكانة اجتماعية في المجتمع، وإحراز هذه المكانة بالنسبة للوالدين لابد من انخفاض مستوى الإنجاب وبالتالي

قلة عدد الأطفال، ويمتد هذا الجدل أيضاً للرغبة في تحسين الوضع الاجتماعي للأطفال عن طريق والديهم حيث يكونون قادرين على الاستثمار في كل طفل إذا انخفض عدد الأطفال (Abbasi-Shavazi, McDonald , & Chavoshi, 2009, p. 8).

إن انخفاض الخصوبة المصاحب للحراك - طبقاً لهذا المنظور - إما أن يكون مقصوداً أو غير مقصود أو كلاهما، حيث إن الأشخاص الحراكين يرغبون في عدد أطفال أقل من أجل تعزيز مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية لذلك قد يكونون حذرين لتجنب الولادات غير المقصودة (Bean & Swicegood, 1979, p. 610).

أكد كل من Boyed, Bean & swicegood, Stevens أن هذا المنظور يتنبأ بأن الأشخاص ذوي الحراك الهابط لديهم خصوبة أقل من اللاحراكين وذلك لأن ذوي الحراك الهابط يحاولون استعادة أوضاعهم الاجتماعية المفقودة أو إيقاف هبوطهم الاجتماعي، هذا المنطق لا يتفق مع فرضيات المنظور الخاصة بتطلعات الحراك. حيث انه لا يوجد شخص يطمح لأن يصبح ذا حراك هابط ولكن هؤلاء الحراكين هبوطاً هما أشخاص ليس لديهم طموح ودافعية لزيادة مكانتهم أو الحفاظ على مكانتهم السابقة، وغير مبالين لفقدان مكانتهم (Kasarda & O., 1985, p. 309).

يتنبأ منظور دعم المكانة بأن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للحراك المساعد غير متسقة مع انفاق المال والوقت والمجهود على الأطفال، وبالتالي يستثمر الأفراد هذه الموارد الاقتصادية والفردية للتقدم المهني والحراك بدلاً من بناء الأسرة، ومن ثم تخفض تطلعات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية حجم الأسرة، وهكذا يرتبط الحراك النسبي عكسياً مع حجم الأسرة، ومن المتوقع أن يقتصر هذا التأثير السلبي على أعوام يكون فيها بناء أسرة الفرد وبنائه المهني في حالة صراع (Billingsley, 2012, p. 5).

الحراك المهني داخل الجيل الواحد والسلوك الإنجابي

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على العلاقة بين الحراك المهني للمرأة - كمؤشر هام من مؤشرات التمكين - والسلوك الإنجابي الخاص بها بمؤشراته الممثلة في (السن عند الزواج - عدد مرات الحمل والأنجاب - المعدل الكلي للإنجاب - حجم الأسرة - فترات المباحة بين الولادات - استخدام وسائل تنظيم الأسرة - توقيت الاستخدام - النية المستقبلية للاستخدام - نوع الوسائل المستخدمة - المشاركة في اتخاذ القرارات استخدام وسيلة تنظيم الأسرة) بقرية الزاوية الخضراء، مركز الفشن بمحافظة بني سويف.

هدفت هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين الحراك المهني للمرأة داخل الجيل الواحد - كمؤشر هام من مؤشرات التمكين - ومؤشرات السلوك الإنجابي المتعددة وذلك من خلال التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني. ومن ثم اعتمد الباحث على الجداول الارتباطية (المركبة) بدلالاتها الإحصائية المختلفة، والتي سوف تبين لنا الموقف من الفروض العلمية المصاغة من قبل. وقد شمل مؤشرات السلوك الإنجابي المتعددة ما يلي:

1. السن عند الزواج الأول للسيدة
2. عدد مرات الزواج
3. مدة الحياة الزوجية
4. عدد المواليد احياء
5. معدل الخصوبة العمرية حسب العمر الحالي للزوجة
6. الفترة بين الزواج الاول والمولود الاول
7. الفترة بين المولود الاول والمولود الثاني

الحراك المهني للمرأة والسلوك الإنجابي

8. الموقف من الحمل وفترة الحمل
9. الوقت الملائم للإنجاب
10. حجم الاسرة المفضل
11. اتجاه الاستخدام عقب إنجاب الطفل الأول
12. الاستخدام الحالي والسابق
13. توقيت الاستخدام الأول
14. موانع الاستخدام
15. نوعية الوسائل
16. صاحب قرار الاستخدام

الجدول رقم (1) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد، والسن عند الزواج الأول

اللاحرار		الحراك المهني الصاعد		الحراك المهني الهابط		أنماط الحراك السن ع الزواج
%	ك	%	ك	%	ك	
5.2	10	6.9	10	11.3	18	أقل من 15
70.2	134	65.3	49	74.2	118	15-19
22.5	43	24.3	35	12.6	20	20-24
1.6	3	3.5	5	1.9	3	25-29
0.5	1	0	0	0	0	+30
100	191	100	144	100	159	جملة
18.1		18.3		17.5		المتوسط

تحليل تباين أحادي الاتجاه بين مجموعات الحراك المهني داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد - اللاحرار) في السن عند الزواج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة
بين المجموعات	56.265	2	28.132	3.818	0.023
داخل المجموعات	3618.28	491	7.369		

المقارنات المتعددة بين الحراك المهني داخل الجيل الواحد والسن عند الزواج الأول

المقارنات الثنائية	متوسط الفرق	P. Value
(هابط) مع (صاعد)	-0.780	0.013
(هابط) مع (اللاحرار)	-0.866	0.022
(صاعد) مع (اللاحرار)	0.112	0.709

يعد السن عند الزواج الأول أحد المؤشرات الهامة للسلوك الإنجابي، ويعبر عن درجة الخصوبة التي تتعرض لها المرأة فإذا كان السن مبكراً زادت الفترة التي تتعرض فيها المرأة للإنجاب، والعكس إذا كان السن عند الزواج متأخراً، ولا شك أن السن عند الزواج الأول يتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعتبر الحراك المهني أحد العوامل المؤثرة على السن عند الزواج، وتشير بيانات جدول (1) إلى العلاقة الارتباطية بين الحراك المهني داخل الجيل الواحد والسن عند الزواج الأول، حيث يتضح تأثير شكل الحراك على السن عند الزواج.

حيث يتضح ارتفاع نسبة المبحوثات اللاتي تزوجن قبل سن الخامسة عشر ممن ينتمون إلى فئة الحراك الهابط، مقارنة بهؤلاء الذين حدث لهم حراك صاعد (11.3)، (6.9) على الترتيب، وارتفعت أيضاً نسبة من تزوجن في الفئة العمرية (15-19) وحدث لهم حراك هابط مقارنة ممن في حالة الحراك الصاعد (74.2)، (65.3) على الترتيب. أما الفئة العمرية (20-24) فقد ارتفعت بها نسبة الحراك الصاعد مقارنة بالحراك الهابط حيث كانت (24.3) و(12.66) على الترتيب وبالمثل اللاتي تزوجن في الفئة العمرية (25-29) كانت (3.5)، (1.9) لصالح الحراك الصاعد. واختلف أيضاً متوسط العمر عند الزواج الأول فكان المتوسط الأعلى لصالح الحراك الصاعد (18.3)

ويتضح من الإحصائيات أن هناك تأثيراً من قبل الحراك المهني داخل الجيل الواحد على السن عند الزواج الأول، ويؤكد ذلك جدول تحليل التباين حيث إن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين المتغيرين لصالح الحراك الصاعد واللاحراك.

الجدول رقم (2) التوزع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد وعدد مرات الزواج.

الدلالة الإحصائية	الحراك المهني داخل الجيل الواحد						أنماط الحراك
	اللاحراك		الحراك الصاعد		الحراك الهابط		
كا المحسوبة = 2.290 درجات الحرية = 2	%	ك	%	ك	%	ك	عدد مرات الزواج
كا الجدولية = 5.991 عند درجة حرية (0.05)	97.9	187	95.8	138	95.0	151	مرة واحدة
	2.1	4	4.2	6	5	8	أكثر من مرة
	100	191	100	144	100	159	جملة

يوضح جدول (2) نسبة الاستقرار الزواجي عند كلاً من الحراكين حراكاً هابطاً والحراكين حراكاً صاعداً والحراكين حيث توضح بيانات الجدول التقارب الشديد في النسب في عدد مرات الزواج بين أشكال الحراك حيث بلغت من تزوجن مرة واحدة في الحراك الهابط (95%) وهي تقريباً نفس النسبة في الحراك الصاعد (95.8) وترتفع عنها تقريباً بنسبة اللاحراكين (97.9) وبالتالي يؤكد الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين أشكال الحراك في عدد مرات الزواج، حيث أن قيمة كا² المحسوبة أقل من قيمة كا² الجدولية.

ويمكننا القول بأن الاستقرار الزواجي يعبر عن ثقافة عامة داخل المجتمع، حيث إن عملية تعدد الزوجات عملية صعبة من الناحية المادية ومن الناحية الثقافية ومدى تقبل المجتمع المصري لهذه لفكرة، ومن ثم فإن عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أنماط الحراك وعدد مرات الزواج يعبر عن أكثر اتجاه سائد في المجتمع وهو العزوف عن تعدد الزوجات.

الجدول رقم (3) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد ومدة الحياة الزوجية

اللاحرك		الحراك المهني الصاعد		الحراك المهني الهابط		أنماط الحراك
%	ك	%	ك	%	ك	
16.8	32	7.6	11	27.0	43	أقل من 5
26.7	51	23.6	34	22.6	36	5 - 9
20.4	39	22.2	32	18.9	30	10 - 14
13.1	25	10.4	15	15.1	24	15 - 19
10.5	20	18.8	27	11.3	18	20 - 24
7.9	15	11.8	17	3.1	5	25 - 29
4.7	9	5.6	8	1.9	3	30 فأكثر
100	191	100	144	100	159	جملة
12.7		14.8		10.8		المتوسط

تحليل تباين أحادي الاتجاه بين مجموعات الحراك المهني داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد - اللاحرك) في مدة الحياة الزوجية

قيمة الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.001	8.86	614.229	2	1228.45	بين المجموعات
		69.82	493	34020.2	داخل المجموعات

المقارنات المتعددة بين الحراك المهني بين الأجيال ومدة الحياة الزوجية

P. Value	متوسط الفرق	المقارنات الثنائية
0.00	-4.032	(هابط) مع (صاعد)
0.064	-1.902	(هابط) مع (اللاحرك)
0.021	2.130	(صاعد) مع (اللاحرك)

تعد مدة الحياة الزوجية مؤشراً فرعياً رئيسياً للسلوك الإنجابي، حيث تؤكد معظم الدراسات الديموجرافية على العلاقة الإيجابية بين مدة الحياة الزوجية والخصوبة، فكلما ازدادت مدة الحياة الزوجية ارتفعت معدلات الخصوبة، ويتضح هنا أن للحراك المهني داخل الجيل الواحد تأثيراً على فترة الحياة الزوجية.

حيث يوضح جدول (3) ارتفاع فترات الحياة الزوجية لصالح الحراكين حراكاً صاعداً مقارنة بالحراكين حراك هابط واللاحركين، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة اللاتي بلغن فترة حياتهم الزوجية أقل من سنوات لللاحركين هابطاً (27.0) مقابل (7.6) للحراكين صاعداً و(27) لللاحركين، في حين ارتفعت نسبة الحراكين حراكاً صاعداً اللاتي تراوحت مدة حياتهم الزوجية في الفئات العمرية (5-9)، (10-14)، و(20-24)، و(25-29) و(30 فأكثر) مقارنة بنظرائهم من الحراكين حراكاً هابطاً واللاحركين.

ومن ثم يؤكد تحليل تباين أحادي الاتجاه بين مجموعات الحراك المهني داخل الجيل الواحد (هابط- صاعد - اللاحرك) على وجود فروق ذات دلالة معنوية بين هذه المجموعات في مدة الحياة الزوجية لصالح الحراك المهني الصاعد.

الجدول رقم (4) عدد المواليد أحياء ومتوسط عدد المواليد أحياء وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد

اللاحراك		الحراك المهني الصاعد		الحراك المهني الهابط		أنماط الحراك عدد المواليد احياء
%	ك	%	ك	%	ك	
3.5	20	2.2	11	6.0	26	1
15.8	94	8.5	42	13.3	58	2
24.3	138	27.8	138	20	87	3
22.5	128	21.7	108	28.5	124	4
16.7	95	20.1	100	21.8	95	5
9.5	54	12.1	60	6.9	30	6
3.7	21	4.2	21	1.6	7	7
0	0	1.6	8	1.8	8	8
1.6	9	1.8	9	0	0	9
1.8	10	0	0	0	0	10
100	569	100	497	100	435	جملة
3.0		3.5		2.7		المتوسط

جدول تحليل تباين أحادي الاتجاه بين مجموعات الحراك المهني داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد - اللاحراك) في عدد ومتوسط عدد المواليد أحياء

قيمة الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.001	8.86	614.229	2	1228.45	بين المجموعات
		-	493	34020.2	داخل المجموعات

وبعد إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه (One way Anova) كما يوضحه جدول تحليل التباين والمقارنات، تم التوصل إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين مجموعات الحراك المهني داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد - اللاحراك) حيث وصلت قيمة الدلالة إلى (10.00) أي أن هناك فرقاً كبيرة بين هذه المجموعات، وغالباً ما يكون الحراك المهني الصاعد هو مصدر هذه الفوارق.

يوضح جدول (4) أعداد ومتوسط عدد المواليد وفقاً لأشكال الحراك المهني داخل الجيل الواحد حيث كان العدد الأكبر من المواليد لصالح اللاحركيين حيث بلغ 596 طفلاً مقابل 497 لصالح الحراكيين حراكاً صاعداً، بينما كان متوسط عدد المواليد أحياء لصالح الحراكيين حراكاً صاعداً حيث بلغ (3.5) مولوداً لكل سيدة في مقابل (3.0) لصالح اللاحركيين، و(2.7) لصالح الحراكيين حراكاً هابطاً.

الجدول رقم (5) متوسط عدد المواليد أحياء، ومعدل الخصوبة العمرية حسب العمر الحالي للزوجة وأنماط الحراك المهني.

اللاحراك				حراك صاعد				حراك هابط				أنماط الحراك الفئات العمرية
معدل الخصوبة العمرية	متوسط عدد المواليد أحياء	عدد المواليد أحياء	عدد السيدات	معدل الخصوبة العمرية	متوسط عدد المواليد أحياء	عدد المواليد أحياء	عدد السيدات	معدل الخصوبة العمرية	متوسط عدد المواليد أحياء	عدد المواليد أحياء	عدد السيدات	
0.246	0.7	7	10	0.155	0	0	0	0.249	0.7	12	17	19 - 15
0.129	1.4	53	38	0.325	2.0	36	18	0.126	1.4	57	41	24- 20
0.224	2.5	131	53	0.065	2.4	66	28	0.267	2.6	84	32	29 -25
0.192	3.4	118	35	0.234	3.4	123	36	0.147	3.6	112	31	34 -30
0.177	4.6	101	22	0.002	3.9	98	25	0.166	4.4	93	21	39 -35
0.006	4.3	78	18	0.034	4.6	114	25	0.083	4.7	47	10	44 -40
0.002	5.4	81	15	0.013	5.0	60	12	0.030	4.3	30	7	49 -45
0.969	3.0	569	191	0.828	3.5	497	144	1.068	2.7	435	159	جملة
4.9				4.1				5.3				المعدل الكلي للخصوبة TFR

يوضح جدول رقم (5) متوسط عدد المواليد أحياء ومعدل الخصوبة العمرية، ومعدل الخصوبة الكلية حسب العمر الحالي للزوجة، وأنماط الحراك الاجتماعي. حيث يتضح من البيانات تفاوت متوسط عدد المواليد أحياء وفقاً لنمط الحراك حيث ارتفع المتوسط بارتفاع العمر الحالي للسيدات وهذه حقيقة ديموجرافية أكدت عليها العديد من الدراسات، كما اتضح من خلال البيانات ارتفاع إجمالي متوسط عدد المواليد أحياء لذوي الحراك الصاعد مقارنة بذوي الحراك الهابط (3.5)، (2.7) على الترتيب.

P. Value	متوسط الفرق	المقارنات الثنائية
0.001	-0.716	(هابط) مع (صاعد)
0.183	-0.243	(هابط) مع (اللاحراك)
0.012	0.472	(صاعد) مع (اللاحراك)

ويتضح من خلال بيانات معدل الخصوبة العمرية والمعدل الكلي لخصوبة، أن متوسط عدد المواليد أحياء كان مضطرباً في تحديد شكل العلاقة بين الحراك المهني والخصوبة ولعل ذلك راجع إلى التركيب العمري لمفردات الدراسة، وما يؤكد ذلك ما نلاحظه من ارتفاع المعدل الكلي للخصوبة Total Fertility Rate لنمط الحراك الهابط (5.3) مولود لكل سيدة، مقارنة بمعدل الخصوبة الكلية لنمط الحراك الصاعد (4.1) مولوداً لكل سيدة، و(4.9) لللاحركيين. ومن هذه البيانات يتضح العلاقة العكسية بين الحراك الصاعد والخصوبة.

الجدول رقم (6) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد الفترة بين الزواج الأول والمولود الأول.

اللاحراك		الحراك المهني الصاعد		الحراك المهني الهابط		أنماط الحراك
%	ك	%	ك	%	ك	
70.2	134	70.1	101	76.7	122	الفترة بين الزواج الأول والمولود الأول
17.3	33	22.2	32	11.3	18	سنة أو أقل
12.6	24	7.6	11	11.9	19	سنتين
100	191	100	144	100	159	ثلاثة سنوات فأكثر
1.6		1.5		1.4		جملة
						المتوسط (بالسنة)

جدول تحليل تباين أحادي الاتجاه بين مجموعات الحراك المهني داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد - اللاحراك) في الفترة بين الزواج الأول والمولود الأول.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة
بين المجموعات	4.125	2	2.063	0.958	0.384
داخل المجموعات	1057.27	491	2.153		

يوضح جدول (6) الفترة ب بين الزواج والمولود الأول عند أشكال الحراك المهني داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد - اللاحراك) حيث تشير البيانات إلى أن فترة السنتين بين الزواج الأول والمولود الأول هي الفترة الأعلى للحراكين حراكاً صاعداً حيث بلغت نسبتهم (22.2) مقابل (11.3) للحراكين حراكاً هابطاً و(17.3) لللاحركين. في حين كانت الفترة سنة أو أقل كانت أعلى للحراكين حراكاً هابطاً حيث بلغت نسبة من كانت الفترة بين الزواج والمولود الأول للحراكين هابطاً حوالي (76.7)، و(70.1) للحراكين صاعداً، و(70.2) لللاحركين.

بينما كان اللاحركين اللاتي كانت الفترة بين زواجهم الأول والمولود الأول 3 سنوات فأكثر كانت نسبتهم أعلى من الحراكين (صاعد - هابط) كانت النسب بالترتيب (12.6)، (7.6)، (11.9). وبعد إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه اتضح أنه لم توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الحراك في الفترة بين الزواج الأول والمولود الأول كما يوضح جدول تحليل التباين.

الجدول رقم (7) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد والفترة بين المولود الأول والمولود الثاني

اللاحراك		الحراك المهني الصاعد		الحراك المهني الهابط		أنماط الحراك
%	ك	%	ك	%	ك	
12.7	20	16.4	21	15.2	17	الفترة بين المولود الأول والثاني
38.9	61	39.1	50	37.5	42	سنة أو أقل
22.9	36	28.1	36	26.8	30	سنتين
25.5	40	16.4	21	20.5	23	ثلاث سنوات
100	157	100	128	100	112	أربع سنوات فأكثر
2.3		2.3		1.9		جملة
						المتوسط (بالسنة)

جدول تحليل تباين أحادي الاتجاه بين مجموعات الحراك المهني داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد - اللاحراك) في الفترة بين المولود الأول والمولود الثاني

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة
بين المجموعات	15.933	2	7.967	3.128	0.045
داخل المجموعات	1250.43	491	2.547		

جدول المقارنات المتعددة بين الحراك المهني بين الأجيال والفترة بين المولود الأول والمولود الثاني.

المقارنات الثنائية	متوسط الفرق	P. Value
(هابط) مع (صاعد)	-0.392	0.033
(هابط) مع (اللاحراك)	-0.378	0.028
(صاعد) مع (اللاحراك)	0.014	0.176

إن الفترة بين المولود الأول والثاني مؤشر هام وذات دلالة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة من عدمه ومن ثم مؤشر هام على الخصوبة، ومن هنا يوضح جدول (7) اختلاف الفترات بين الحراكين أنفسهم والحراكين واللاحراكين، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الحراكين صاعد اللاتي كانت الفترة بين المولود الأول والثاني لديهم سنة أو أقل حيث بلغت النسبة (16.4) في مقابل (15.2) لللاحراكين هابطاً و(12.7) لللاحراكين. وبالمثل في الفترة سنتين وثلاث سنوات حيث كانت الزيادة والارتفاع لصالح الحراكين حراكاً صاعداً في مقابل الحراكين هابطاً واللاحراكين حيث كانت النسب على الترتيب بالنسبة للفترة سنتين (39.1)، (37.5)، (38.9) وبالنسبة للثلاثة سنوات (28.1)، (26.8)، (22.9).

وبعد إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه بين أشكال الحراك واللاحراكين اتضح أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية كما يوضح جدول تحليل التباين، ومصدر هذه الفروق يوضحها جدول المقارنات، حيث كانت قيمة P. Value دالة في مجموعات (الحراك الهابط، الصاعد) وتساوي (0.033) ومجموعات (الحراك الهابط - اللاحراك) وتساوي (0.027) وبالتالي يصبح مصدر الفروق هو الحراك المهني الهابط.

الجدول رقم (8) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد والموقف من الحمل وفترة الحمل.

الدلالة الإحصائية	اللاحراك		الحراك الصاعد		الحراك الهابط		أنماط الحراك
	%	ك	%	ك	%	ك	
ك ² المحسوبة = 6.468 درجات الحرية = 2 ك ² الجدولية = 5.99 عند مستوى معنوية (0.05)	19.4	37	10.4	15	11.9	19	نعم
	80.6	154	89.6	129	88.1	140	لا
	100	191	100	144	100	159	جملة
ك ² المحسوبة = 19.91 درجات الحريات = 6 ك ² الجدولية = 12.59 عند مستوى معنوية (0.05)	فترة الحمل						
	16.2	6	66.7	10	26.3	5	أقل من 3 شهور
	45.9	17	6.6	1	26.3	5	من 3- 6 شهور
	35.1	13	26.7	4	47.4	9	أكثر من 6 شهور
	100	37	100	15	100	19	جملة
	1.04		0.4		0.7		المتوسط

يوضح جدول (8) توزيع المبحوثات الحراكين حراكاً صاعداً وهابطاً واللاحراكين وفقاً للموقف من الحمل الحالي ومدة الحمل، حيث توضح البيانات أن حوالي 11.9 من الحراكين حراكاً هابطاً لديهم حمل مقابل 10.4 من الحراكين حراكاً صاعداً، و19.4 من اللاحراكين. وحوالي 88.1% من الحراكين حراكاً صاعداً ليس لديهم حمل مقابل 89.6 لللاحراكين حراكاً صاعداً، و80.6 من اللاحراكين، ونلاحظ أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية

يبين أشكال الحراك وفقاً للموقف من الحمل حيث إن قيمة كا² المحسوبة 6.46 مقابل 5.99 قيمة كا² الجدولية. أما عن مدة الحمل الحالي فيتضح أن حوالي 26.3 من السيدات ذوي الحراك هابط فترة حملهم أقل من 3 شهور مقابل 66.7% من ذوي الحراك الصاعد، و19.4% من اللاحراكيين، وحوالي 26.3% من السيدات الحوامل ذوي الحراك الهابط في فترة حمل من 3-6 أشهر مقابل 6.6% من ذوي الحراك الصاعد، و45.9% من اللاحراكيين. أما عن فترة الحمل الأكثر من ستة أشهر يتضح أن حوالي 47.4% من ذوي الحراك الهابط تقع فترة حملهم في إطار هذه الفترة مقابل 26.7% من الحراكيين حراكاً صاعداً، و35.1% من اللاحراكيين. وتوضح الاختبار الإحصائي وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحراكيين (صاعد - هابط) واللاحراكيين.

الجدول رقم (9) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد والاتجاه نحو التوقيت المناسب للإنجاب الأول، الفترة المناسبة للمواليد وحجم الأسرة.

الدلالة الإحصائية	اللاحراك		الحراك الصاعد		الحراك الهابط		أنماط الحراك التوقيت الملائم للإنجاب
	%	ك	%	ك	%	ك	
كا ² المحسوبة = 0.603 درجات الحرية = 2 كا ² الجدولية = 5.99 عند مستوى معنوية (0.05)	52.9	101	56.3	81	56.6	90	بعد الزواج مباشرة
	47.1	90	43.8	63	43.3	69	الانتظار لفترة بعد الزواج
	100	191	100	144	100	159	جملة
	الاتجاه نحو الفترة المناسبة بين المواليد						
- كا ² المحسوبة = 7.308 درجات الحرية = 6 كا ² المحسوبة = 12.59 عند مستوى معنوية (0.05)	2.1	4	2.8	4	6.3	10	سنة
	41.9	80	34.7	50	37.7	60	سنتين
	52.4	100	56.3	81	50.9	81	ثلاثة سنوات أو أكثر
	3.7	7	6.3	9	5.0	8	حسب الظروف
	100	191	100	144	100	159	جملة
	2.6		2.7		2.6		المتوسط (بالسنة)

يعبر جدول (9) عن اتجاهات المبحوثات نحو التوقيت الملائم للإنجاب والفترة المناسبة بين المواليد وفقاً لشكل الحراك المهني داخل الجيل الواحد، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي 56.6% من الحراكيين حراكاً هابطاً يفضلون الإنجاب بعد الزواج مباشرة مقابل 56.3% لللاحراكيين حراكاً صاعداً، و52.9% من اللاحراكيين. في حين أن 43.3% من ذوي الحراك الهابط يفضلون الانتظار فترة بعد الزواج قبل إنجاب الطفل الأول مقابل 43.8% لذوي الحراك الصاعد و47.1% لللاحراكيين. ونلاحظ تقارب النسب إلى حد كبير بين الأنماط الثلاثة للحراك ومن ثم توضح الدلالة الإحصائية عدم وجود فروق معنوية بين الأنماط الثلاثة.

أما عن الفترة المناسبة بين المواليد يتضح أن حوالي 6.3% من ذوي الحراك الهابط يرون أن الفترة المناسبة هي سنة مقابل 2.8% من ذوي الحراك الصاعد و2.1% من اللاحراكيين، في حين يؤكد 37.7% من ذوي الحراك الهابط يرون أن الفترة المناسبة سنتان مقابل 34.7% من ذوي الحراك الصاعد و41.9% من اللاحراكيين، بينما تفوق نسبة من يرون الفترة المناسبة ثلاث سنوات أو أكثر من الحراكيين حراكاً صاعداً كلاً من الحراكيين حراكاً هابطاً واللاحراكيين فتكون النسب بالترتيب 56.3%، 50.9%، 52.4%. وهذا يشير إلى أن الحراكيين حراكاً صاعداً يرون أن الأنسب هو إطالة الفترة بين المواليد حتى يتمكنوا من الحفاظ على وضعهم الاجتماعي بل والصعود إلى أعلى السلم الاجتماعي.

الجدول رقم (10) التوزيع النسبي وفقا للحراك المهني داخل الجيل الواحد والاتجاه نحو حجم الأسرة المفضل

اللاحراك		الحراك المهني الصاعد		الحراك المهني الهابط		أنماط الحراك حجم الأسرة المفضل
%	ك	%	ك	%	ك	
0.5	1	0	0	0	0	طفل واحد
14.1	27	18.8	27	13.8	22	طفلين
47.1	90	43.8	63	54.1	86	ثلاثة أطفال
35.6	68	34.7	50	31.4	50	من 4 : 5 أطفال
2.6	5	2.8	4	0.6	1	6 أطفال فأكثر
100	191	100	144	100	159	جملة
3.4		3.3		3.2		المتوسط (طفل)

جدول تحليل تباين أحادي الاتجاه بين مجموعات الحراك المهني داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد - اللاحراك) في حجم الأسرة المفضل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة
بين المجموعات	1.896	2	0.0948	1.001	0.368
داخل المجموعات	464.95	491	0.947		

أما عن حجم الأسرة المفضلة لكل من الحراكين مهنياً داخل الجيل الواحد (هابط- صاعد) واللاحراكين فيوضحها جدول (10)، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي 13.8% من ذوي الحراك الهابط يفضلون إنجاب طفلين فقط في حين ترتفع هذه النسبة لذوالحراك الصاعد لتصل إلى 18.8%، في حين أن نسبة اللاحراكين تسجل 14.1%، أما نسبة من يفضلون 3 أطفال من الحراكين الهابطين بلغت 54.1% مقابل 43.8% من الحراكين الصاعدين، وحوالي 47.1% من اللاحراكين.

ويتضح هنا تفوق نسبة الحراكين الصاعدين عن الهابطين واللاحراكين في تفضيل طفلين مقابل تفوق النمط الأول من الحراكين على النمط الثاني والثالث في إنجاب ثلاثة أطفال. وبعد إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه بين أنماط الحراك تلك في حجم الأسرة اتضح عدم وجود فروق معنوية كما يوضح جدول تحليل التباين.

الجدول رقم (11) التوزيع النسبي وفقا للحراك المهني داخل الجيل الواحد والاتجاه نحو وسيلة تنظيم الأسرة بعد أول مولود.

الدلالة الإحصائية	اللاحراك		الحراك الصاعد		الحراك الهابط		أنماط الحراك اتجاه الاستخدام عقب إنجاب الطفل الأول
	%	ك	%	ك	%	ك	
كا ² المحسوبة = 1.015 درجات الحرية = 2 كا ² الجدولية = 5.99 عند مستوى معنوية (0.05)	82.2	157	85.4	123	81.1	129	نعم
	17.8	34	14.6	21	18.9	30	لا
	100	191	100	144	100	159	جملة

يوضح جدول (11) الاختلاف في اتجاه استخدام وسائل تنظيم الأسرة بعد إنجاب الطفل الأول بين أنماط الحراك الثلاثة، حيث توضح البيانات أن حوالي 85.4% من ذوي الحراك الصاعد يفضلون الاستخدام، مقابل 81.1% من ذوي الحراك الهابط، و82.2% من اللاحراكين. وتوضح الدلالة الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين أنماط الحراك الثلاثة. والتي توضحها قيمة كا² المحسوبة التي تقل عن قيمة كا² الجدولية وهي بالترتيب (1.015)، (5.99).

الجدول رقم (12) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد الاستخدام الحالي والسابق لوسائل تنظيم الأسرة

الدلالة الإحصائية	اللاحراك		الحراك الصاعد		الحراك الهابط		أنماط الحراك الاستخدام الحالي والسابق
	%	ك	%	ك	%	ك	
كا ² المحسوبة = 2.476 درجات الحرية = 2 كا ² الجدولية = 5.99 عند مستوى معنوية (0.05)	62.3	119	69.4	100	61.6	98	نعم
	37.7	72	30.6	44	38.4	61	لا
	100	191	100	144	100	159	المجموع
- كا ² المحسوبة = 27.75 درجات الحرية = 6 كا ² المحسوبة = 12.59 عند مستوى معنوية (0.05)	الاستخدام السابق لوسائل تنظيم الأسرة						
	80.8	155	93.1	134	69.2	110	نعم
	19.2	36	6.9	10	30.8	49	لا
	100	191	100	144	100	159	جملة

أما عن الاستخدام الحالي والسابق لوسائل تنظيم الأسرة عند كل من الحراكين المهنيين داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد) واللاحركين فيوضحه جدول رقم (12)، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة المستخدمين حالياً من ذو الحراك الصاعد حيث بلغت النسبة 69.4%، مقابل 61.6% من ذوي الحراك الهابط، 62.3% من اللاحركين، وهذا يوضح العلاقة الإيجابية بين الحراك المهني الصاعد داخل الجيل الواحد واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، فكما ارتقي الفرد أو الأسرة مهنياً إلى أعلى كلما ازدادت نسبة استخدامه لوسائل تنظيم الأسرة.

وبالمثل بالنسبة للاستخدام السابق لوسائل تنظيم الأسرة يتضح من بيانات الجدول تفوق نسبة الحراكين حراكاً صاعداً مقارنة باللاحركين حراكاً هابطاً واللاحركين، حيث بلغت نسب المستخدمين سابقاً بالترتيب (93.1%)، (69.2%)، (80.8%)، وتؤكد الدلالة الإحصائية وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أشكال الحراك لصالح الحراك الصاعد.

الجدول رقم (13) التوزيع النسبي للحراك المهني داخل الجيل الواحد، وتوقيت الاستخدام الأول لوسائل تنظيم الأسرة

الدلالة الإحصائية	اللاحراك		الحراك الصاعد		الحراك الهابط		أنماط الحراك توقيت الاستخدام الأول
	%	ك	%	ك	%	ك	
كا ² المحسوبة = 32.6 درجات الحرية = 12 كا ² الجدولية = 21.02 عند مستوى معنوية (0.05)	73.5	114	72.4	97	79.1	87	بعد إنجاب الطفل الأول
	12.3	19	12.7	17	11.8	13	بعد إنجاب الطفل الثاني
	7.1	11	6.7	9	4.5	5	بعد إنجاب الطفل الثالث
	1.9	3	4.4	6	2.7	3	بعد إنجاب الطفل الرابع
	5.2	8	3.0	4	1.8	2	بعد إنجاب الطفل الخامس أو أكثر
	100	155	100	134	100	110	جملة

يوضح جدول (13) توقيت الاستخدام الأول لوسائل تنظيم الأسرة لللاحركين المهنيين داخل الجيل الواحد (هابط - صاعد) واللاحركين، حيث توضح بيانات الجدول أن حوالي (79%) من ذوي الحراك الهابط استخدموا وسائل تنظيم الأسرة لأول مرة بعد إنجاب الطفل الأول مقابل 72.4% من ذوي الحراك المهني الصاعد 73.5% من اللاحركين، أما من استخدموا بعد إنجاب الطفل الثاني فبلغت نسبتهم 11.8% من ذوي الحراك الهابط و12.7% من ذوي الحراك الصاعد و12.3% من اللاحركين.

وبالمثل بالنسبة للاستخدام عقب الطفل الثالث، تفوقت نسبة الحراكين الصاعدين على نسبة الحراك الهابط واللاحراك فكانت 6.7%، 4.5%، 6.1% بالترتيب. وبالتالي يشير الجدول إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أنماط الحراك الثلاث في الاستخدام الأول لوسائل تنظيم الأسرة.

الجدول رقم (14) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد وموانع الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة.

الدلالة الإحصائية	اللاحراك		الحراك الصاعد		الحراك الهابط		أنماط الحراك موانع الاستخدام
	ك	%	ك	%	ك	%	
ك ² المحسوبة = 15.8 درجات الحرية = 10 ك ² الجدولية = 18.30 عند مستوى معنوية (0.05)	19	26.4	8	18.2	16	26.2	الرغبة في إنجاب أطفال
	34	47.2	14	31.8	18	29.5	وجود حمل
	8	11.1	10	22.7	8	13.1	وجود موانع طبيعية
	7	9.7	5	11.4	8	13.1	برضع طبيعي
	4	5.5	5	11.4	11	18.0	موانع أخرى
	72	100	44	100	61	100	جملة

يوضح جدول (14) موانع استخدام وسائل تنظيم الأسرة لدى كل من الحراكين (هابط - صاعد) واللاحراكين، حيث توضح البيانات ارتفاع نسبة الراغبين في إنجاب المزيد من الأطفال من ذوي الحراك الهابط (26.2%) مقارنة بنظرائهم من ذوي الحراك الصاعد (18.2%) واللاحراكين (26.4%) حيث إن الحراكين حراكاً صاعداً هم الأقل في نسبة الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال وهذه نتيجة منطقية تتفق وطبيعة الحراك المهني بالإنجاب. بالإضافة إلى الموانع الأخرى حيث تظهر النسب الأعلى في أغلب الموانع للحراكين حراكاً هابطاً واللاحراكين مقارنة بالحراكين الصاعدين.

حيث إن ذوي الحراك الصاعد لا يميلون إلى الحد من استخدام وسائل تنظيم الأسرة وذلك للحفاظ على مكانتهم ومن ثم القدرة على الاستمرار في الارتقاء وهذا يؤكد على العلاقة الإيجابية بين الحراك المهني داخل الجيل الواحد واستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

الجدول رقم (15) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد ونوع وسائل تنظيم الأسرة المستخدمة

الدلالة الإحصائية	الحراك المهني داخل الجيل الواحد						أنماط الحراك نوعية الوسائل
	اللاحراك		حراك صاعد		حراك هابط		
	ك	%	ك	%	ك	%	
ك ² المحسوبة = 14.19 درجات الحرية = 12 ك ² الجدولية = 21.06 عند مستوى معنوية (0.05)	2	1.7	3	3.0	2	2.0	تعقيم المرأة
	23	19.3	25	25.0	21	21.4	الحيوب
	28	23.5	30	30.0	22	22.4	الحقن
	66	55.5	42	42.0	50	51.0	اللولب
	0	0	1	1.0	1	1.0	فترة الأمان
	1	0.08	0	0	2	2.0	إطالة فترة الرضاعة الطبيعية
	119	100	100	100	98	100	جملة

يوضح جدول (15) نوع الوسائل المستخدمة لتنظيم الأسرة لكل من الحراكين المهنيين (هابط - صاعد) داخل الجيل الواحد واللاحراكين، وتشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نسبة المستخدمين للوسائل الحديثة من ذوي الحراك

الصاعد مقارنة بغيرهم من أنماط الحراك، حيث يتضح أن حوالي 3.0% يستخدمون من الحراكين الصاعدين يستخدمون التعقيم مقابل 2%، و2.7% للحراكين الهابطين واللاحركيين، كما أن حوالي 55% من الحراكين الصاعدين يعتمدون على الحبوب والحقن مقابل 43.8% من الحراكين حراك هابط، و42.8% من اللاحركيين. وهذا مؤشر هام على العلاقة الإيجابية بين الحراك المهني الصاعد داخل الجيل الواحد واستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة. أما الوسائل التقليدية فكانت نسبة المستخدمين لها من الحراك ذوي الهابط 3% تفوق نسبة ذوي الحراك الهابط (1%) وهذا يؤكد نفس النتيجة السابقة تقريباً.

الجدول رقم (16) التوزيع النسبي وفقاً للحراك المهني داخل الجيل الواحد وصاحب قرار استخدام وسيلة تنظيم الأسرة.

الدلالة الإحصائية	الحراك المهني داخل الجيل الواحد						أنماط الحراك صاحب قرار الاستخدام
	اللاحرك		حراك صاعد		حراك هابط		
	%	ك	%	ك	%	ك	
كا ² المحسوبة = 7.10 درجات الحرية = 8	38.7	46	37.0	37	44.9	44	الزوجة
كا ² الجدولية = 15.50 عند مستوى معنوية (0.05)	15.8	19	10.0	10	10.2	10	الزوج
	41.2	49	46.0	46	38.7	38	قرار مشترك
	4.2	5	7.0	7	6.1	6	آخرين
	100	119	100	100	100	98	جملة

أما عن صاحب قرار استخدام الوسيلة سواء من ذو الحراك المهني الصاعد داخل الجيل لوحيد والهابط واللاحرك، فيوضحه جدول (16)، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة القرار المشترك هي الأعلى لذوي الحراك الصاعد (42%) واللاحركيين (45.4%)، بينما نسبة القرار الخاص بالزوجة للحراك الهابط هو الأعلى (44.9%) مقارنة بالحراك الصاعد (37.0%) واللاحرك (38.7%)، وهذا يشير ويدل على أن الأسر ذات الحراك المهني غالباً ما تتخذ قراراتها الإيجابية بشكل مشترك وهو مالم يتوفر في الأسر ذات الحراك الهابط. كما أن الزوجة غالباً ما تكون صاحبة القرار الإيجابي في الأسرة ذوي الحراك الهابط مقارنة بالأسر ذات الحراك الصاعد واللاحركيين. وتشير الدلالة الإحصائية إلى عدم وجود فروق معنوية بين أنماط الحراك

النتائج والمناقشة

من خلال العرض السابق للجدول والتحليلات الإحصائية يمكن الوقف على مجموعة من النتائج ومناقشتها من خلال الإطار النظري وأهداف الدراسة وفروضها.

أثبتت نتائج الدراسة الميدانية صحة بعض هذه الفروض الخاصة بالعلاقة بين الحراك المهني داخل الجيل الواحد ومؤشرات السلوك الإيجابي على النحو التالي:

- ارتفاع متوسط السن عند الزواج لذوي الحراك الصاعد داخل الجيل الواحد، وانخفاض هذا المتوسط لذوي الحراك الهابط، وبالتالي فالعلاقة إيجابية بين الحراك المهني الصاعد والسن عند الزواج، والعكس بالنسبة للحراك الهابط، فارتفاع السن عند الزواج الأول يعني قلة التعرض لفترة الإنجاب وبالتالي انخفاض مستوى الخصوبة، تتفق هذه النتيجة مع العديد من المقولات النظرية والديموجرافية مثل ما ذهب إليه ديمون في نظريته عن الارتقاء الاجتماعي، كما تتفق أيضاً مع العديد من الدراسات مثل دراسة عبد المجيد احمد

بعنوان (الحضرية والسلوك الإنجابي)، ويرى الباحث منطقية هذه النتيجة وحتميتها حيث إن الحراكين حراكاً صاعداً ينشغلون بالارتقاء الاجتماعي من خلال الحصول على مهنة مناسبة والارتقاء فيها وهذا من شأنه أن يشغله أو يؤجل الزواج.

• انخفاض المعدل الكلي للإنجاب لنمط الحراك المهني الصاعد داخل الجيل الواحد، حيث سجل (4.1) مولود لكل سيدة، في حين ارتفع هذا المعدل لذوي الحراك الهابط (5.3)، وبالتالي تتضح العلاقة العكسية بين الحراك المهني الصاعد داخل الجيل الواحد والمعدل الكلي للإنجاب، وعلاقة إيجابية بين الحراك الهابط والمعدل الكلي للإنجاب، وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه هيربرت سبنسر، حيث أكد أن الطاقة المبدولة للإنجاز وتحقيق العمل والارتقاء فيه، تؤثر عكسياً على الطاقة الموجهة للإنجاب والتناسل، كما تتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات مثل دراسة Geoffrey Tobin Rowe بعنوان *Social mobility and Fertility in Canada* حيث دعمت هذه الدراسة العلاقة العكسية التي تربط الحراك المهني بين أبناء الجيل والإنجاب. وهذه نتيجة منطقية تؤكد صحة الفرض.

• يرتفع متوسط الفترة بين الزواج الأول والمولود الأول لذوي الحراك المهني الصاعد داخل الجيل الواحد، مقارنة بذوي الحراك الهابط بالرغم من عدم وجود فروق معنوية، وهذا يشير إلى اتجاه الحراكين حراكاً صاعداً إلى تأجيل الإنجاب مقارنة بالحراكين حراكاً هابطاً، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من المقولات السوسيولوجية والديموجرافية مثل ما ذهب إليه (Riemer & Kiser, 1954) في دراستهما التي أجريت عن الخصوبة الإنديانابوليس Indianapolis الكلاسيكية. ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى أن الأشخاص الحراكين حراكاً صاعداً يصبحون بعد الزواج منهكين مادياً وبالتالي يحاولون التعويض والارتقاء عقب الزواج مباشرة، ومن ثمّ يتجهون إلى تأجيل الإنجاب حتى يتمكنوا من الحفاظ على مكانتهم واسترداد مواردهم المالية.

• يفوق متوسط الفترة بين المولودين الأول والثاني لذوي الحراك المهني داخل الجيل الواحد، المتوسط لذوي الحراك الهابط (2.3)، (1.9) سنة على الترتيب، وهذا يدل على أن الحراكين حراكاً مهني صاعداً يتجهان إلى تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات، ومن ثمّ انخفاض مستوى الخصوبة مقارنة بالحراكين حراكاً هابطاً، وهذا يؤكد صحة الفرض بوجود علاقة عكسية بين الحراك المهني الصاعد داخل الجيل الواحد والفترة بين المواليد. وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه كل من John D. Kasarda & John O. G. Billy & Kirsten West، في عملهما العلمي (Status Enhancement and Fertility, 1986).

• أما الموقف من الحمل فيتضح ارتفاع نسبة المبحوثات اللاحراكين الذين لديهم حمل مقارنة بالحراكين. وأن المبحوثات ذو الحراك الصاعد هم أقل المبحوثات اللاتي لديهن حمل. ويتضح أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأنماط الثلاثة للحراك، وبالتالي يثبت صدق الفرض بالعلاقة العكسية بين الحراك المهني الصاعد ووجود حمل كمؤشر من مؤشرات السلوك الإنجابي.

• يتضح أن الأغلبية العظمى من ذوي الحراك الصاعد (56.3%) يرغبون أو يفضلون أن تكون الفترة المثالية بين المواليد ثلاث سنوات أو أكثر، في مقابل (50%)، و(52%) لذوي الحراك الهابط واللاحراكين. في المقابل تفوق نسبة اللاحراكين والحراكين حراكاً هابطاً نسبة الحراكين حراكاً صاعداً في اتجاههن نحو سنتين كفترة مثالية بين المواليد. وهذا يشير إلى أن الحراكين حراكاً مهنيًا صاعداً داخل الجيل الواحد لديهم رغبة وتفضيل في المباعدة بين الولادات، وما يؤكد ذلك ارتفاع متوسط الفترة المثالية بين الولادات لذوي الحراك الصاعد مقارنة بأنماط الحراك الأخرى. وتتفق هذه النتيجة مع الإطار النظري الذي يمثله ويستوف وديمون، وتتفق معه

العديد من الدراسات مثل دراسة Jerzy Berent بعنوان (Fertility and Social mobility). وهذا تأكيد على وجود علاقة عكسية بين الحراك المهني الصاعد داخل الجيل الواحد والفترة المثالية بين المواليد، ومن ثم وجود علاقة عكسية بين الحراك الصاعد والسلوك الإنجابي.

• ترتفع نسبة الحراكين حراكًا صاعدًا اللاتي يرغبن في إنجاب طفلين فقط (18.8%)، مقابل نسبة الحراكين حراكًا هابطًا واللاحراكين (13.8%)، (14.1%)، أما نسبة اللاتي يرغبن في إنجاب ثلاثة أطفال، فهن أعلى نمط الحراك الهابط (54.1%) واللاحراكين (47.1%) مقابل (43.8%) لذوي الحراك الصاعد. وبالتالي تتضح العلاقة العكسية بين نمط الحراك المهني الصاعد وحجم الأسرة المثالي، على الرغم من التقارب البسيط بين متوسط عدد المواليد المثالي للثلاثة أنماط للحراك (3.2، 3.3، 3.4) وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه كل من Boyed, Bean & Swicegood, Stevens نظريتهم دعم المكانة، حيث أكدوا أن الأشخاص أصحاب الحراك الهابط لديهم خصوبة أقل من اللاحراكين وذلك لأن ذوي الحراك الهابط يحاولون استعادة أوضاعهم الاجتماعية المفقودة أو إيقاف هبوطهم الاجتماعي.

• توضح النتائج الميدانية أن ذوي الحراك المهني الصاعد داخل الجيل الواحد أكثر استخداماً حالياً (69.4%) وسابقاً (93.1%) لوسائل تنظيم الأسرة، مقارنة بذوي الحراك الهابط اللاتي كانت نسبتهم في الاستخدام الحالي (61.6%) والسابق (69.25%)، واللاحراكين اللاتي كانت نسبتهم للاستخدام الحالي (62.3%) ونسبة الاستخدام السابق (80.8%). وتؤكد النتائج على العلاقة الإيجابية بين الحراك المهني داخل الجيل الواحد والاستخدام الحالي والسابق لوسائل تنظيم الأسرة. ومن ثم يتضح الارتباط العكسي بين الحراك الصاعد والسلوك الإنجابي المعبر عنه هنا بالاستخدام الحالي والسابق لوسائل تنظيم الأسرة، وبالتالي تتأكد صحة الفرض الحالي. وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه M. Alamgir Kabir et al في دراسته بعنوان Impact of women's status and fertility and contraceptive use، حيث أكد على أن السيدات اللاتي يعملن في مهن ذات مستوى مرتفع لديهم أطفال أقل ويميلون إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة، مقارنة بهؤلاء ذوي المهنة المنخفضة، وبالتالي تحقيق صدق الفرض الحالي.

• فيما يتعلق بالاستخدام الأول لوسائل تنظيم الأسرة، يتضح تفوق نسبة المستخدمين عقب إنجاب الطفل الأول، ولكن هناك تفاوتاً في هذه النسب المرتفعة، فكانت نسبة الحراكين حراكًا هابطًا المستخدمين للوسائل عقب إنجاب الطفل الأول (79.1%) تفوق نسبة الحراكين حراكًا صاعدًا (72.4%) واللاحراكين (73.5%) المستخدمين للوسائل عقب إنجاب الطفل الأول، ويُرجع الباحث ذلك إلى أن ذوي الحراك الهابط يسعون إلى استرداد مكانتهم المفقودة، ومن ثم إلى الاستخدام المبكر لوسائل تنظيم الأسرة. أما الاستخدام عقب إنجاب الطفل الثاني فتفوقت فيه نسبة الحراكين الصاعدين، على نمط الحراك الهابط واللاحراك فكانت النسب على الترتيب (12.7)، (11.8)، (12.3).

• توصلت الدراسة الميدانية إلى نتيجة مؤداها أن أغلب الحراكين حراكًا مهنيًا صاعدًا داخل الجيل الواحد يميلون إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة لعدم رغبتهم في إنجاب المزيد من الأطفال، حيث إن موانع استخدام وسائل تنظيم الأسرة تؤكد أن أغلب الممتنعين عن الاستخدام للرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال ينتمون إلى نمط الحراك الهابط واللاحراك. وهذا يؤكد على العلاقة العكسية بين الحراك المهني الصاعد داخل الجيل الواحد والرغبة في الإنجاب وبالتالي الخصوبة. وتتفق هذه النتيجة مع ما وصل إليه Frank D. Bean and Gray Swicegood في نظريتهما عن تحسين المكانة وتدعيمها حيث أكدوا على أن تربية الأطفال تمتص الطاقة والجهد ورأس المال التي من الممكن أن يستخدمه الآباء في الارتقاء في السلم الاجتماعي، ومن ثم كان

انخفاض الإنجاب وعدم الرغبة في المزيد من الأطفال يسمح بتوفير وكسب الوقت والمال والمجهود التي تركز لتحقيق أو على الأقل للحفاظ على الأوضاع الاجتماعية المرتفعة. (في حالة الحراك الصاعد).

• أكدت الدراسة الميدانية أن كل المبحوثات ذوي الحراك الصاعد (100%) يستخدمون وسائل حديثة لتنظيم الأسرة، مقابل (95%) لذوي الحراك الهابط، و(98%) للحراريين. حيث إن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأنماط الثلاثة للحراك فيما يتعلق بالوسائل المستخدمة. وبالتالي تتضح العلاقة الإيجابية بين الحراك المهني الصاعد واستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة.

• تتميز أغلب الأسر ذوي الحراك المهني داخل الجيل الواحد بأنها تتخذ قرار استخدام تنظيم الأسرة بشكل مشترك (46%)، مقارنة بالأسر ذوي الحراك الهابط (38.7%) والحراريين (41.2%). وهذه نتيجة تدعم صحة الفرض.

أكدت النتائج الميدانية للدراسة على وجود ارتباط طردي للحراك المهني داخل الجيل الواحد والمؤشرات الأتية للسلوك الإنجابي:

• فترة الحياة الزوجية ومتوسط عدد المواليد؛ حيث كان المتوسط لذوي الحراك الصاعد (3.5) والهابط (2.7) والحراريين (3)، وهذا يتفق مع بعض الاتجاهات النظرية مثل نظرية المكانة الاقتصادية النسبية لريتشارد إيسترلين وبويد (1976 Boyd) حيث أكد أن الحراك الصاعد يعمل على زيادة حجم الأسرة؛ لأن الزوجين قد يختاران استثمار مكاسبهم الاجتماعية في المزيد من الأطفال. كما تتفق هذه النتيجة مع بعض بحوث ودراسات الحراك والخصوبة مثل دراسة Deborah S. Freedman بعنوان *The Relation of Economic Status to Fertility* فقد أكد على العلاقة الإيجابية بين المكانة المهنية وعدد المواليد أحياناً.

يُرجع الباحث نتيجة (الارتباط الطردي بين الحراك المهني ومتوسط المواليد)؛ التركيب العمري للسيدات ومدة الحياة الزوجية، إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين فترة الحياة الزوجية والحراك المهني الصاعد، حيث إن الزيادة في مدة الحياة الزوجية يصاحبها زيادة في عدد المواليد، وهذا ما أوضحته الدراسة؛ حيث ارتفعت مدة الحياة الزوجية للحراريين حراكاً صاعداً ليسجل متوسط الفترة (14.8)؛ وبالتالي زيادة عدد المواليد أحياناً لذوي الحراك الصاعد، والعكس بالنسبة للحراريين حراكاً هابطاً كان متوسط الفترة (10.8) فترتب عليه انخفاض عدد ومتوسط المواليد أحياناً، الذي من المتوقع أن يرتفع بارتفاع فترة الحياة الزوجية، وهذه حقيقة - الارتباط الإيجابي بين فترة الحياة الزوجية وعدد المواليد أحياناً - أكدت عليها العديد من المقولات الديموجرافية، والدليل على ذلك يتضح بعد حساب المعدل الكلي للإنجاب للأنماط الثلاثة للحراك واتضح العلاقة العكسية بين الحراك الصاعد ومعدل الخصوبة الكلية، لأن حساب معدل الخصوبة العمرية ومعدل الخصوبة الكلية يثبت تأثير العمر الذي قد يكون سبباً في أن يصبح متوسط المواليد أحياناً غير معبر بدقة، بينما زيادة فترة الحياة الزوجية للحراريين حراكاً صاعداً راجع لطبيعة مجتمع الدراسة.

أكدت النتائج الميدانية للدراسة على عدم تأثير للحراك المهني داخل الجيل الواحد والمؤشرات الأتية للسلوك الإنجابي:

• (أ) الاستقرار الزوجي. (ب) الاتجاه نحو التوقيت الملائم للإنجاب. حيث أكدت النتائج أن أغلب المبحوثات قد تزوجن مرة واحدة فقط، ولا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أنماط الحراك المهني داخل الجيل الواحد حيث تساوت نسب المتزوجات مرة واحدة وأكثر من مرة بين أنماط الحراك، أما بالنسبة للاتجاه نحو التوقيت الملائم للإنجاب فاعلم المبحوثات يفضلن عقب الزواج مباشرة، ولاتوجد فروق معنوية ذات دلالة بين

الأنماط الثلاثة للحراك، حيث تساوت نسب أنماط الحراك في اتجاههم نحو الإنجاب عقب الزواج مباشرة. وتتفق مع هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل دراسة H. Yuan Tien بعنوان/ The Social Mobility/Fertility Hypothesis Reconsidered: An Empirical Study، حيث أكدت الدراسة على عدم وجود تأثير للحراك الاجتماعي على حجم الأسرة. ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى:

أن هناك بعض المؤشرات غير الدالة التي تعبر عن ثقافة عامة، وهذا لا يعني أن المتغير المستقل ليس له تأثير، بل تأثير الاتجاه الثقافي يفوق تأثير الحراك المهني داخل الجيل الواحد، ومن أمثله تلك المؤشرات التي تعبر عن ثقافة عامة مؤشر الاستقرار الزواجي، حيث إن عملية الزواج أكثر من مرة عملية صعبة من الناحية الثقافية في مدى تقبل المجتمع المصري لفكرة تعدد الزوجات، إضافة إلى الصعوبة المادية لعملية التعدد. أما فيما يتعلق بالاتجاه نحو التوقيت الملائم للإنجاب فلم يتضح أيضاً تأثير الحراك المهني داخل الجيل الواحد؛ وذلك بسبب ثقافة المجتمع المصري عامة والمجتمع الريفي بصفة خاصة التي تحبذ بل وتدعم فكرة الإنجاب المبكر عقب الزواج مباشرة، لأنه أساس الاستقرار والارتباط الأسري، فالسيدة التي لم تتجب عقب الزواج مباشرة في الريف تواجه العديد من الضغوط الاجتماعية من المجتمع المحيط بها، والتي قد تجعلها تلجأ أحياناً إلى أساليب محرمة للإنجاب كالمباركة بالأولياء والصالحين، وغيرها من الأمور التقليدية.

المراجع

المراجع العربية

زايد، احمد. (2010). التعليم والحراك الاجتماعي، دار اليسر.

الريدي، جمال حسين، وسليم، أمينة، واحمد، تيسير فكري. (2013). درجة الخصوبة العمرية والحويوية لدى المرأة الريفية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية - دراسة ميدانية بريف محافظة المنيا، الملتقى السنوي الثاني والأربعون للمركز الديموجرافي، قضايا السكان والتنمية: التحديات المستقبلية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2009). وضع الرجل والمرأة في مصر.

مارشال، جوردن. (2007). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، المجلد الأول.

حسن، عبد الباسط محمد. (1995). علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

جلبي، علي عبد الرازق وآخرون. (1998). علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

جلبي، علي عبد الرازق. (2003). علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية.

عبد الحكيم، عمر سلامة. (2008). الجامعة والحراك المهني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بني سويف.

جونسون، فيليب. (2010). النظرية الاجتماعية والممارسة البحثية، مصر للنشر والتوزيع.

الزيات، كمال عبد الحميد. (1986). علم الاجتماع المهني، مكتبة نهضة الشرق.

الصالح، مصلح. (1999). الشامل - قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى.

- الجعيدلى، نايف الحميدى. (1998). الحراك الاجتماعي ومتطلبات التنمية البشرية بالكويت، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة المنيا.
- عبد المولى، يسرى، وعوض، زينب. (2006). دراسة مقارنة لأثر عمل المرأة الريفية على سلوكها الإيجابي بمحافظة المنوفية وبني سويف، المؤتمر السادس والثلاثون للمركز الديموجرافي بالقاهرة.

المراجع الأجنبية

- Aldridge Stephen.(2001). social mobility– A discussion paper, Performance and Innovation Unit, London.
- Catherine Hakim. (2003). A New Approach to Explaining Fertility Patterns: Preference Theory, Population and Development Review, Vol. 29, No. 3, P355, 368.
- Catherine Hakim. (2006). Women, Careers, and work life preference, British Journal of Guidance Counselling, Vol. 34, No. 3.
- Eliseo A de Guzan. (1980). Social mobility and fertility in Philippines, institute of southeast Asian studies, Seaprap research report, No. 64.
- FRANK D. BEAN AND GRAY SWICEGOOD. (1979). intergeneration occupational mobility and fertility: A reassessment, American Sociological Review, Vol. 44, No. 4,.
- Frank D. Bean and Gray Swicegood. (1979). Intergenerational Occupational Mobility and Fertility: A Reassessment, American Sociological Review, Vol. 44, No. 4.
- GS Dauletova –LL Karp – KS Absattarova. (2012). The Indicators of Reproductive Behavior in Young Families as a Criterion of the Social and Economic Level of the Society in Kazakhstan, Iranian J Public Health, Vol. 41, No.4.
- Jayaweera.(2010). Women, Education and Empowerment in Asia, Gender and Education Volume 9, 1997 – Issue 4,.
- John D. Kasarda and John O. G. Billy.(1985). Social Mobility and Fertility, Annual Review of Sociology, Vol. 11.
- Judson R.Landis.(2001). sociology– concepts and characteristics, WADSWORTH, Eleventh Edition.
- Kim A. Weeden.(2012). Why Do Some Occupations Pay More than Others? Social Closure and EarninInequality in the united states, American Journal of Sociology, Vol. 108, No. 1, p55.

Ladislav Rabušic, Beatrice–Elena Chromková Manea.(2008). Hakim`s Preference theory in the Czech Context, Czech Demography, Vol. 2.

Marco Breschi – et al. (2014). Fertility transition and social stratification in the town of Alghero, Sardinia (1866–1935), Demographic Research, Volum30, article 28 pages 823–852 March.

Mohammad Jalal Abbasi–Shavazi– Peter McDonald and Meimanat Hosseini– Chavoshi. (2009). The Fertility Transition in Iran: Revolution and Reproduction, Springer Dordrecht Heidelberg, London New York.

Monica Boyd, Collins, and Parkin. British Journal of Sociology, 547–567

Murphy, R.(1986).Weberian closure theory: A contribution to the ongoing assessment. British Journal of Sociology, 21–41.

Peter Saunders.(2010). Social Mobility Myths, Civitas, London.

Steven Rytine.(2007). Occupation, In George Ritzer, The Blackwell Encyclopedia of sociology, Blackwell.

Sunnee Billingsley.(2012). Social Capillarity” Revisited: The Relationship between Social Mobility and Fertility, Stockholm Research Reports in Demography, Stockholm University.

The National Council for Women and the World Bank (2021). *Gender Equity and Egypt's Private Sector: Commercial International Bank (CIB) and the Egyptian Gender Equity Seal (EGES)*. Accessed on 28/2/2022, Available at:

http://ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/Egyptian%20Gender%20Equity%20Seal_Co-920211471844369.pdf

UNEP and UNWTO (2005). *Making tourism more sustainable: A guide for policy makers. United Nations Environment Programme, Division of Technology, Industry and Economics. Paris.*

UNWTO (2013). *Sustainable Tourism for Development Guidebook*, UNWTO, Madrid, Spain.

Valek, N. S., & Almuhrzi, H. (Eds.). (2021). *Women in Tourism in Asian Muslim Countries*. Springer Nature.

Williamson, J., Wardle, K., & Hasmi, H. (2021). Developing WIL curriculum which enhances hospitality students capabilities. *Higher Education, Skills and Work-Based Learning*. 11(3), 635-648.

World Tourism Organization .(2019). *Global Report on Women in Tourism – Second Edition*, UNWTO, Madrid.

World Tourism Organization .(2020). *Regional Report on Women in Tourism in the Middle East*, UNWTO, Madrid.

Youssef, E. (2020). Role of social service institutions on social empowerment of women at the United Arab Emirates: A field analysis study. *Multicultural Education*, 6(4), 99-111.

Zolfani, S. H., Sedaghat, M., Maknoon, R., & Zavadskas, E. K. (2015). Sustainable tourism: a comprehensive literature review on frameworks and applications. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 28(1), 1-30.

- Nassani, A. A., Aldakhil, A. M., Abro, M. M. Q., Islam, T., & Zaman, K. (2019). The impact of tourism and finance on women empowerment. *Journal of Policy Modeling*, 41(2), 234-254.
- National Council for Women (2017). *National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women 2030: Vision and Pillars*. National Council for Women, Cairo, Egypt.
- OECD (2020), *OECD Tourism Trends and Policies 2020*, OECD Publishing, Paris.
- Praveen, R., & Asokan, R. (2013). Empowerment of women through tourism industry in Sikkim State, India. *International Journal of Current Research*, 5(12), 4301-4305.
- Purnamawathi, I. G. (2019). Women's empowerment strategies to improve their role in families and society. *International Journal of Business, Economics and Law*, 18(5), 119-127.
- Sayira, T., Andrews, H., & Ayesha, Q. U. A. (2021). Are Women Empowered Producers of Tourism in Pakistan?. In *Women in Tourism in Asian Muslim Countries* (pp. 8196-). Springer, Singapore.
- Scott, G. (2016). *Assuring the Quality of Achievement Standards and Their Valid Assessment in Australian Higher Education*, Department of Education and Training, Canberra.
- Segovia-Pérez, M., Laguna-Sánchez, P., & de la Fuente-Cabrero, C. (2019). Education for sustainable leadership: Fostering women's empowerment at the university level. *Sustainability*, 11(20),5555.
- Sharma, E., & Das, S. (2021). Integrated model for women empowerment in rural India. *Journal of International Development*, 33(3), 594-611.
- Sheikhi, A. R., & Imirizaldu, I. A. (2021). Women's Footprint in Traditional Muslim Ethnic Communities: The Case of World Pottery Village in Iran. In *Women in Tourism in Asian Muslim Countries* (pp. 6380-). Springer, Singapore.
- Stromquist, N. P. (2015). Women's Empowerment and Education: linking knowledge to transformative action. *European Journal of Education*, 50(3), 307-324.
- Sundström, A., Paxton, P., Wang, Y. T., & Lindberg, S. I. (2017). Women's political empowerment: A new global index, 1900–2012. *World Development*, 94, 321-335.
- Tabassum, M., Begum, N., Shohel, M., Faruk, M., & Miah, M. (2019). Factors influencing Women's empowerment in Bangladesh. *Sci Technol Public Policy*, 3(1), 1-7
- Taheri, B., Olya, H., Ali, F., & Gannon, M. (2020). Understanding the influence of airport servicescape on traveler dissatisfaction and misbehavior. *Journal of Travel Research*, 59(6), 1008–1028.

- Higgins-Desbiolles, F. (2018). Sustainable tourism: Sustaining tourism or something more?. *Tourism management perspectives*, 25, 157-160.
- Kasuma, J., Sapene, M. K., Sheikh Naimullah, B. S., Adenan, M. A., & Abang Abdul Rahman, D. H. (2019). Personal capabilities and social factor towards entrepreneurial intention: Empirical evidence of science and technology undergraduate students. *Journal of International Business, Economics and Entrepreneurship (JIBE)*, 4(1), 35-41
- Kember, D., & Leung, D. Y. (2005). The influence of active learning experiences on the development of graduate capabilities. *Studies in Higher Education*, 30(2), 155-170.
- Khalid, S., Ahmad, M. S., Ramayah, T., Hwang, J., & Kim, I. (2019). Community empowerment and sustainable tourism development: The mediating role of community support for tourism. *Sustainability*, 11(22), 6248.
- Khan, S. T., Bhat, M. A., & Sangmi, M. U. D. (2020). Impact of Microfinance on Economic, Social, Political and Psychological Empowerment: Evidence from Women's Self-help Groups in Kashmir Valley, India. *FIIB Business Review*, 2319714520972905.
- Laszlo, S., Grantham, K., Oskay, E., & Zhang, T. (2020). Grappling with the challenges of measuring women's economic empowerment in intrahousehold settings. *World Development*, 132, 104959.
- Lenao, M., & Basupi, B. (2016). Ecotourism development and female empowerment in Botswana: A review. *Tourism Management Perspectives*, 18, 51-58.
- Mandal, K. C. (2013, May). Concept and Types of Women Empowerments. In *International Forum of Teaching & Studies* (Vol. 9, No. 2), 1730-.
- Metcalf, D. J., Fourie, C. M., & Myburgh, C. P. (2020). Graduate capabilities required of South African food science and technology students. *Journal of Food Science Education*, 19(2), 85-96.
- Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform (2016). *Sustainable Development Strategy (SDS): Egypt Vision 2030*. Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform, Cairo, Egypt.
- Moammed, S. B. (2018). Women Empowerment in The Tourism Sector; Female Tour Guide in Egypt. *Journal of Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality*, 15(3), 74-78.
- Mrema, A. A. (2015). Tourism and women empowerment in Monduli district, Arusha-Tanzania. *African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure*, 4(2), 1-14.

- Cornwall, A. (2016). Women's empowerment: What works?. *Journal of International Development*, 28(3), 342-359.
- Deba, A. A., Jabor, M. K., Buntat, Y., & Mušta'mal, A. H. (2014). Potential of service-learning on students' interpersonal skills development in technical and vocational education. *Asian Social Science*, 10(21), 1.
- Doepke, M., & Tertilt, M. (2019). Does female empowerment promote economic development?. *Journal of Economic Growth*, 24(4), 309-343.
- El Assar, H., & Said, H. (2015, August). Measuring the Impact of Tourism Education on Empowering Women Entrepreneurship in Egypt. In *Proceedings of the 10th European Conference on Innovation and Entrepreneurship* (pp. 175184-).
- Elkhwesky, Z., Salem, I. E., & Barakat, M. (2019). Diversity management in hotels: The moderating role of empowerment and capability development. *Journal of Hospitality and Tourism Insights*. 2(2), 166-185.
- Elshaer, I., Moustafa, M., Sobaih, A. E., Aliedan, M., & Azazz, A. M. (2021). The impact of women's empowerment on sustainable tourism development: Mediating role of tourism involvement. *Tourism Management Perspectives*, 38, 100815.
- Elzek, Y. S., Gafaar, H. A., & Abdelsamie, H. (2020). Practices of Tourism Innovation in Tourism Industry: The Case Study of Egypt. *Journal of the Faculty of Tourism and Hotels-University of Sadat City*, 4(1/2), 1-14.
- Gage, N. L. (2009). *A conception of teaching*. Springer Science & Business Media.
- Hair, J., Sarstedt, M., Hopkins, L., & Kuppelwieser, V. (2014). Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): An emerging tool in business research. *European Business Review*, 26(2), 106-121.
- Haiying, Z. (2020, January). Egypt Tourism and Its Importance in Sustainable Development Goals. In *Third International Conference on Social Transformation, Community and Sustainable Development (ICSTCSD 2019)* (pp. 202205-). Atlantis Press.
- Hall, C. (2011). Policy learning and policy failure in sustainable tourism governance: from first- and second-order to third-order change?. *Journal of Sustainable Tourism*, 19(4-5), 649-671.
- Helfat, C. E., & Peteraf, M. A. (2015). Managerial cognitive capabilities and the microfoundations of dynamic capabilities. *Strategic management journal*, 36(6), 831-850.
- Hiere, E. (2018). The Perception of Customers on Sustainable Tourism, Master thesis, Business School, University Institute of Lisbon, Spain.

References

- Abdelaty, Y. and Ibrahim, G. (2017). Assessing the Effectiveness of the Ministry of Tourism Youth Training Program in Five-Star Hotels: Trainee Perspective, *International Journal of Heritage, Tourism and Hospitality*, 11(2/2), 244-264.
- Abou-Shouk, M. A., Mannaa, M. T., & Elbaz, A. M. (2021). Women's empowerment and tourism development: A cross-country study. *Tourism management perspectives*, 37, 100782.
- Aghazamani, Y., & Hunt, C. A. (2017). Empowerment in tourism: A review of peer-reviewed literature. *Tourism Review International*, 21(4), 333-346
- APEC (2013). Sustainable Development of Tourism Destinations, Accessed on 5/4/2022, Available at: <https://www.apec.org/Publications/2014/03/Sustainable-Development-of-Tourism-Destinations>
- Bidin, S., Aziz, A., & Ajuhari, Z. (2021). Is It Really Culture or Religion? Challenges Surrounding Women Participation and Empowerment in Kelantan, Malaysia. In *Women in Tourism in Asian Muslim Countries* (pp. 113127-). Springer, Singapore.
- Brody, C., De Hoop, T., Vojtkova, M., Warnock, R., Dunbar, M., Murthy, P., & Dworkin, S. L. (2015). Economic Self-Help group programs for improving women's Empowerment: a systematic review. *Campbell Systematic Reviews*, 11(1), 1-182.
- Brydan, R. (2021). Improving university students interpersonal skills. *Journal of Entrepreneurship and Sustainable Development*, 3(2), 80-98.
- Bushra, A., & Wajiha, N. (2015). Assessing the socio-economic determinants of women empowerment in Pakistan. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 177, 3-8.
- Campbell, S., Greenwood, M., Prior, S., Shearer, T., Walkem, K., Young, S., ... & Walker, K. (2020). Purposive sampling: complex or simple? Research case examples. *Journal of Research in Nursing*, 25(8), 652-661.
- Cernat, L. and Gourdon, J. (2007). Is the Concept of Sustainable Tourism Sustainable? Developing the Sustainable Tourism Benchmarking Tool, *United Nations, Geneva*.
- Chan, K. D., Humphreys, L., Mey, A., Holland, C., Wu, C., & Rogers, G. D. (2020). Beyond communication training: the MaRIS model for developing medical students' human capabilities and personal resilience. *Medical Teacher*, 42(2), 187-195.
- Cherayi, S., & Jose, J. P. (2016). Empowerment and social inclusion of Muslim women: Towards a new conceptual model. *Journal of rural studies*, 45, 243-251.

Second: Recommendations for the Ministry of Tourism and Antiquities:

- Providing job opportunities in the tourism sector without discrimination and based on objective criteria and not on the basis of gender.
- Giving women the opportunity to assume leadership positions in government and private tourism and hotel establishments.
- Implementation training programs that contribute to upgrading the capabilities of workers in the tourism sector, especially women, due to their special nature.

Limitations and further research

This research contains a set of limitations. The most obvious of these limitations is the spread of the research sample in 10 Egyptian universities in distant geographic ranges, which makes it difficult to reach the sample and costs time, effort, and money. To overcome this, the researcher designed the questionnaire electronically and distributed it through social media with the help of colleagues from the faculties of tourism and hotels in these universities. Another limitation was the lack of studies and references that dealt with the capabilities of female students, especially those related to tourism. For further research, researchers can study the impact of female students' capabilities on each dimension of women's empowerment separately (women's economic empowerment, women's psychological empowerment, women's social empowerment, women's political empowerment).

Discussion and conclusion

This research presents for the first time a model to examine the relationship between the capabilities of female students (personal capabilities, interpersonal capabilities, and cognitive capabilities) and women's empowerment. As well as exploring the impact of women's empowerment on sustainable tourism development. The research found that there is a positive relationship between the capabilities of female students (personal capabilities, interpersonal capabilities, and cognitive capabilities) and women's empowerment. This finding is consistent with Purnamawathi (2019) who argued that improving capabilities contributes to women's empowerment. It is also consistent with El Assar and Said (2015) who assumed that developing the capabilities of female students contributes significantly to achieving women's empowerment, especially economic empowerment. This result confirms what Bushra & Wajiha suggested, (2015) that capabilities development contributes to equal opportunities and achieving justice among members of society.

Accordingly, job selection should be based on objective criteria far from discriminatory as suggested by Elkhwesky et al. (2019). This requires, according to El Assar and Said (2015) and Bushra & Wajiha (2015), the qualification of women and providing them with the necessary capabilities during the period of university education so that they can compete in the labor market and be able to win various jobs.

The results also showed that there is a strong positive relationship between women's empowerment and sustainable tourism development. This means that if women are given the opportunity to participate freely in the tourism industry at all levels, from low-level jobs to leadership positions, this will contribute to achieving sustainable tourism development. These results agree with what was stated by the World Tourism Organization (2019) and Abou-Shouk (2021) that empowering women contributes to promoting sustainable tourism development.

Based on these results, the research suggests a set of recommendations, which are as follows:

First: Recommendations for the Ministry of Higher Education:

- The necessity of reconsidering the numbers of students admitted to faculties of tourism and hotels and increasing them for both males and females to suit job opportunities in the Egyptian tourism sector.

- The necessity of paying attention to the quality of tourism and hotel education and providing female students with capabilities (personal capabilities, interpersonal capabilities, and cognitive capabilities) that are commensurate with their nature and qualify them for the labor market.

Table 7: Model fit summary and quality indices for the research model

Fit index and model results	Criterion
Average path coefficient (APC)= 0.359, P<0.001	p < 0.05
Average R-squared (ARS)=0.485, P<0.001	p < 0.05
Average adjusted R-squared (AARS)=0.482, P<0.001	p < 0.05
Average full collinearity VIF (AFVIF)= 3.134	acceptable if ≤ 5 , ideally ≤ 3.3
Simpson’s paradox ratio (SPR)=1.000	acceptable if ≥ 0.7 , ideally = 1
R-squared contribution ratio (RSCR)=1.000	acceptable if ≥ 0.9 , ideally = 1
Statistical suppression ratio (SSR)=1.000	acceptable if ≥ 0.7

The structural models for hypotheses testing

Figure (6) shows the structural model of the research model, including path coefficient analysis (β), P-value, and R-square (R^2). The results of hypothesis tests show that there is a positive relationship between female students’ personal capabilities and women’s empowerment ($\beta=0.37$, $P<0.01$). So, (H1) was proved. The results also indicate that female students’ interpersonal capabilities have a positive impact on women’s empowerment ($\beta=0.22$, $P<0.01$). Therefore, (H2) was accepted. Similarly, female students’ cognitive abilities positively influence the empowerment of women ($\beta=0.15$, $P<0.01$). Therefore, (H3) was accepted. On the other hand, the results confirmed that there is a positive relationship between women’s empowerment and sustainable tourism development ($\beta=0.71$, $P<0.01$). Therefore, (H4) was supported.

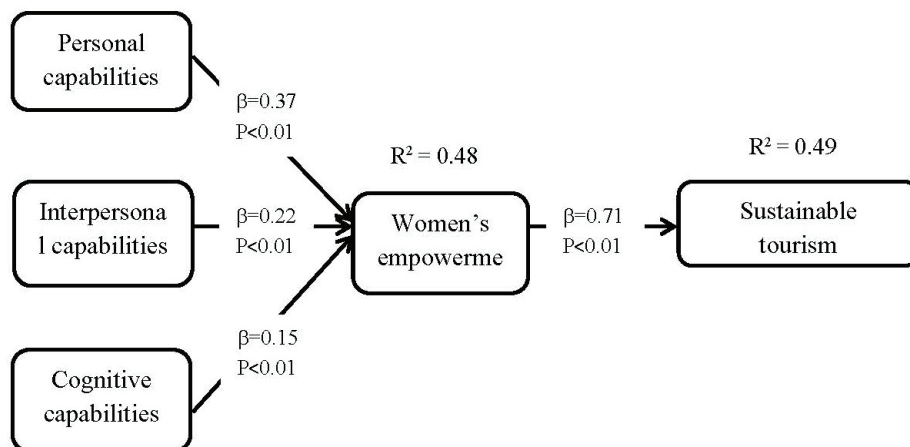


Fig. 6: Results of the research model and hypotheses

Results of measurement model

Cronbach's alpha test was used to test the study measure's reliability and the average variance extracted (AVE) to test the validity. It is clear from Table (5) that Cronbach's alpha values for all study variables are acceptable according to Taheri et al. (2020), where they all came higher than 0.7. AVE value was also found greater than 0.5, which is an appropriate value that confirms the validity of the study measures according to Hair et al. (2014).

Table 5: Reliability, Cronbach's alpha and AVE

No.	Variables	Composite reliability	Cronbach's alpha	AVE
1	PC	0.922	0.898	0.663
2	IC	0.940	0.952	0.691
3	CC	0.952	0.944	0.621
4	WE	0.949	0.941	0.629
5	STD	0.918	0.866	0.789

Note: PC = Personal capabilities; IC = Interpersonal capabilities; CC = Cognitive capabilities; WE = Women's empowerment; STD = Sustainable tourism development.

Discriminant validity

A discriminant validity test was performed to ensure the validity and reliability of the study model. The results showed according to Table (6) that the value of AVE is greater than the maximum common value for each dimension. This confirms the validity and reliability of the study model in accordance with the recommendations of Elshaer et al. (2021).

Table 6: Discriminant validity of the correlations between variables

.No	Variables	PC	IC	CC	WE	STD
1	PC	0.814				
2	IC	0.806	0.831			
3	CC	0.791	0.816	0.788		
4	WE	0.661	0.635	0.617	0.793	
5	STD	0.562	0.506	0.529	0.689	0.888

Model fit and quality indices for the research model

Hypothesis testing is always preceded by model fit. Table No.1 shows model fit and quality indices. All results fit with the criterion showed in table (7).

Table 2: Sample profile

No.	Items	Freq.	Percent
1	Less than 20 years	93	21
	20-22 years	294	66.4
	More than 22 years	56	12.6
2	Tourism studies	324	73.1
	Hotel studies / management	93	21
	Tourism guidance	26	5.9

Analysis and results

Mean and standard deviation (SD) of variables

Table (3) shows that the study sample of female students have positive attitudes towards all study variables: personal capabilities, interpersonal capabilities, cognitive capabilities, women's empowerment and sustainable tourism development

Table 3: Mean and SD of variables

Variables	Mean	SD
Personal capabilities	3.99	0.59
Interpersonal capabilities	4.13	0.63
Cognitive capabilities	3.92	0.65
Women's empowerment	4.20	0.64
Sustainable tourism development	4.08	0.68

One-way ANOVA test

Table (4) indicates that the sample responses to research variables differ significantly between departments (Tourism studies, Hotel studies and Tourism guidance). This may be due to the different nature of the study between these departments.

Table 4: ANOVA test

Variables	F	Sig.
Personal capabilities	5.206	<0.01
Interpersonal capabilities	6.588	<0.01
Cognitive capabilities	7.606	<0.01
Women's empowerment	13.621	<0.01
Sustainable tourism development	5.953	<0.01

Methodology

The measurement tools

To reach the objectives of the research, the quantitative approach was used. The questionnaire was used as a tool of the quantitative method to collect data from the research sample. The questionnaire consisted of four parts with 58 questions and all questions except sample properties were designed by using 5 Likert scale.

The first part: includes sample properties and consists of two questions.

The second part: consisted of 41 questions representing three dimensions of measuring the capabilities of female students and were derived from Williamson et al. (2021) as follows:

- 17 questions about personal capabilities.
- 10 questions about interpersonal capabilities.
- 14 questions about cognitive abilities.

The third part: contains 14 questions on women's empowerment extracted from Abou-Shouk et al. (2021).

The fourth part: consists of 3 questions about sustainable tourism development adapted from Abou-Shouk et al. (2021).

Sample and its procedures

The questionnaire was distributed to a sample of female students in the faculties of tourism and hotels in Egyptian universities in February 2022. The sample was taken using the purposive sampling method. Campbell et al. (2020) clear that the purposive sample is a sample based on selection of the research sample that matches the research aims and achieves its goals, thus improving the accuracy of data and results. As a result, the purposive sampling method was chosen as the most appropriate method for this research. An electronic questionnaire was designed using a Google form and distributed via social media with the help of colleagues and friends in the faculties of tourism and hotels in Egyptian universities, in order to save effort and reach the largest possible number of female students in the least time. The number of responses reached 443, which were collected from female students in the various faculties of tourism and hotels in Egyptian universities. It is an acceptable number to use in statistical analysis. Table 2 shows sample properties.

Women's empowerment and sustainable tourism development

There is a close link between women's empowerment and development, as women's empowerment is not the goal in itself, but it may be an effective tool for achieving economic development (Doepke & Tertilt, 2019). Women's empowerment in the four areas of empowerment, which include economic empowerment, social empowerment, psychological empowerment, and political empowerment contribute significantly to achieving development goals and justice (Cherayi & Jose, 2016). In the same context, Mrema (2015) and Tabassum et al. (2019) confirms that women's empowerment has an important and vital role in achieving sustainable development. In the tourism context, Khaled et al. (2019) confirmed that community empowerment help this community to make sustainable tourism development successfully. Nassani et al. (2019) also clear that there is a close relationship between women's empowerment and tourism development in general. World Tourism Organization (2019) and Abou-Shouk et al. (2021) add that women's empowerment in the tourism sector has an important role in promoting sustainable tourism development. Consequently, the following hypothesis can be proposed:

Based on the above, Research model and hypotheses are shown in figure (5).

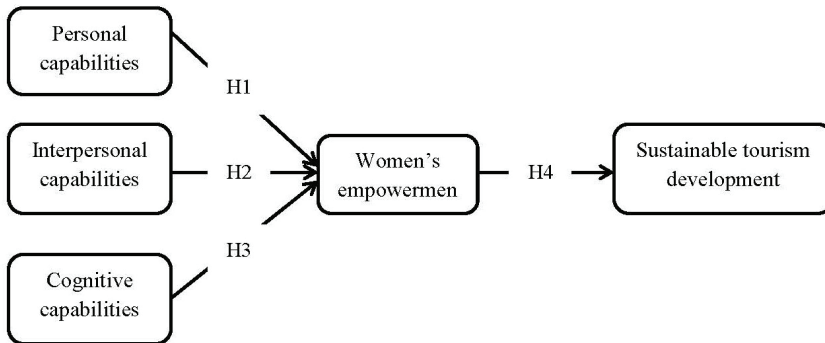


Fig. 5: Research model and hypotheses

A fundamental requirement of the tourism sector is that it should embrace the principles of sustainable tourism and focus on the achievement of sustainable development goals. These principles are as follows (UNWTO, 2013):

1. Make optimal use of environmental resources that constitute a key element in tourism development, maintaining essential ecological processes and helping to conserve natural heritage and biodiversity.
2. Respect the socio-cultural authenticity of host communities, conserve their built and living cultural heritage and traditional values, and contribute to inter-cultural understanding and tolerance.
3. Ensure viable, long-term economic operations, providing socio-economic benefits to all stakeholders that are fairly distributed, including stable employment and income-earning opportunities and social services to host communities, and contributing to poverty alleviation.

Hypotheses development

Female students' capabilities and women's empowerment

The fifth goal of the sustainable development goals seeks to achieve gender equality through the empowerment of women. This starts with providing fair opportunities for girls to obtain a quality education (Tabassum et al., 2019; Nassani et al., 2019). Education is one of the important factors that contribute to mental growth and capabilities development in order to achieve justice and equal opportunities for all individuals in society (Bushra & Wajiha, 2015).

Therefore, Bushra & Wajiha (2015) believes that education has a great positive impact on women's empowerment by providing university female students with different capabilities. Purnamawathi (2019) emphasizes that to empower women, it's necessary to improve their education, training, and capabilities. El Assar and Said (2015) also suppose that developing the capabilities of female students greatly contributes to women's empowerment. As a result, the following hypotheses can be proposed:

H1: Personal capabilities have a positive influence on women's empowerment.

H2: Interpersonal capabilities have a positive influence on women's empowerment.

H3: Cognitive capabilities have a positive influence on women's empowerment.

H4: Women's empowerment has a positive influence on Sustainable tourism development.

support for vocational and technical education (Haiying, 2020), such as the youth training program in five-star hotel chains, which aims to train Egyptian youth to work in hotels, provide job opportunities, and reduce unemployment (Abdelaty and Ibrahim, 2017). In addition to, educational programs in the field of tourism and hotels must be developed in Egypt, in a way that contributes to developing the capabilities of female students and providing them with entrepreneurial skills, creativity, and self-confidence, which greatly contributes to the economic empowerment of women (El Assar and Said, 2015).

Sustainable tourism development

The emergence of sustainable tourism development dates back to the late 1980s of the last centuries and has since become the focus of attention for researchers, governments, and decision-makers alike (Hall, 2011; Zolfani, 2015), because one of the problems facing tourism is that its growth may not always be in line with the sustainable development goals (Higgins-Desbiolles, 2018). UNEP and UNWTO (2005) defined sustainable development as “a process to meet the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs.”

UNEP and UNWTO (2005) also defined sustainable tourism as “development of tourism activities with a suitable balance between these the dimensions of environmental, economic, and sociocultural aspects to guarantee its long-term sustainability.”

Sustainable tourism has three dimensions include economic, social and environmental (Cernat and Gourdon, 2007). Economic sustainability defined as achieving economic growth and prosperity (APEC, 2013; Hiere, 2018). The social sustainability dimension includes respecting the rights of society, mooring the principle of equal opportunities, in addition to the fair distribution of the tourism benefits to society (APEC, 2013). Environmental sustainability is the dimension that contributes to preserving the environment by reducing pollution and preserving natural and cultural heritage, which includes biodiversity and cultural heritage (Hiere, 2018). Figure (4)

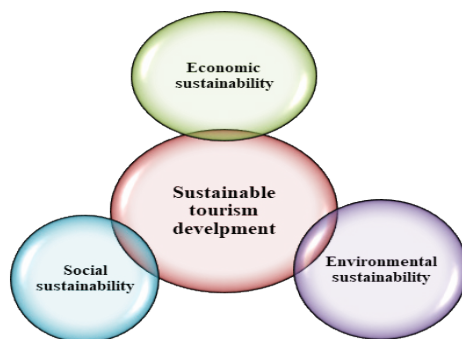


Fig.4: Dimensions of sustainable tourism development

Source: Researcher's own construction adapted from UNEP and UNWTO (2005)

Female students' capabilities

Metcalfe (2020) defines students' capabilities as the personal, interpersonal, cognitive and technological skills needed for employment after graduation. In a related context, Williamson et al. (2021) divide students' capabilities into three types: personal capabilities, interpersonal capabilities, and cognitive capabilities. Williamson et al. (2021) defines personal capabilities as the elements associated with personality traits such as commitment, discipline, and self-awareness. Kasuma et al. (2019) argue that positive personal capabilities can be a motivator for an individual to take on a job or start a business.

Interpersonal capabilities are defined as the individual's ability to establish mutually positive relationships with others in the work environment, and include the ability to understand others, meet their needs, and cooperate with them in a work team to achieve the desired goals (Deba et al, 2014). Interpersonal capabilities are also the abilities linked to interacting with others and include the extent to which an individual is able to influence and empathize with those around him/her (Williamson et al., 2021). Cognitive capabilities defined as the mental abilities associated with the graduates' intelligence and the Knowledge abilities obtained from his/her studies (Gage, 2009). Cognitive capabilities are the individual's ability to perform various mental activities within the work environment, not just physical activities (Helfat and Peteraf, 2015). Cognitive capabilities include the ability to develop strategies to solve work problems. The cognitive capabilities also include the graduate's ability to respond quickly to emergency situations within the work environment and deal with them with flexibility (Williamson et al., 2021).

Women's lack of a good education deprived them of empowerment in various jobs because they did not acquire the necessary knowledge, skills and capabilities (Bushra & Wajih, 2015). Therefore, governments should pay attention to educating women and providing them with the capabilities and skills necessary for employment and leadership (Segovia-Pérez et al., 2019). In this regard, universities should rehabilitate their students with the necessary capabilities through training programs and modern teaching methods away from traditional education (Kember and Leung, 2005).

Annually, there are about 2000 graduates from the tourism and hotel education sector from Egyptian universities, but this number is very small compared to the needs of the Egyptian tourism sector. In addition, these graduates suffer from a lack of capabilities that qualify them for the tourism labor market. Therefore, it is necessary to reconsider the quality and quantity of tourism and hotel education in Egypt. For this reason, the Ministry of Tourism and Antiquities is trying hard to provide workers in the tourism sector with the skills and capabilities needed by the labor market through training programs and

On the other side, the World Bank team in Egypt engaged with the National Council for Women (NCW) to relaunch the Egyptian Gender Equity Seal (EGES) certification process in 2019. The EGES is based on the World Bank Gender Equity Model (GEM), which has been successfully implemented in various countries and aims to promote gender equity and eliminate gender discrimination and practices hindering the promotion of women in companies. The GEM was successfully implemented in Egypt between 2008 and 2010, and ten private sector companies were certified. The GEM assesses the gender equity status of private sector companies in the four main areas of recruitment, career development, family-work life balance and sexual harassment policies (The National Council for Women and the World Bank, 2021). Figure (3)

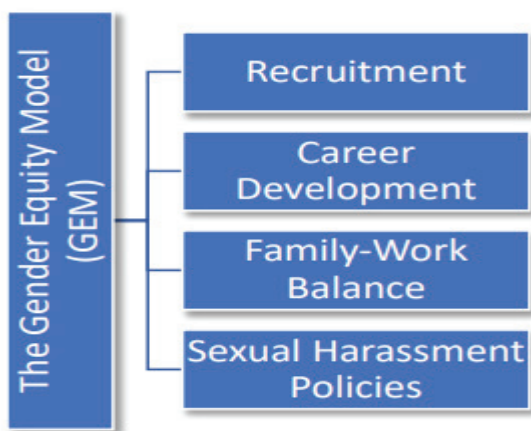


Fig. 3: The Gender Equity Model (GEM).

Source: The National Council for Women and the World Bank (2021).

In terms of the tourism industry, In May 2019, the Ministry of Tourism launched the Gender Equality Seal program with the UNDP and National Council of Women to promote the economic empowerment of women by increasing the female workforce within Egypt's tourism sector. In September 2019, the Ministry of Tourism, in collaboration with the World Economic Forum and the National Council of Women, launched a program to close the gender gap in Egypt. The Closing the Gender Gap Accelerator in Egypt aims to increase the number of women in the labour market, promote more women into economic leadership positions, close wage gaps and ensure that women have the skills that will be demanded in the future (OECD, 2020). Elzek et al. (2020) add that the equality seal program contributes to empower women in tourism work and building their capabilities.

3. Women have the right to access to resources and opportunities;
4. Women have the right and ability to control their lives, and
5. Women are able to influence and direct towards positive social change.

To achieve these goals, this strategy has put 4 pillars illustrated in Figure 2, and they include the following (National Council for Women, 2017):

1. Women's political empowerment and promoting their leadership roles through encouraging all forms of political participation, including parliamentary representation and representation in local councils; eliminating discrimination against women holding senior positions in executive and judicial institutions; and enabling them to succeed in these posts;

2. Women's economic empowerment through capacity development, entrepreneurship, and equal opportunities for the women's employment in all sectors, including the private sector and besides holding key positions in public institutions and companies;

3. Women's social empowerment through enabling opportunities for the wider social participation of women, increasing women's agency in order to make informed choices, and eliminating all harmful and discriminatory practices against women in both the public sphere or within the family;

4. Women's protection by eliminating the negative practices that threaten women's lives, safety and dignity, and prevents their effective contribution to social development. This includes eliminating all forms of violence against women, and protecting them from environmental risks that would have adverse social or economic effects on their livelihoods.



Fig. 2: 4 pillars of the National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women 2030

Source: National Council for Women (2017).

Table 1: Tourism contribution for achieving SDGs through women’s empowerment

SDGs Tourism contribution for WE	1 No poverty	4 Quality education	5 Gender equality	8 Decent work and economic growth	16 Peace, justice and strong institutions
Tourism provides decent work for women.			✓	✓	
Women’s tourism businesses lead to women’s economic empowerment.	✓		✓		
Tourism education and training promote gender equality and women’s empowerment in the sector.		✓	✓		
Women are leaders in the tourism sector and are represented and influential in decision-making spaces.			✓		✓
Tourism empowers women to work collectively for justice and gender equality.			✓		✓

Source: Researcher’s own construction adapted from World Tourism Organization (2019).

Women’s empowerment in Egyptian tourism industry

Egyptian women face great discrimination in obtaining a job opportunity in the tourism sector (Moammed, 2018). This is confirmed by the report of the World Tourism Organization, which indicates that Egyptian women occupy 20.5% of employment in the broader economy, while they constitute only 4.8% of the workforce in the Egyptian tourism sector (World Tourism Organization, 2020), although women globally represent 54% of the workforce in the tourism sector (World Tourism Organization, 2019). For this reason, the Egyptian state and its official bodies sector have paid great attention to empowering women, and this interest has appeared in some of the practices that this research briefly mentions.

Egypt Vision 2030 strategy is the main determinant of sustainable development in Egypt until 2030. It indicated the need to give gender equality great importance through empowering women economically and socially, in addition to empowering women in all pillars of the strategy in general (Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform, 2016).

In the context of the “Egypt Vision 2030” strategy, the National Council for Women developed in 2017 the “National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women 2030” to achieve the following five objectives:

1. Women have self-appreciation and confidence in their capabilities;
2. Women have the right to choose among options that are availed to them;

job opportunities in the food and beverage sector, tourism transport and supporting women's handicrafts (Nassani et al., 2019). Women's psychological empowerment is a woman's readiness to rely on her inner strength and the ability of women to increase self-confidence and self-esteem (Khan et al., 2020). Therefore, women should have independence and the ability to be self-reliant in order to facilitate their psychological empowerment in tourism (Arroyo et al., 2019). Women's social empowerment is the woman's attainment of a social status within society and her ability to interact with others within this society (Khan et al., 2020). Tourism contributes greatly in giving women a social status through women's interaction with other stakeholders and their participation in the tourism development process and thus empowering women socially (Arroyo et al., 2019). Women's political empowerment is giving women the opportunity to participate in the decision-making of society in order to achieve progress and increase development (Sundström et al., 2017). Women's political empowerment is allowing women to raise their political awareness and participate in political decision-making (Khan et al., 2020). Women's political empowerment in the tourism industry can be achieved by allowing women to participate in setting laws related to tourism as well as allowing them to take leadership positions in government and private tourism institutions (Brody et al., 2015).

Women's empowerment and their participation in social and economic life is one of the factors that contribute to countries development (Sheikhi and Imirizaldu, 2021). Tourism actively contributes to providing opportunities for gender equality through political, social, economic and psychological empowerment of women (Praveen and Asokan, 2013; Sayira et al., 2021). Elkhwesky et al. (2019) state that employment opportunities must be available to both men and women based on objective criteria related to competence, capabilities and skills, and avoid discrimination as much as possible.

Women's empowerment is one of the central issues recently and one of the main factors that contribute to achieving SDGs by strengthening gender equality (Praveen and Asokan, 2013). Women's empowerment in the tourism industry is also an important factor in supporting sustainable tourism development and achieving sustainable development goals such as ending poverty, supporting gender equality, and economic growth (Abou-Shouk, et al. 2021). World Tourism Organization (2019) also confirms that tourism has an effective role in achieving sustainable tourism development through its contribution to achieving 5 goals of SDGs as shown in Table No. (1).

2018), and it has become one of the important concepts in the fields of social change (Cornwall, 2019). Empowerment is one of the multidimensional concepts and complex (Abou-Shouk et al., 2021; Sharma & Das, 2021). Empowerment is an individual's ability to create decisions, make choices, and do changes (El Assar and Said, 2015). Stromquist (2019) sees that empowerment is essentially a process of strengthening the capabilities of groups suffering from discrimination such as women to enable them to obtain their rights in society. Women's empowerment is the mechanism that contributes to promote the status of women's elevation and contributes to strengthening their economic, political and social role in society (Lenao, & Basupi, 2016). Women's empowerment in tourism is the process by which a female, has the freedom of choice and the ability to participate in the tourism sector (Aghazamani, & Hunt, 2017). Therefore, this research defines women's empowerment in tourism as giving women the right, power and motivation to participate in all tourism activities and influence the tourism decisions.

There is no agreement among researchers about the dimensions of women's empowerment. Elshaer et al. (2021) confined the dimensions of empowerment to only three dimensions: psychological empowerment, social empowerment, and political empowerment. Arroyo et al. (2019) and Abou-Shouk et al. (2021) see that the dimensions of women's empowerment are economic empowerment, psychological empowerment, social empowerment, and political empowerment, while Mandal (2013) adds another dimension to them, which is educational empowerment. This research depends on the dimensions stated by Arroyo et al. (2019) and Abou-Shouk et al. (2021), which are illustrated by Figure No. (1).

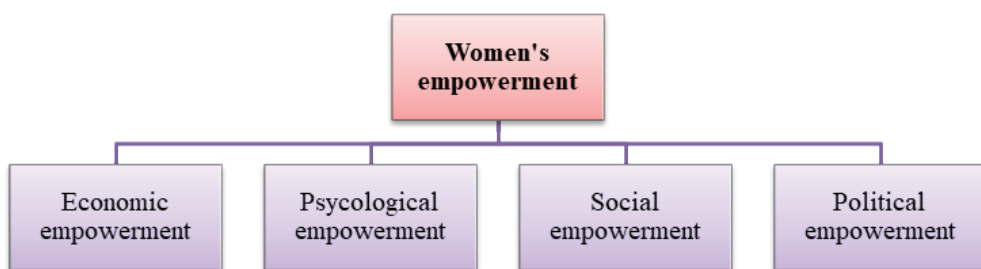


Fig.1: Women's empowerment dimensions

Source: Research's own construction adopted from Arroyo et al. (2019) and Abou-Shouk et al. (2021).

Women's empowerment helps provide the resources that enable them to achieve their economic independence and women's economic empowerment (Lenao & Basupi, 2016). Women's economic empowerment is the ability of women to do profitable work and make economic achievements (Laszlo et al., 2020). The European Institute for Gender Equality notes that tourism can contribute to the economic empowerment of women by providing

Introduction

Women face many challenges in many fields, the most important of which are the right to education and the right to decent work. As a result, the fifth goal of the 17 sustainable development goals (SDGs) came to emphasize gender equality (Valek and Almuhrzi, 2021). Women's empowerment (WE) is an essential part of achieving this fifth goal of the sustainable development goals (gender equality) and tourism has a role in this empowerment by providing job opportunities that maintain women's livelihoods (Nassani et al., 2019). There is an urgent need to integrate women's empowerment in the tourism industry to achieve broad and effective participation of women in tourism (Elshaer et al., 2021), because women's empowerment is an important determinant of countries' progress, which begins with the equitable distribution of rights without discrimination (Youssef, 2020).

To achieve women's empowerment in tourism industry, it's important to prepare and develop female students' capabilities to work in various potential jobs after graduation currently and in the future (Scott, 2016). The importance of developing female students' capabilities is its role to help them relieve work-related pressures. This raises awareness of the importance of the need for a curriculum that contributes to the capability's development of both genders (Chan et al., 2020). Although the empowerment of women in Muslim societies such as Egypt is very limited as mentioned, religion is not an obstacle. The obstacles represented in economic and social barriers such as weak of capabilities, lack of skills and decrease of funding (Bidin et al., 2021). Deba et al. (2014) and Brydan (2021) also show that there is a clear lack of university graduates' capabilities working in the tourism sector and their inability to keep pace with the ongoing developments and challenges of the work environment. Based on the above, this research aims to: 1) explore the impact of female students' capabilities in the faculties of tourism and hotels (personal capabilities, interpersonal capabilities, cognitive capabilities) on women's empowerment in the tourism sector and 2) examine the impact of women's empowerment on achieving sustainable tourism development.

Literature review

Women's empowerment

Women's empowerment is one of the hot topics on the empowerment scene today (Praveen and Asokan, 2013). The emergence of "empowerment" dates back to the 70th of the last century, but its association with women has become clear and has received great attention since the 90th under the term "women's empowerment" (Moammed,

تأثير قدرات الطالبات على تمكين المرأة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة:

أدلة من كليات السياحة والفنادق المصرية

المستخلص

يعد تمكين المرأة من القضايا المهمة التي شغلت اهتمام الدول النامية مثل مصر. ويرجع ذلك إلى التمييز ضد المرأة في الوصول إلى فرص العمل نتيجة ضعف قدراتها وعدم حصولها على تعليم جيد. وتعد صناعة السياحة من الصناعات المهمة التي يمكن من خلالها تمكين المرأة وتوفير فرص عمل لائقة لها. يساهم تمكين المرأة في السياحة بلا شك في تحقيق تنمية السياحة المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى استكشاف أثر قدرات الطالبات في كليات السياحة والفنادق (القدرات الشخصية والعلاقات الشخصية والقدرات المعرفية) على تمكين المرأة في قطاع السياحة ودراسة تأثير تمكين المرأة على تحقيق تنمية السياحة المستدامة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من الطالبات بكليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية. تم استخدام SPSS16 و WarpPLS7 لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من 443 طالبة للوصول إلى نتائج البحث. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن قدرات الطالبات (القدرات الشخصية، القدرات الشخصية، القدرات المعرفية) لها تأثير إيجابي على تمكين المرأة. كما أثبتت النتائج أن تمكين المرأة له تأثير إيجابي قوي على تنمية السياحة المستدامة. وفي ضوء هذه النتائج يقترح البحث مجموعة من التوصيات التي تساهم في تنمية قدرات الطالبات في كليات السياحة والفنادق لتمكين المرأة في قطاع السياحة وتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

الكلمات الدالة: قدرات الطالبات، القدرات الشخصية، قدرات التواصل، القدرات المعرفية، تنمية السياحة المستدامة،

مصر



The Impact of Female Students' Capabilities on Women's Empowerment for Achieving Sustainable Tourism Development: Evidence from Egyptian Faculties of Tourism and Hotels

Dr. Yehia Shihata Elzek¹

Abstract

Women's empowerment is one of the important issues that occupied developing countries' attention such as Egypt. This is due to the discrimination toward women in accessing job opportunities as a result of their weak capabilities and lack of access to good education. Tourism industry is one of the important industries through which it is possible to empower women and provide them with decent job opportunities. Women's empowerment in tourism undoubtedly contributes to achieving sustainable tourism development and achieving sustainable development goals (SDGs). From this point of view, this research aims to explore the impact of female students' capabilities in the faculties of tourism and hotels (personal capabilities, interpersonal capabilities, and cognitive capabilities) on women's empowerment in the tourism sector and examine the impact of women's empowerment on achieving sustainable tourism development. To achieve the aims of the study, a questionnaire was designed and distributed to a sample of female students in the faculties of tourism and hotels in Egyptian universities. SPSS16 and WarpPLS7 were used to analyze the data obtained from 443 female students to reach the research results. The study results concluded that the female students' capabilities (personal capabilities, interpersonal capabilities, and cognitive capabilities) have a positive impact on women's empowerment. The results also proved that women's empowerment has a strong positive impact on sustainable tourism development. In light of these results, the research proposes a set of recommendations that contribute to developing the capabilities of female students in faculties of tourism and hotels to empower women in the tourism sector and achieve sustainable tourism development.

Keywords: Female students' capabilities, Personal capabilities, Interpersonal capabilities, Cognitive capabilities, Women's empowerment, Sustainable tourism development, Egypt

¹ Faculty of Tourism and Hotels, University of Sadat City, Menofia, Egypt

Woman's Economic Empowerment Pillar

Second: English Section



Demographic Papers Series

Special Edition of the

“Quality of Life” Conference

Issue (19- Section 1) - 2022

**Policy Papers Series
Issued by Cairo Demographic Center**

ISSN: 2786 - 0175



2022

Issue (19 -Section 1) - 2022

Second Year

Demographic Papers Series

Special Edition of the “Quality of Life” Conference

Section 1 : Woman’s Economic Empowerment Pillar

Policy Papers Series
Issued by Cairo Demographic Center